التصويب اللغوى فى كتاب

﴿ المُغْرِب فى ترتيب المُعْرِب ﴾

لبرهان الدين ناصر بن أبي المكارم المُطَرِّزِي

﴿ المتوفى 610هـ ﴾

دكتور

جمعة عبد الحميد محمد ندا

مدرس أصول اللغة بكلية اللغة العربية بإيتاى البارود

1438هـ/2017م

ض

ض

ض

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدكَ يا مَنْ نوَّرَ مقاماتِ البلغاءِ بمصابيحِ المعاني، وزَيّنَ ألسنةَ الفصحاءِ بجواهرِ اللُّغَى ويواقيت المباني وصَرَفَ مالهم مِن الخُطا عن نهج الخَطا، وكَشَفَ لهم عن وجهِ الصوابِ ذيّاكَ الغِطا، ونصلى ونسلم على أفصح العرب لهجة، وأصدقهم حجة، وأقوم الدعاة إلى الحق محجة، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وأحبابِهِ ما اختلفتِ المباني اختلافَ الأشباحِ، وائتلفت المعاني ائتلافِ الأرواحِ.

وبعد،،،،،،

فلمكانة اللغة العربية عكف العلماء على خدمتها حفظًا وتصنيفًا، وخاصةً بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخل الإسلام غير العرب من الأعاجم وبدأ الفساد يدب فى لغة العرب، وظهر اللحن والخطأ والتصحيف والتحريف فى القرآن والحديث؛ فسارع العلماء إلى محاربة هذه الظواهر خدمةً للقرآن الكريم وأحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – من خلال خدمة لغتهما، فنهض المخلصون للغة ولكتاب الله العزيز لإصلاح ما فسد ووضعوا الكتب التي تقّوم ما انحرف. وقد تجلى ذلك فى التصويب اللغوى لكل ما تسرب إليه الخطأ سواء من ناحية الأصوات أو البنية أو التركيب أو الدلالة.

ومن اللغويين الذين انبروا لتصحيح اللحن وتنقية اللغة مما أصابها من انحراف الإمام برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: 610هـ)، وذلك من خلال كتابه اللغوى: (المُغْرِب فى ترتيبِ المُعْرِب)، فبالإضافة إلى كونه معجمًا لغويًّا وفقهيًّا، فقد شغف فيه مؤلفه – المُطَرِّزِي– بذكر كثيرٍ

من الأخطاء والهنات اللغوية التى يقع فيها الرواة، وتصويبها وفقًا للمطرد المشهور، سواء القرآن الكريم، أو أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم –، أو كلام العرب: شعره ونثره.

فـ(المُغْرِبُ فى ترتيبِ المُعْرِبِ) كتاب في اللغة جمع فيه مؤلفه كل ما هو غريب من الألفاظ التي يستعملها فقهاء الحنفية، واختصره من كتابه الكبير: (المُعْرِب) وأضاف إليه ما جمعه من كتب أخرى؛ فأخرج معجمًا لغويًّا فقهيًّا متميّزًا، مرتبًا على حروف المعجم.

وقد قام المُطَرِّزِي فى كتابه هذا أيضًا بجمع الأخطاء اللغوية التى توجد فى بعض الروايات وخاض غمارها ثم قام بمعالجتها وتصويبها. ولو قمنا بجمع هذه الأخطاء وتصويباتها يمكن أن نضع كتابًا مستقلًا فى التصويب والتصحيح اللغوى.

ومن هنا كانت الفكرةُ فى أن أتناولَ هذا الجانب اللغوى المهم الذى يهتم بالأخطاء اللغوية عند الرواة وغيرهم وتصويبها، وذلك من خلال هذا الكتاب القيم ؛ (المُغْرِب فى ترتيبِ المُعْرِب)؛ وذلك حماية للغتنا العربية ، وصيانتها، وتنقيتها.

وقد جاء هذا البحث بعنوان: التصويب اللغوى فى كتاب (المُغْرِب فى ترتيبِ المُعْرِب)، لبرهان الدين ناصر ابن أبي المكارم المُطَرِّزِي (المتوفى 610هـ).

وقد انتظمت الدراسة فى هذا البحث في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وخمسةِ فصولٍ، وخاتمةٍ، وذلك على النحو التالى:

المقدمة: وفيها كشفت عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

التمهيد، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتصويب اللغوى، وبيان أهميته، ومعاييره، وصور الخطأ فى اللغة.

المطلب الثانى: المُطَرِّزِى: حياته وآثاره.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب (المُغْرِب فى ترتيب المُعْرِب).

الفصل الأول: الأخطاء والتصويبات الصوتية. وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الإبدال، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الإبدال بين الحروف.

المسألة الثانية: الإبدال بين الحركات.

المسألة الثالثة: المعاقبة.

المبحث الثانى، الهمز والتسهيل.

الفصل الثانى: الأخطاء والتصويبات الصرفية. وتشتمل على خمسة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: المصادر.

المبحث الثانى: صيغ الأسماء والأفعال.

المبحث الثالث: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ.

المبحث الرابع: فعل وأفعل.

المبحث الخامس: فعل وأفعل وفَعَّلَ.

المبحث السادس: التشديد والتخفيف.

المبحث السابع: اسم المكان.

المبحث الثامن: بين المصدر واسم المكان.

المبحث التاسع: بين اسم الفاعل واسم المفعول.

المبحث العاشر: القصر والمد.

المبحث الحادى عشر: التصغير.

المبحث الثانى عشر: النسب.

المبحث الثالث عشر: اسم الهيئة.

المبحث الرابع عشر: القلب المكانى.

المبحث الخامس عشر: التذكير والتأنيث.

الفصل الثالث: الأخطاء والتصويبات النحوية، وتشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: العدد.

المبحث الثانى:: ما لا ينصرف.

المبحث الثالث: تعريف المعرف.

المبحث الرابع: بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

المبحث الخامس: المتعدى واللازم.

المبحث السادس: تقديم خبر كان على اسمها وتأخيره.

المبحث السابع: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَة.

الفصل الرابع: الأخطاء والتصويبات الدلالية، وتشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاشتقاق.

المبحث الثانى: الفروق اللغوية.

المبحث الثالث: الخطأ فى بيان معنى اللفظ.

كشّاف للكلمات محل الدراسة.

كشاف لمصادر البحث ومراجعه.

كشاف عام للموضوعات التى وردت فى البحث.

والمنهج الذى اتبعته فى بحثى هذا هو المنهج السائد فى دراسة اللغة، وهو المنهج الوصفى؛ حيث قمت بجمع الأخطاء اللغوية، وتصويباتها، الموجودة فى كتاب الإمام المُطَرِّزِي: (المُغْرِب فى ترتيبِ المُعْرِب)، ثم قمت بتصنيفها من حيث المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية،

والنحوية، والدلالية ، ثم قمت بدراستها وتحليلها ونقدها من خلال كتب اللغة المختلفة.

وأرجو من الله العلى القدير أن يوفقنى فى أن أتناول هذا الموضوع من جميع جوانبه، وأن أوضح جميع عناصره، إنه على كل شيء قدير، كما أسأله – تعالى – أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن ينال هذا البحث الموجز والمختصر على رضا واستحسان قارئيه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

د/ جمعة عبد الحميد محمد ندا

ض

التمهيد

المطلب الأول: التصويب اللغوى

التصويب فى اللغة: يقال: صَوَّبَ قولَهُ أو فعلَهُ: عَدَّهُ صوابًا، وصَوَّبَ الخطأَ: صَحَّحَهُ، وصَوَّبَ فلانًا: قال له: أصبت. و(تصويب) مفرد، وجمعه: تصويبات. و(تصويب) أيضًا مصدر: صَوَّبَ[1].

التصويب فى الاصطلاح:

يمكن تعريف التصويب اللغوى بأنه: «الرقيب على الاستعمال اللغوى فيما يتخلله من الانحراف والفساد، أو ما ينشأ فى بنية اللفظ أو فى التركيب اللغوى السليم من خلل أو خطأ[2]».

فالمُصَوِّبُ اللغوى يقوم بمراجعة الكلمات في النص المكتوب، وتعديل ما به من أخطاء لغوية: صوتية وصرفية، ونحوية تركيبية، ودلالية.

أهمية التصويب اللغوى:

التصويب اللغوى "يقوم بدور المدافع عن اللغة فيما يتخلل استعمالها من الخطأ والخلل، وكذلك يفرض رقابة مستمرة على استعمالات اللغة

---

(1) ينظر: المعجم الوسيط ، لمجموعة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهم: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار 1/ 527 - دار الدعوة، ومعجم اللغة العربية المعاصرة د. أحمد مختار عمر (المتوفى: 1424هـ) 2/ 1270 عالم الكتب - ط: الأولى 1429هـ / 2008م.

(2) النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوى أ/ مبدوعة كريمة صـ 150 بحث فى مجلة الممارسات اللغوية بالجزائر-جامعة مولود معمري، العدد: (30)، 2014م.

المختلفة، وذلك فى كل خطأ أو خلل يتسرب إليها، سواء من الناحية الصوتية، أو الصرفية، أو النحوية، أو الدلالية[1]".

صور الخطأ فى اللغة:

من صور الخطأ فى اللغة: وضع اللفظ فى غير موضعه ، أو صرف دلالة الألفاظ عن وجهها، أو التحريف فى بنية الألفاظ أو فى التركيب اللغوى السليم، أو وضع صيغة مكان صيغة أخرى، أو الخطأ فى اشتقاق بعض الألفاظ[2].

معايير التصويب اللغوى

تحديد معيار الصواب والخطأ فى اللغة من الأمور الصعبة جدًّا والشائكة فى لغتنا العربية، ويزيد الأمر صعوبة إذا كان الأمر يتعلق بوضع معايير عامة يتفق عليها الباحثون جميعًا أو معظمهم.

فيسبرسن مثلًا ذكر أن الصواب اللغوى هو: «الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوى للجماعة اللغوية التى ينتمى إليها المتكلم، والخطأ اللغوى هو ما خالف هذا العرف الجماعى[3]».

فاللحن خروجٌ عن نظام اللغة سواءٌ أكان ذلك بخلط الكلام بلغة أخرى أم فى مخالفة أى عنصر من عناصر الفصاحة[4].

---

(1) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوى أ/ مبدوعة كريمة صـ 115.

(2) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(3) اللغة بين الفرد والمجتمع، ليسبرسن، ترجمة: عبد الرحمن أيوب صـ 133 - مكتبة الأنجلو المصرية.

(4) ينظر: مقاييس الصواب والخطأ فى اللغة من منظور لسانى، لمحمد أبو الرب صـ 126 - بحث فى المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر،

وفى هذا الشأن يقول د0 كمال بشر: «هذا التغير، إن خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها والخاضعة للضوابط المرسومة، عُدَّ خطأً صرفا أو نوعا من اللحن أو الانحراف في أقل تقدير. إن هؤلاء المعيارين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها، إذ اللغة عندهم: "ما يجب أن يتكلم بها الناس". إنهم ينهجون المنهج المعياري الذي يعني بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائما وأبدا. فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ.

وهنا تُقَابِلُ المعيارين مشكلة حقيقية كثيرًا ما تثار في الأوساط اللغوية وتوجه إليهم. هذه المشكلة تتمثل في السؤال التالي: ما الأساس الذي تنبني عليه القواعد أو المعايير التي يجب الالتزام بها في السلوك اللغوي؟ أو ما مصدر هذه القواعد والمعايير ؟

يجيب المعياريون عن هذا السؤال بطريق تقليدي موروث غامض، خلاصته: أن الأساس أو المصدر إنما هو اللغة الصحيحة السليمة أو النموذجية "أو الفصحى في العربية" التي تلقاها الناس جيلًا بعد جيل، والتي وضع قواعدها ورسم حدودها أهل الاختصاص من اللغويين، ولا يعنيهم بعد ذلك أن تكون هذه اللغة قديمة امتد بها العمر وتعرضت لشيء من التغير أو أن قواعدها جاءت شاملة لكل أنماط التعبير وصوره. ومضمون هذا الكلام: أن هؤلاء القوم ينكرون التطور ودوره في السلوك

العدد الأول، 2007م، والمعايير الصوابية فى اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، لمسعودة سليمانى صـ 77 بحث فى مجلة الممارسات اللغوية بالجزائر- جامعة مولود معمري العدد: (32) 2015م .

اللغوي، أو أنهم يعترفون بوقوعه ولكنه في نظرهم يقع في مجال الخطأ والصواب، وربما يمثل هذا الاتجاه واحد من رجالات العربية المشتغلين بقضايا "الصواب والخطأ" في اللغة، حين يقول: "تجري العربية على قوانين ومقاييس يعد الانحراف عنها خطأ ولحنا فيها، وكذلك مفرداتها وصيغها ومعانيها يجب الاحتفاظ بما ورد فيها عن العرب ولا ينبغي أن نتجاوزه إلا بالمجاز أو الاشتقاق في حدود ما رسم جهابذة اللغة[1]».

فى مقابل هذا الرأى نجد مجموعة أخرى من العلماء ترى أن ما يطلق عليه البعض بأنه خطأ لغوى هو فى حقيقته نوعٌ من التغير الذى أصاب اللغة، وهو تطور طبيعى لها؛ فلا داعى لهذه الضجة الكبرى وأنه لا بأس من توسيع المعانى، ومن هنا فهم يحكمون بصحة كثير من الكلمات والتراكيب التى حكم أهل اللغة وبعض المجامع اللغوية بخطئها[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الفصاحة تتفاوت من فصيح إلى أفصح، أو كثرة الاستعمال وقلته، وهكذا.

وإذا كان للتصويب اللغوى أهمية كبيرة، فهو فى المقابل من الموضوعات الخطيرة؛ وذلك لأن تخطئة ما هو صواب لا يقل خطرًا عن الخطأ نفسه. ومن هنا فلابد من وجود معايير واضحة وثابتة فى عملية التصويب، مع أن بعض هذه المعايير متفق عليها عند جميع العلماء، والبعض الآخر مختلفٌ فيه.

---

(1) دراسات في علم اللغة، د0 كمال بشر صـ: 255، 266 - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

(2) ينظر: أخطاء لغوية شائعة، لخالد بن هلال العَبْرِى صـ 12 مكتبة الجيل الواعد (سلطنة عمان) ط: الأولى، 2006م.

ومن أهم تلك المعايير:

1 – القرآن الكريم بقراءاته المتعددة الصحيحة.

2 – الحديث النبوى الشريف، فقد رأى كثيرٌ من اللغويين أن الحديث النبوي يحتج به على مسائل اللغة ، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي وغيرهم، بينما ذهب جماعة من النحويين كأبى الحسن على بن محمد الأشبيلي، وأبى حيان الأندلسى إلى أن الحديث النبوى لا يستشهد به فى إثبات القواعد النحوية.

3 – كلام العرب: شعرًا ونثرًا إلى عصر الاحتجاج؛ أى: أواخر القرن الرابع الهجرى لعرب البادية، والثانى الهجرى لعرب الحاضرة[1].

بالإضافة إلى "الأسس الثلاثة الآتية:

1- استشارة القواعد التقليدية المسجلة في كتب اللغة الموثوق بها.

2- الائتناس بآراء أهل الاختصاص، ونعني بهم المشتغلين باللغة وشئونها بالحرفة والصنعة، من أمثال رجال المجامع اللغوية، وأساتذة الجامعات المختصين.

3- اطراد الاستعمال اللغوي في البيئة اللغوية المعينة، مع عدم ورود ما يمنعه أو لا يجيزه من القواعد والضوابط المقبولة في إطار الأساسين الأولين[2]".

والمُطَرِّزِى قد جعل المعيار فى حكمه على الصواب والخطأ على الشائع الفصيح، وعلى القواعد اللغوية المطردة، مع أنه قد يكون حكمه بالخطأ

---

(1) ينظر: التصويب اللغوى وأثره فى مقاومة لحن العامة د. محمد موسى جبارة صـ 55، وما بعدها – بدون طبعة.

(2) دراسات في علم اللغة صـ: 256، 257.

خطأ؛ فقد تكون الكلمة أو العبارة المحكومة عليها بالخطأ صحيحة لغويًّا لكنها قليلة الاستعمال، وهذا ما سنراه – إن شاء الله تعالى – فى بحثنا هذا.

من أهم المؤلفات فى التصويب اللغوى:

- **البهاء فيما يلحن فيه العامة، للفراء (ت 207هـ).**
- **ما يلحن فيه العامة، لأبى عبيدة (ت 208هـ).**
- **ما يلحن فيه العامة، للأصمعى (ت 216هـ).**
- **إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت 244هـ).**
- **لحن العامة، لأبى بكر الزبيدى (ت 329هـ).**
- **التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهانى (ت 360هـ).**
- **التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبى القاسم البصرى (ت 275هـ).**
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكى الصقلى (ت 501هـ).**
- **معجم الصواب اللغوى، لأحمد مختار عمر.**
- **معجم الصواب والخطأ فى اللغة، لإيميل بديع يعقوب.**
- **أخطاؤنا فى الصحف والدواوين، لصلاح الدين الزعبلاوى..... إلخ[1].**

(1) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوى صـ 117، 118.

المطلب الثانى: المُطَرِّزِى: حياته وآثاره

هو أبوالفتح برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المُطَرِّزِي الخوارزمي. عالم من علماء الأدب والنحو في عصره. والمُطَرِّزِي – بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء وكسرها، بعدها زاي – نسبةً إلى من يُطرِّز الثياب ويرقمها.

قال ابن خلكان: «ولا أعلم هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان في آبائه من يتعاطى ذلك فنسب له[1]».

ولد المُطَرِّزِي في الجرجانية عاصمة خوارزم في البلدة التي مات فيها أبوالقاسم جار الله الزمخشري ولذلك قيل له: خليفة الزمخشري، لا سيما وقد كان على طريقته. وكانت ولادته فى سنة 538هـ 1143م.

نشأته، وحياته:

نشأ المُطَرِّزِى في مدينة الجرجانية، وتلقى علومه فيها أيضًا. ولم يرحل في طلب العلم بل اختلف على حلقات الدرس في جرجانية خوارزم، واهتم بدراسة الفقه والنحو واللغة، وأجاد اللغة الفارسية فقرأ ما ألفّه العلماء بالفارسية، وتفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، والتزم مذهبه في الفروع. وكان اهتمام المُطَرِّزِى بعلم اللغة والبلاغة كبيرًا دراسة وتدريسًا وتأليفًا، كذلك اهتم بحديث رسول الله – ﷺ – واعتمد عليه بالاستشهاد في مؤلفاته، أما النحو فقد أجاد فيه وأفاد، إلا أن اهتمامه في التأليف لم يكن منصبّاً عليه، فلم يؤلف فيه إلا قليلاً.

(1) وفيات الأعيان،لابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس 5/ 371 - دار صادر (بيروت) ط: الأولى، 1994م.

وكان والده عبد السيد من علماء جرجانية، أخذ عنه، وأورد له آراءً في كتبه، وذكر بعضًا من أشعاره.

وفي سنة (601هـ) ذهب للحج، ونزل بغداد في طريقه، فكانت له لقاءات مع جماعة من الفقهاء والأدباء، فأخذوا عنه.

نشاطه العلمى: **كان فقيهًا فاضلاً بارعًا في علوم اللغة وآدابها إلى جانب إجادته اللغة الفارسية، وكان ينظم الشعر وقد تصدر للإفتاء والتعليم في بلده، فخلَّف آثارًا تشهد بفضله، وذِكْرًا حسنًا، يدل على ذلك أنه رثي بأكثر من ثلاثمائة قصيدة بعد وفاته، وبعض هذه القصائد بالفارسية.**

آثاره: **خلف المُطَرِّزِى آثارًا جليلة في البلاغة واللغة، وألف في النحو كتابًا صغيرًا، سماه: "المصباح في علم النحو". وكان هذا الكتاب محل عناية المتعلمين، وقد اهتم به الشراح حتى بلغت شروحه المعروفة ما يقارب الأربعين. ومن مؤلفاته أيضًا: "الإيضاح في شرح مقامات الحريري"؛ وهو كتاب كبير الحجم كثير الفوائد، و"المُغْرِب"؛ وهو كتاب مطول في اللغة، واختصره في كتاب أطلق عليه: "المغرب في ترتيب المُعْرِب"، و"الإقناع لما حُوي تحت القناع"، وهو كتاب في اللغة أيضًا، و"زهر الربيع في علم البديع". وله رسائل في النحو واللغة والبلاغة وشروح لبعض كتب السابقين.**

وفاته: **توفى المطرزى فى سنة 610هـ /1213م [(1)].**

(1) ينظر: وفيات الأعيان 5/ 369 - 371، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ) 22/ 28 - مؤسسة الرسالة - ط: الثالثة، 1405هـ / 1985م، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ) 15/ 368 - دار الكتب العلمية، 1405هـ / 1985م والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدمياطي

المطلب الثالث: التعريف بكتاب (المُغْرِب[1] فى ترتيب المُعْرِب)

كتاب (المُغْرِب فى ترتيبِ الْمُعرِب) معجم لغوي فقهي، مرتب هجائياً على حسب أوائل الأصول، جمع فيه المُطَرِّزِي الألفاظ التي ترد في كتب الفقه الحنفي، وضبطها وشرح معانيها؛ فهو بمنزلة كتابى: (الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى)؛ لأبى منصور الأزهرى، و(المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير)، للفيومى. ولكنه لم يكتف بذلك بل تجاوزه إلى شرح مزيد من غرائب اللغة، وأعلام البلدان والرجال، مستمداً مادة كتابه من ينابيع كثيرة: لغوية وأدبية وشعرية وغيرها، ومحتجاً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وأقوال أئمة العربية، وقد أصبح هذا الكتاب مرجعًا لكثير ممن أَلَّفَ بعده من معاجم. وقد ألحق المُطَرِّزِي بمعجمه هذا مُلْحَقًا يحوي كثيراً من ضوابط اللغة، ومسائل النحو والصرف، وحروف المعاني وما إلى ذلك، مما يحتاج اللغوي إليه، وكذلك النحوي والفقيه[1].

(المتوفى سنة 749 هـ) دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا 1/ 179 - دار الكتب العلمية (بيروت)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى (المتوفى: 911هـ) 2/ 311 - المكتبة العصرية (صيدا) ، والأعلام، لخير الدين الزركلي (المتوفى: 1396هـ) 348/7 - دار العلم للملايين - ط: الخامسة عشر: 2002م، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة 13/ 71 مكتبة المثنى (بيروت).

(1) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد كرنيليوس فانديك (المتوفى: 1313هـ) صـ: 321 - مطبعة التأليف، الهلال (مصر)، ومعجم المطبوعات، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: 1351هـ) 1760/2 - مطبعة سركيس بمصر 1346هـ / 1928م، وهدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) 488/2 - دار إحياء التراث العربي (بيروت) وكتاب

وقد تحدث المُطَرِّزِي فى مقدمة كتابه عن سبب تأليفه لهذا الكتاب، وما يهدف إليه، وما يتضمنه هذا الكتاب وطريقة ترتيبه للمواد اللغوية؛ فقال: «وَبَعْدُ (فَهَذَا) مَا سَبَقَ بِهِ الْوَعْدُ مِنْ تَهْذِيبِ مُصَنَّفِي الْمُتَرْجَمِ بِالْمُعْرِبِ وَتَنْمِيقِهِ وَتَرْتِيبِهِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَتَلْفِيقِهِ، اخْتَصَرْته لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ ذَوِي الْحَمِيَّةِ وَالْأَنَفَةِ مِنْ ارْتِكَابِ الْكَلِمَةِ الْمُحَرَّفَةِ بَعْدَمَا سَرَّحْتُ الطَّرْفَ فِي كُتُبٍ لَمْ يَتَعَدَّهَا فِي تِلْكَ النَّوْبَةِ نَظَرِي فَتَقَصَّيْتهَا حَتَّى قَضَيْت مِنْهَا وَطَرِي؛ كَالْجَامِعِ لِشَرْحِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ، وَالزِّيَادَاتِ بِكَشْفِ الْحَلْوَانِيِّ وَمُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ، وَتَفْسِيرِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيِّ، وَالْمُنْتَقَى لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ الشَّهِيرِ، وَجَمْعِ التَّفَارِيقِ لِشَيْخِنَا الْكَبِيرِ وَغَيْرِهَا مِنْ مُصَنَّفَاتِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَمُؤَلَّفَاتِ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ. وَقَدْ انْدَرَجَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ بَعْضُ الْمُخْتَلِفَةِ إلَيَّ وَمَا أُلْقِيَ فِي الْمَجَالِسِ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَيَّ، ثُمَّ فَرَّقْت مَا اجْتَمَعَ لَدَيَّ، وَارْتَفَعَ إلَيَّ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْمُشْكِلَةِ وَالتَّرْكِيبَاتِ الْمُعْضِلَةِ عَلَى أَخَوَاتٍ لَهَا وَأَشْكَالٍ خَالِعًا عَنْهَا رِبْقَةَ الْإِشْكَالِ حَتَّى انْضَوَى كُلٌّ إلَى مَارِزِهِ، وَاسْتَقَرَّ فِي مَرْكَزِهِ نَاهِجًا فِيهِ طَرِيقًا لَا يَضِلُّ سَالِكُهُ وَلَا تُجْهَلُ عَلَيْهِ مَسَالِكُهُ بَلْ يَهْجُمُ بِالطَّالِبِ عَلَى الْمَطْلَبِ عَفْوًا مِنْ غَيْرِ مَا تَعَبٍ، وَالَّذِي أُتُّجِهَ لِتَلْفِيقِهِ اخْتِيَارِي مِنْ الْبَيْنِ تَرْتِيبُ كِتَابِ الْغَرِيبَيْنِ؛ إذْ هُوَ الْأَكْثَرُ بَيْنَهُمْ تَدَاوُلًا، وَالْأَشَدُّ عِنْدَهُمْ تَنَاوُلًا؛ فَقَدَّمْت مَا فَاؤُهُ هَمْزَةٌ ثُمَّ مَا فَاؤُهُ بَاءٌ حَتَّى أَتَيْت عَلَى الْحُرُوفِ كُلِّهَا، وَرَاعَيْت بَعْدَ الْفَاءِ الْعَيْنَ ثُمَّ اللَّامَ، وَلَمْ أُرَاعِ فِيمَا عَدَا الثُّلَاثِيَّ بَعْدَ الْحَرْفَيْنِ إلَّا الْحَرْفَ الْأَخِيرَ الْأَصْلِيَّ؛ إذْ لَمْ أَعْتَدّ فِي أَوَائِلِ الْكَلِمِ بِالْهَمْزَةِ الزَّائِدَةِ لِلْقَطْعِ أَوْ الْوَصْلِ، وَلَا بِالْمُبْدَلَةِ فِي أَوَاخِرِهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ أَصْلٍ، وَلَا بِنُونٍ فِي فَنْعَلَ وَلَا بِالْوَاوِ، وَأُخْتِهَا فِي فَوْعَلَ وَفَعْوَلَ. وَرُبَّمَا

المغرب فى ترتيب المعرب، للمُطَّرِزِى – تحقيق: محمود فاخورى، وعبد الحميد مختار (مقدمة التحقيق) صـ 8 - مكتبة أسامة بن زيد (سوريا).

فَسَّرْت الشَّيْءَ مَعَ لَفْقِهِ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ بِوَفْقِهِ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ الْكَلَامُ وَيَتَضَلَّعَ النِّظَامُ، ثُمَّ إذَا انْتَهَيْت إلَى مَوْضِعِهِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ أُثْبِتُهُ غَيْرَ مُفَسِّرٍ فِيهِ كُلَّ ذَلِكَ؛ تَقْرِيبًا لِلْبَعِيدِ، وَتَسْهِيلًا عَلَى الْمُسْتَفِيدِ، ثُمَّ ذَيَّلْت الْكِتَابَ بِذِكْرِ مَا وَقَعَ فِي أَصْلِ الْمُغْرِبِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَتَصْرِيفِ كَلِمَاتٍ مُتَفَاوِتَةِ الْمَبَانِي، وَشَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْرَابِ بِلَا إسْهَابٍ وَلَا إغْرَابٍ فِي عِدَّةِ فُصُولٍ مُحْكَمَةِ الْأَصْلِ، كَثِيرَةِ الْمَحْصُولِ فَأَمَّا مَا اتَّفَقَ لِي مِنْ بَسْطِ التَّأْوِيلِ فِيمَا تَضَمَّنَ الْكِتَابُ مِنْ آيِ التَّنْزِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَثِّ الْأَسْرَارِ.

وَمَا يَخْتَصُّ بِعِلْمِ التَّارِيخِ وَالْأَخْبَارِ فَبَاقِيَةٌ عَلَى سَكَنَاتِهَا، مَتْرُوكَةٌ عَلَى مَكِنَاتِهَا، لَمْ يُرْفَعْ عَنْهَا الْحِجَابُ، وَلَمْ يَحِلَّ بِهَا هَذَا الْكِتَابُ. وَلَقَدْ تَلَطَّفْت فِي الْإِدْمَاجِ وَالْوَصْلِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَصْلِ حَتَّى عَادَتْ بَعْدَ تَبَايُنِهَا مُلْتَئِمَةً، وَعَلَى تَبَدُّدِهَا مُنْتَظِمَةً، وَأُعْرِضَتْ لِطَالِبِهَا مُصْحَبَةً فِي قِرَانٍ لَا كَمَا يَسْتَقْصِي عَلَى فَائِدَةٍ فِي حَرَّانَ. وَتَرْجَمْته بِكِتَابِ: "الْمُغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ" لِغَرَابَةِ تَصْنِيفِهِ، وَرَصَانَةِ تَرْصِيفِهِ وَلِقَرَابَتِهِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْمُنَمَّى وَالنَّتِيجَةِ وَالْمُنْتَمَى. وَإِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَبْتَهِلُ فِي أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَأَئِمَّةَ الْإِسْلَامِ وَيَجْمَعَنِي وَإِيَّاهُمْ بِبَرَكَاتِ جَمْعِهِ فِي دَارِ السَّلَامِ[1]».

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 15.

ض

الفصل الأول: الأخطاء والتصويبات الصوتية

المبحث الأول: الإبدال

المسألة الأولى: الإبدال فى الحروف

1 – ﴿ الدِّيبَاجُ – الذِّيبَاجُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الدِّيبَاجُ): الثَّوْبُ الَّذِي سُدَاهُ وَلُحْمَتُهُ إِبْرَيْسَمٌ، وَعِنْدَهُمْ اسْمٌ لِلْمُنَقَّشِ. وَالْجَمْعُ: دَبَابِيجُ.وَعَنْ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ طَيْلَسَانٌ مُدَبَّجٌ؛ أَيْ: أَطْرَافُهُ مُنَقَّشَةٌ مُزَيَّنَةٌ بِالدِّيبَاجِ. وَفِي الْحَدِيث: «نَهَى أَنْ يُدَبِّجَ الرَّجُلُ فِي رُكُوعِهِ»[1]. وَهُوَ أَنْ يُطَأْطِئَ الرَّاكِعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ. وَقِيلَ: تَدْبِيجُ الْحِمَارِ: أَنْ يُرْكَبَ وَهُوَ يَشْتَكِي ظَهْرَهُ مِنْ دَبَرٍ فَيُرْخِيَ قَوَائِمَهُ وَيُطَامِنُ ظَهْرَهُ. وَقَدْ صَحَّ بِالدَّالِ غَيْرَ مُعْجَمَةٍ، وَالذَّالُ خَطَأٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَالْأَزْهَرِيِّ[2]».

رويت لفظة (يُدَبِّجَ) فى قول النبي – ﷺ –: «نَهَى أَنْ يُدَبِّجَ الرَّجُلُ فِي رُكُوعِهِ» بالدال مرة وبالذال مرة أخرى، وذكر شراح الحديث أن رواية الدال هى الأعرف والأشهر، أما رواية الذال فهى الأقل.

قال البغوى: «وفي الحديث أن النبي – ﷺ – نهى أن يذبح الرجل في الصلاة كما يذبح الحمار. وأراد بالتذبيح: أن يطأطئ رأسه حتى يكون أخفض من ظهره، يروى هذا بالدال والذال، وبالدال أعرف[3]».

---

(1) ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي (المتوفى: 597هـ) 320/1 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1985م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 159، 160.

(3) شرح السنة، للإمام البغوى (المتوفى: 516هـ) 3/ 94 - المكتب الإسلامي (دمشق) ط: الثانية 1403هـ 1983م.

وهناك من وصف رواية الذال بالتصحيف؛ فقال الملا على القارى: «(وإذا ركع فلا يدبح) بتشديد الموحدة المكسورة بعد الدال المهملة (تدبيح الحمار). وفي النهاية نهى أن يدبح في الصلاة: وهو أن يطأطئ رأسه حتى يكون أخفض من ظهره. قال الأزهري: رواه الليث بالذال المعجمة، وهو تصحيف[1]».

ويوضح محمد بن إسماعيل الكحلاني هاتين الروايتين فيقول: «كَتَدْبِيحِ..... هَذَا السَّابِعُ، وَهُوَ: بِالدَّالِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، وَمُثَنَّاةٌ تَحْتِيَّةٌ وَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ، وَرُوِيَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَقِيلَ وَهُوَ تَصْحِيفٌ. قَالَ فِي النِّهَايَةِ: هُوَ أَنْ يُطَأْطِئَ الْمُصَلِّي رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ. انْتَهَى. إلَّا أَنَّ النَّوَوِيَّ قَالَ: حَدِيثُ التَّدْبِيحِ ضَعِيفٌ، وَقِيلَ: كَانَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ أُمِرُوا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ [2]».

و«التَّدْبِيحَ: بِمَعْنى رِوَايَةِ الأَقْرَانِ كُلّ واحدٍ مِنْهُم عَن صاحِبه[3]». وقيل: «أَن يذكر النَّاظِم أَو الناثر ألوانًا يقْصد الْكِنَايَة بهَا أَو التورية بذكرها عَن أَشْيَاء من وصف أَو مدح أَو نسيب أَو هجاء أَو غير ذَلِك من الْفُنُون، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا

(1) شرح مسند أبي حنيفة، للملا على القارى (المتوفى: 1014هـ) صـ: 315 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1405 هـ / 1985م.

(2) سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (المتوفى: 1182هـ) 1/ 281 - مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط: الرابعة، 1379هـ/ 1960م.

(3) تاج العروس، لمرتضى الزبيدى (المتوفى: 1205هـ) 5/ 546 - دار الهداية.

وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر /27][1]». وقيل هو من: «باب التفعيل، مأخوذ من الديباج؛ بمعنى جعل الشيء ذا ديباج؛ أي ذا حسن وزينة[2]».

2 – ﴿ السُّدَّةُ – الشُّدَّةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَالسُّدَّةُ): الْبَابُ، أَوَالظُّلَّةُ فَوْقَهُ. وَمِنْهَا قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَأْتِ سُدَدَ السُّلْطَانِ يَقُمْ وَيَقْعُدْ. وَعَنْ شُرَيْحٍ: مَا سَدَدْتُ عَلَى لَهَوَاتِ خَصْمٍ قَطُّ. أَيْ لَمْ أَسْدُدْ عَلَيْهِ طَرِيقَ الْكَلَامِ وَمَا مَنَعْتُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا فِي ضَمِيرِهِ. وَفِي الْفَائِقِ عَنْ الشَّعْبِيِّ: مَا سَدَدْتُ عَلَى خَصْمٍ قَطُّ. أَيْ مَا قَطَعْتُ عَلَيْهِ. وَرُوِيَ الْأَوَّلُ بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَفُسِّرَ بِالتَّقْوِيَةِ. وَهُوَ خَطَأٌ، إلَّا أَنْ يُقَامُ مَقَامَ لَهَوَاتِ عَضُدٌ؛ كَمَا فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَشُدَّ عَلَى عَضُدِهِ وَلَا يُلَقِّنَهُ حُجَّتَهُ[3]».

فلا خلاف على رواية " مَا سَدَدْتُ عَلَى لَهَوَاتِ خَصْمٍ قَطُّ " بالسين لا بالشين، بمعنى لَمْ أَسْدُدْ عَلَيْهِ طَرِيقَ الْكَلَامِ وَمَا مَنَعْتُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا فِي ضَمِيرِهِ، وقد قمت بالبحث فى كتب متون الأحاديث، وحتى كتب اللغة فلم أعثر على غير تلك الرواية، ومن هنا فرواية " ما شددت " خطأ.

قال الزمخشرى : «السُّدة هنا: الباب. وعن أبى الدَّرْدَاءَ – رضى الله عنه : أنه أتى بابَ معاوية فلم يأذن له، فقال: من يأتِ سُدَدَ السلطانَ يَقُم ويَقْعُد،

(1) الكليات، لأبى البقاء الكفوى صـ: 309 - مؤسسة الرسالة (بيروت) ط: الثانية.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي الحنفي التهانوي (المتوفى بعد 1158هـ) تحقيق: د. علي دحروج 401/1 - مكتبة لبنان ناشرون (بيروت) ط: الأولى 1996م.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 221.

ومَنْ يجد بابًا مغلقًا يجد إلى جنبه بابًا فتحا رَحْبًا، إن دعا أُجِيب وإن سأل أُعْطِىَ. يريد: باب الله تعالى. وعن عُروة بن المغيرة – رحمهما الله تعالى –: أنه كان يصلَّى فى السُّدّة . وعن المغيرة – رضى الله عنه – : أنه كان لا يصلّى فى سُدة المسجد الجامع يوم الجمعة مع الإمام. وقيل: إسماعيل السُّدَّى لأنه كان تاجراً يبِيع الخمَر فى سُدَّةِ المسجد. من قطع سدْرةِ صوب الله رأسه فى النار[1]».

وقال الجوهرى : «والسُدَّةُ: باب الدار. تقول: رأيته قاعداً بسُدَّةِ بابه. وفي الحديث: " الشعث: الرؤوس الذين لا تفتح لهم السُدَدُ ". قال أبو الدرداء: مَنْ يَغْشَ سُدَدَ السلطان يَقُمْ ويقعد. وسمى إسماعيل السدى لأنه كان يبيع المقانع والخمر في سدة مسجد الكوفة، وهى ما يبقى من الطاق المسدود[2]».

---

(1) الفائق في غريب الحديث والأثر، لجار الله الزمخشري (المتوفى: 538هـ) 2/ 167، 168- دار المعرفة (لبنان) ط: الثانية.

(2) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهرى (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار 2/ 486 دار العلم للملايين (بيروت) ط: الرابعة، 1407هـ- 1987م.

ويراجع: غريب الحديث، لابن سلام - تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان 50/1 - دار الكتاب العربي (بيروت) ط: الأولى، 1396، وتهذيب اللغة 12/ 196، وكشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (المتوفى: 597هـ) 360/1 - دار الوطن (الرياض)، والنهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (المتوفى: 606هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي 2/ 353 - المكتبة العلمية (بيروت) 1399هـ 1979م، ولسان العرب، لابن منظور (المتوفى: 711هـ) 3/ 207 - دار صادر (بيروت) ط: الثالثة 1414 هـ ، وتاج العروس 8/ 185، والتوضيح لشرح الجامع

3 – ﴿ النَّبِيت – الثَّبِيت ﴾

قال المُطَرِّزِى: « (وَالنَّبِيت): اسْمُ قَبِيلَةٍ. وَالثَّاءُ الْمُثَلَّثَةُ خَطَأٌ[1]».

فـ(النَّبِيت) بِفَتْحِ النُّوْن وكسر الباء المُوْحَّدَة وآخره تاء عليها نُقْطَتَان – ومن هنا فـ(الثَّبِيت) بالثاء المثلثة خطأ وتصحيف –: حى من الأنصار، اسمُه عَمْرُو بنُ مالِكٍ، وأصله من (نَبَتَ)، وهو يدلُّ على نماءٍ في مزروع [2].

قال ابن سيده: «والنبيت: – أصله الذي ينبت عليه، ومنه: النبيت؛ وهو حى من الأنصار والمنبت – المكان الذي ينبت فيه[3]».

وقال عمر بن رضا كحالة: «النَّبِيت بن مالك: بطن من الأوس، من الأزد، من القحطانية، وهم: بنو النبيت بن مالك بن الأوس بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثة الغطريف بن امرئ القيس البطريق بن ثعلبة العنقاء بن مازن بن غسان [4]».

الصحيح، لابن الملقن (المتوفى: 804هـ) 456/32 - دار النوادر (دمشق) ط: الأولى، 1429هـ / 2008م

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 218.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 218.

(3) المخصص، لابن سيده (المتوفى: 458هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال 3/ 117 - دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط: الأولى، 1417هـ / 1996م.

(4) معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة 1171/3 مؤسسة الرسالة (بيروت) ط: السابعة، 1994م.

ويراجع: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى: 170هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي 8/ 130 - دار ومكتبة الهلال ، ومقاييس اللغة، لابن فارس – تحقيق: عبد السلام محمد هارون 378/5 -

4 – ﴿ الظَّنُّ، الْمَظِنَّةُ، المَظَانُّ – الضَّنُّ، والْمَضِنَّةُ، والمَضَانُّ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الظَّنُّ): الْحِسْبَانُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ مَجَازًا، مِنْهُ: (الْمَظِنَّةُ): الْمَعْلَمُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ فِي الْبَيْضَةِ الْمَذِرَةِ جَازَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْدِنِهِ وَمَظَانِّهِ. وَالضَّادُ خَطَأٌ. وَيُقَالُ: ظَنَّهُ وَأَظَنَّهُ: إذَا اتَّهَمَهُ ظِنَّةً[1]».

فـ(الظَّنُّ، والْمَظِنَّةُ، والمَظَانِّ) تستعمل فى الأصل بمعنى الحسبان، وقد تستعمل فِي مَعْنَى الْعِلْمِ مَجَازًا، كل ذلك بالظاء، أما أن توضع الضاد مكانها فهذا خطأ؛ وذلك لأنه سيتغير المعنى؛ من الحسبان والعلم إلى معنى آخر؛ هو البخل.

قال ابن سيده: «والمَظِنَّة: المنْزِل المَعْلَم[2]».

وورد فى اللسان: «والمَظِنَّةُ والمِظَنَّة: بيتٌ يُظَنُّ فيه الشيء. وفلان مَظِنَّةٌ من كذا ومَئِنَّة أَي مَعْلَمٌ..... الجوهري: مَظِنَّةُ الشيء: مَوْضِعه ومأْلَفُه الذي يُظَنُّ كونه فيه. والجمع المَظانُّ. يقال: موضع كذا مَظِنَّة من فلان أَي مَعْلَم[3]».

دار الفكر 1399هـ / 1979م، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ) تحقيق: د0 حسين بن عبد الله العمري، وغيره 6464/10 - دار الفكر المعاصر (بيروت)، وتاج العروس 5/ 114، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير (المتوفى:630هـ) صـ: 956 - دار الكتب العلمية – ط: الأولى: 1415هـ / 1994م.

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 299.

(2) المخصص، لابن سيده 1/ 503.

(3) لسان العرب 13/ 272.

ويراجع: المزهر في علوم اللغة، للسيوطي (المتوفى: 911هـ) 75/2 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1418هـ / 1998م.

5 – ﴿ الْقَسْبُ – الْقَصْبُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْقَسْبُ): تَمْرٌ يَابِسٌ يَتَفَتَّتُ فِي الْفَمِ صُلْبُ النَّوَاةِ، وَالصَّادُ فِيهِ خَطَأ[1]».

فـ(الْقَسْبُ) بالسين، وقراءتها بالصاد أمرٌ مخالف للصواب، وهى بمعنى: تَمْرٌ يَابِسٌ يَتَفَتَّتُ فِي الْفَمِ صُلْبُ النَّوَاةِ، والصُّلْبُ الشديدُ، وصوت الماء وخريره. يؤكد هذا ويعضده قول أئمة اللغة، من ذلك قول الخليل: «القَسْبُ: تَمْرٌ يابسٌ يَتَفَتَّتُ في الفَمِ. والصادُ خَطَأٌ. والقَسْبُ: الصُّلْبُ الشديدُ. يقال: إنّه لقَسْبُ العِلْباءِ؛ أي صُلْبُ العَقَبِ والعَصَبِ، وقَسُبَ قُسُوبةً[2]».

وقول الأزهرى: «قسب: قَالَ اللَّيْث: القَسْبُ: تَمْرٌ يابِسٌ يَتَفَتَّتُ فِي الْفَم، ومَن قَالَه بالصَّاد فقد أَخْطأَ[3]».

6 – ﴿ اليَشْبُ – اليَشَمُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْيَشْبُ): حَجَرٌ إِلَى الصُّفْرَةِ يُتَّخَذُ مِنْهُ خَاتَمٌ وَيُجْعَلُ فِي حِمَالَةِ السَّيْفِ فَيَنْفَعُ الْمَعِدَةَ. وَعَنْ ابْنِ زَكَرِيَّاءَ فِي الصَّيْدَنَةِ أَنَّ (الْيَشْفَ)

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 382.

(2) كتاب العين 5/ 84.

(3) تهذيب اللغة 8/ 316.

ويراجع أيضًا: مقاييس اللغة 87/5، والمحكم والمحيط الأعظم، لأبى الحسن بن سيده (المتوفى: 458هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي 6/ 243- دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1421هـ /2000م، والإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري 3/ 156، 4/ 8 - وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان – ط: الأولى، 1420هـ /1999م.

بِالْفَاءِ، وَكَذَا فِي الْقَانُونِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ بِالْمِيمِ. وَتَحْرِيكُ الشِّينِ خَطَأٌ[1]».

فـ (الْيَشْبُ) وردت بالباء أو الفاء أو الميم مع فتح أوله وسكون ثانية، أما تحريكه بفتح الشين فخطأ. وقيل: إن (اليَشْب) معرب، وأصله: (اليَشْمِ) لكنه لما انتقل إلى العربية أبدلت الميم باءً[2].

قال الزبيدى: «(اليَشْبُ): أَهمله الجَوْهَرِيُّ، وصاحبُ اللِّسان. وَقَالَ الصاغانيُّ: هُوَ (حَجَرٌ، م)؛ أَي: مَعْرُوف، وَهُوَ (مُعَرَّبُ اليَشْمِ) بإبدال الْمِيم بَاء؛ كلاَزِمٍ ولازِبٍ[3]».

و«(اليَشْبُ): نوع غير نقي من السليكات ذات التبلور الكاذب، لونها في العادة أحمر أو بني أو أصفر، ويندر أن يكون أخضر. وبعض أنواع اليشب ذو خطوط جميلة مختلفة الألوان، وصالح للزينة[4]». أما (اليَشْمُ) فهو «مصطلح عام يشمل مجموعة من المعادن الصلدة التي تتدرج ألوانها من الأبيض تقريبا إلى الأخضر الأدكن وتتكون من سليكات الكلسيوم والمغنسيوم غير المتبلورة[5]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 512.

(2) ينظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين، لمحمد أمين عابدين الحنفي (المتوفى: 1252هـ) 6/ 360 - دار الفكر (بيروت) ط: الثانية، 1412هـ / 1992م.

(3) تاج العروس (4/ 414)

ويراجع: القاموس المحيط، للفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ) صـ: 145 - مؤسسة الرسالة (بيروت) ط: الثامنة 1426هـ / 2005م.

(4) المعجم الوسيط 2/ 1065.

(5) المصدر نفسه.

7 – ﴿ الْحَنَقُ – الْخَنِقُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَقَوْلُهُ): "وَالَّذِي يُقْتَلُ غِيلَةً بِالْحَنَقِ" أَيْ بِالْغَيْظِ. وَالصَّوَابُ: بِالْخَنِقِ؛ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَة وَكَسْر النُّونِ، وَهُوَ عَصْرُ الْحَلْقِ[1]».

يرى المُطَرِّزِى أن كلمة (الحَنْق) فى رواية : " وَالَّذِي يُقْتَلُ غِيلَةً بِالْحَنَقِ" خطأ، وأن صوابها: "وَالَّذِي يُقْتَلُ غِيلَةً بِالْخَنِقِ" بالخاء بدلًا من الحاء، وكسر النون بدلًا من فتحها، وهو ما يوافق الصواب. ففى الرواية الخاطئة (الحَنْق) تحريف فى الحروف وفى الحركات.

قال ابن الملقن: «فقال مالك: إنه يقتل بمثل ما قتل به، فإن قتله بعصى أو بحجر أو بالخنق أوبالتغريق قتل بمثله[2]».

وقال الفيومى: « خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ، مِنْ بَابِ قَتَلَ خَنْقًا؛ مِثْلُ: كَتِف، وَيُسَكَّنُ لِلتَّخْفِيفِ، وَمِثْلُهُ الْحَلِفُ وَالْحَلْفُ إذَا عَصَرَ حَلْقَهُ حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ خَانِقٌ وَخَنَّاقٌ، وَفِي الْمُطَاوِعِ: فَانْخَنَقَ. وَشَاةٌ خَنِيقَةٌ وَمُنْخَنِقَةٌ مِنْ ذَلِكَ. وَالْمِخْنَقَةُ؛ بِكَسْرِ الْمِيمِ: الْقِلَادَةُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُطِيفُ بِالْعُنُقِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْخَنْقِ[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 349.

(2) التوضيح لشرح الجامع الصحيح 31/ 332.

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو 770هـ) 183/1 - المكتبة العلمية (بيروت).

المسألة الثانية: الإبدال بين الحركات

1 – ﴿ الْإِبْرِدَةُ – الْأَبْرِدَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَمِنْهُ): «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»[1]، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ ، وَالْمَعْنَى: أَدْخِلُوا صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْبَرْدِ؛ أَيْ صَلُّوهَا إِذَا سَكَنَتْ شِدَّةُ الْحَرِّ. وَالْإِبْرِدَةُ؛ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ: عِلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ غَلَبَةِ الْبَرْدِ وَالرُّطُوبَةِ تُفْتِرُ عَنْ الْجِمَاعِ عَنْ الْجَوْهَرِيِّ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: "وَيُسْتَحَبُّ النِّكَاحُ إلَّا لِلْعِنِّينِ وَمَنْ بِهِ إبْرِدَةٌ" وَالْفَتْحُ خَطَأٌ[2]».

فالْإِبْرِدَةُ، وردت بكسر الهمزة والراء، والعامة تفتح أولها، وهو خطأ؛ لأن أَفْعَلَةَ – بفتح الهمزة – إنما تكون جمعا لفعال أو فعيل أو نحوهما. أما (إبْرِدَةُ) فهى إِفْعِلَة مثل إِسْحِلَة من البرد، والهمزة فيها زائدة، وهي: وجع يصيب المشايخ كالخام ونحوه[3]. يؤكد كون الهمزة والراء مكسورتين قول أئمة اللغة، من ذلك قول ابن الأثير : «الإِبْرِدَة؛ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ: عِلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ غَلَبَةِ الْبَرْدِ وَالرُّطُوبَةِ تُفَتِّرُ عَنِ الْجِمَاعِ، وَهَمْزَتُهَا زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا أَوْرَدْنَاهَا هَاهُنَا حَمْلا عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهَا[4]». وقول الزبيدى: «(الإِبْرِدَة)، وهي (بالكسر)، أَي للهمزة والراءِ : بَرْدٌ في الجَوْفِ ورُطُوبَة غالبتانِ،

(1) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 114، 343/2.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 40.

(3) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه (المتوفى: 347هـ) صـ: 299 - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (القاهرة) 1419هـ / 1998م.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 14.

منهما يَفْتُر عن الجِمَاع، وهمْزتها زائدة. ويقال رَجُلٌ به إِبْرِدَةٌ، وهو تقطيرُ البَوْلِ ولا يَنْبَسِط إلى النّساءِ[1]».

2 – ﴿ بَرْوَعُ – بِرْوَعُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(بَرْوَعُ) بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْكَسْرُ خَطَأٌ عَنْ الْغُورِيِّ وَهِيَ ابْنَةُ وَاشِقٍ[2]».

كلمة (بَرْوَع) من الناحية اللغوية القياسية مفتوحة الباء، أما كسرها فمخالف للأوزان القياسية العربية؛ وذلك لأنه لَيْسَ فِي كَلَام العرب (فِعْوَل) إِلَّا حرفان: خِرْوَع: وَهُوَ كل نبت، وعِتْوَد: وَهُوَ وَاد أَو مَوضِع.

قال ابن دريد: «وَبِرْوَع: اسْم من أَسمَاء النِّسَاء الْوَاو زَائِدَة وَهُوَ من البراعة. وَيَقُول: قوم بِرْوَع، وَهُوَ خطأ لأنه لَيْسَ فِي كَلَامهم (فِعْوَل) إِلَّا حرفان: خِرْوَع: وَهُوَ كل نبت، وعِتْوَد: وَهُوَ وَاد أَو مَوضِع[3]».

وقال أيضًا: «خِرْوَع، فِي وزن فِعْوَل، وَهُوَ كل نبت رَخْص ليّن، اشتقاقه من الخَراعة وَهُوَ اللِّين، وَقد سمّوا خَرِعاً. وعِتْوَد: اسْم دُوَيبّة ويسمّى الرجل

(1) تاج العروس 7/ 414.

ويراجع: معجم ديوان الأدب، لأبى إبراهيم إسحاق الفارابي، (المتوفى: 350هـ) تحقيق: د. أحمد مختار عمر1/ 274 - مؤسسة دار الشعب (القاهرة) 1424هـ / 2003 /م، ولسان العرب 3/ 82.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 41.

(3) جمهرة اللغة، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى: 321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي 316/1 دار العلم للملايين (بيروت) ط: الأولى 1987م.

الصلب عِتْوَداً. فَأَما بَرْوَع فاسم امْرَأَة، وَأَصْحَاب الحَدِيث يَقُولُونَ: بِرْوَع، وَهُوَ خطأ[1]».

وقال الجوهرى: «و(بَرْوَع) أيضا: اسم امرأة، وهى بروع بنت واشق. وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء والصواب الفتح، لأنه ليس في كلام العرب (بِرْوَع) إلا خِرْوَع، وعِتْوَد: اسم واد[2]».

لكنى أرى أنه من الجائز كسر باء (بَرْوَع) من باب الإبدال اللغوى؛ والإبدال من الظواهر اللغوية الشائعة عند العرب – قديمًا وحديثًا – وهو لا يخضع لقواعد مطردة، ومن هنا وردت هذه الكلمة بكسر بائها فى بعض كتب الحديث.

قال الأحوذى: « (فِي بَرْوَعَ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ: كَجَدْوَلٍ وَلَا يُكْسَرُ: بِنْتُ وَاشِقٍ صَحَابِيَّةٌ انْتَهَى. وقَالَ فِي الْمُغْنِي: بِفَتْحِ الْبَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَكَسْرِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ انْتَهَى. وقَالَ فِي جَامِعِ الأصول: أهل الحديث يرونها بِكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَبِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ. وأَمَّا أَهْلُ اللُّغَةِ فَيَفْتَحُونَ الْبَاءَ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ فِعْوَلُ إِلَّا خِرْوَعُ لِهَذَا النَّبْتِ، وَعِقْوَدُ اسم واد. انتهى[3]».

وقال الملا على القارى: «و(بِرْوَعُ) بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فِي الْمَشْهُورِ، وَيُرْوَى بِفَتْحِهَا؛ هَكَذَا رَوَاهُ

---

(1) جمهرة اللغة 2/ 1183.

(2) تاج اللغة وصحاح العربية 3/ 1184.

ويراجع: المحكم والمحيط الأعظم 2/ 144، 145، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير 1/ 44 والمزهر في علوم اللغة وأنواعها 2/ 64.

(3) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لأبى العلا المباركفوري (المتوفى: 1353هـ) 251/4 - دار الكتب العلمية (بيروت).

أَصْحَابُنَا[1]».

3 – ﴿ الْحُرَّةُ – الْحَرَّةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَالْحُرَّةُ) خِلَافُ الْأَمَةِ، وَبِهَا كُنِّيَ أَبُو حُرَّةَ وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي السِّيَرِ، وَفَتْحُ الْحَاءِ خَطَأٌ. وَقَوْلُهُمْ: أَرْضٌ حُرَّةٌ لَا رَمْلَ فِيهَا مَجَازٌ[2]».

فكلمة (الْحُرَّةُ) لم ترد فى كتب اللغة بفتح الحاء وإنما وردت بضمها، وهى بمعنى: المرأة الكريمة التى ليست بأَمَة.

قال ابن فارس: «والحَرَّة: أرض ذات حجارةٍ سوداء[3]».

وقال تقي الدين المصري: «الْحرَّةُ؛ بِالضَّمِّ: من النِّسَاء خلاف الْأمة[4]».

أما (الحَرَّةُ) بفتح الحاء فتعنى: «البَثْرَةُ الصَّغيرةُ، والعذابُ المُوجِعُ، والظُّلْمَةُ الكثيرةُ، وموضعُ وقْعَةِ حُنَيْنٍ[5]».

4 – ﴿ دُومَةُ [دَوْمة] الْجَنْدَلِ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(دُومَةُ الْجَنْدَلِ) بِالضَّمِّ، وَالْمُحَدِّثُونَ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ خَطَأٌ عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ وَهِيَ حِصْنٌ عَلَى خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مِنْ الْمَدِينَةِ وَمِنْ

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا على القارى (المتوفى: 1014هـ) 5/ 2102 دار الفكر (بيروت) ط: الأولى، 1422هـ / 2002م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 110.

(3) مقاييس اللغة 2/ 7.

(4) المصدر نفسه.

(5) القاموس المحيط صـ: 478.

ويراجع فى هذا أيضًا: تاج اللغة وصحاح العربية 2/ 628، وشمس العلوم 3/ 1253.

الْكُوفَةِ عَلَى عَشْرِ مَرَاحِلَ[1]».

فـ«مِمَّا يُغْلَطُ فِيهِ من أَسماءِ الْمَوَاضِع ويُصَحَّفُ قَوْلهم: "دَوْمَة الْجَندَل" فيفتحون الدَّال، وَهُوَ خطأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ "دُومة الجندل" الدَّال مَضْمُومَة، وقرأته عَلَى ابْن دُرَيْد بِالضَّمِّ.ودُومة الْجَندَل: مجتمعُه ومستدارُه كَمَا تَدور الدُّوَّامة. قالَ أَبُو بَكْر وأَصحابُ الحَدِيث يَقُولُونَ: "دَوْمَةُ" بِالْفَتْح، وَهُوَ خطأٌ، وإنما الدَّوْمُ: شجر الْمُقْلِ. وأُكَيدِر دُومةَ وَهُوَ صَاحب الْقصر بدُومة الجندل نُسب إِليه، وبَعث النَّبِيَّ- ﷺ- إِليه خَالِدَ بْن الْوَلِيد - رَضِيَ اللَّه عَنْهُ - فأَسَرَهُ وَله حَدِيث[2]».

قال ابن الجوزى: «ودومة الجندل: مَوضِع. قَالَ ابْن دُرَيْد وَأَصْحَاب الحَدِيث يضمون الدَّال وَهُوَ خطأ وَأَجَازَ غَيره الضَّم. وَقَالَ قوم: "دوماء" بِالْمدِّ..... وَسميت دومة الجندل لِأَن حصنها مَبْنِيّ بالجندل[3]».

ويقول ابن دريد: «ودُومة الجندل، بضمّ الدَّال: مَوضِع؛ هَكَذَا يَقُول بعض أهل اللُّغَة، وأصحابُ الحَدِيث يَقُولُونَ: دَومة الجندل؛ بِفَتْح الدَّال، وَذَلِكَ خطأ[4]».

وأرى أن (دُومة الجندل) بضم الدال هى اللغة الأفصح والأشهر، ويجوز أيضًا فتح تلك الدال على كونها من باب الإبدال اللغوى بين حركتى الضم

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 170.

(2) تصحيفات المحدثين، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: 382هـ) 1/ 248، 249 المطبعة العربية الحديثة (القاهرة) ط: الأولى: 1402هـ.

(3) غريب الحديث، لابن الجوزي 1/ 353.

(4) جمهرة اللغة 2/ 684.

والكسر، ومن هنا قال به رواة الأحاديث، ويثبت ذلك أيضًا ما ورد عن بعض علماء اللغة كالجوهرى، والفارابى، ونشوان الحميرى.

قال الفارابى: «ودَوْمَةُ الجَنْدَلِ: اسمُ مَوْضِع، وتُضَمُّ أيضاً، وذَلك أصْوبُ[1]».

5 – ﴿ صَيْمَرَةٌ – صُيْمَرَةٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى:«(صَيْمَرَةٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالضَّمُّ خَطَأٌ: أَرْضُ مِهْرَجَان كُورَةٍ مِنْ كُوَرِ الْجِبَالِ[2]».

وردت كلمة (صَيْمَرَة) بِفَتْحِ الْمِيمِ، أما ضمها فخطأ، وهو ما اتفقت عليه كتب اللغة وكتب البلدان.

قال البكرى: «(صَيْمَرَةٌ) بفتح أوله وفتح الميم بعده راء مهملة، على وزن فَيْعَلَةٍ: أرض مهرجان[3]».

وقال الفيومى: «صَيْمَرَةُ: كُورَةٌ مِنْ كُوَرِ الْجِبَالِ الْمُسَمَّى بِعِرَاقِ الْعَجَمِ، وَالنِّسْبَةُ: صَيْمَرِيٌّ؛ عَلَى لَفْظِهَا وَهِيَ نِسْبَةٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَهِيَ مِثَالُ فَيْعَلَةٍ؛ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ. قَالَهُ الْبَكْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ. وَزَادَ الْمُطَرِّزِيُّ فَقَالَ: وَضَمُّ

---

(1) ديوان الأدب 310/3.

ويراجع: تاج اللغة وصحاح العربية 5/ 1923، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك الجياني (المتوفى: 672هـ) 1/ 223، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة السعودية، ط: الأولى، 1404هـ 1984م وشمس العلوم 4/ 2186، ولسان العرب 218/12، والمصباح المنير 204/1، وتاج العروس 32/ 187.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 272.

(3) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبى عبيد البكري (المتوفى: 487هـ) 849/3 - عالم الكتب (بيروت) ط: الثالثة: 1403هـ.

الْمِيمِ خَطَأٌ. وَصَيْمَرَةُ أَيْضًا: بَلَدٌ صَغِيرٌ مِنْ تِلْكَ الْبِلَادِ. وَصَوْمَرٌ مِثَالُ جَوْهَرٍ: شَجَرٌ[1]».

وقال ياقوت الحموى: «(صَيْمَرَةٌ) بالفتح ثم السكون وفتح الميم ثم راء: كلمة أعجمية، وهي في موضعين أحدهما بالبصرة [2]».

6 - ﴿ فُضُولِيٌّ – فَضُولِيٌّ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «ثُمَّ قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغِل بِمَا لَا يَعْنِيهِ (فُضُولِيٌّ)، وَهُوَ فِي اصْطِلَاح الْفُقَهَاء: مِنْ لَيْسَ بِوَكِيلٍ. وَفَتْحُ الْفَاءِ فِيهِ خَطَأٌ[3]».

فـ«الفُضولِيُّ، بالضم: المُشْتَغِلُ بما لا يَعْنيهِ، والخَيَّاطُ[4]».

قال الزبيدى : «والفُضولِيُّ، بالضَّمّ: المُشتَغِلُ بما لا يَعْنِيه، وقال الراغب: الفُضول: جَمْعُ الفَضْلِ، وقد استُعمِلَ الجمعُ استعمالَ المُفرِدِ فيما لا خَيْرَ فيه، ولهذا نُسِبَ إليه على لفظِه، فقيل: فُضولِيٌّ، لمن يَشْتَغِلُ بما لا يعنيه؛ لأنّه جُعِلَ عَلَماً على نوعٍ من الكلامِ فنُزِّلَ مَنْزِلةَ المُفرَد. والفُضولِيُّ في عُرفِ الفُقَهاءِ: مَن ليس بمالكٍ ولا وَكيلٍ ولا وَلِيٍّ. زادَ الصَّاغانِيّ: وَفَتْحُ الفاءِ منه خطأٌ. قال ابْن الأَعْرابِيّ: الفُضولِيُّ: الخَيّاط[5]».

(1) المصباح المنير 1/ 347.

(2) معجم البلدان، لابن ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) 3/ 439 - دار صادر (بيروت) ط: الثانية: 1995م.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 362.

(4) القاموس المحيط صـ: 1043.

(5) تاج العروس 30/ 178.

«وَقِيلَ: الْفُضُولِيُّ: من يَتَصَرَّفُ في حَقِّ الْغَيْرِ بِلَا إذْنٍ شَرْعِيٍّ كَالْأَجْنَبِيِّ يُزَوِّجُ أو يَبِيعُ. ولم يَرِدْ في النِّسْبَةِ إلَى الْوَاحِدِ وَإِنْ كان هو الْقِيَاسَ لِأَنَّهُ صَارَ بِالْغَلَبَةِ كَالْعِلْمِ لِهَذَا الْمَعْنَى فَصَارَ كَالْأَنْصَارِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ[1]».

7 – ﴿ الْقُحْمَةُ – الْقَحْمَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْقُحْمَةُ): الشِّدَّة وَالْوَرْطَة. وَمِنْهَا حَدِيثُ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – فِي الْخُصُومَة: "وَإِنَّ لَهَا لَقُحَمًا[2]". وَفَتْحُ الْقَافِ خَطَأٌ[3]».

فـ (الْقُحْمَةُ) بضم القاف لا بفتحها: الشدة والورطة.

«قال الأصمعيُّ: القُحْمةُ بضمِّ القافِ: لُهْوةٌ من أمرٍ عظيمٍ يُصيبُ النّاسَ. يقالُ: أصابتِ النّاسَ قُحمةٌ، أي: جَدبٌ. وأصابتِ النّاسَ قُحمةٌ: خرجوا من البدوِ إلى الأمصارِ. ويقال: إنّه لذو قُحَمٍ عِظامٍ: يَتقحَّمُ في الأمورِ العظامِ الجسامِ، يدخلُ فيها من خيرٍ وشرٍّ[4]».

وقال الجوهرى: «والقُحْمَةُ بالضم: المهْلكةُ. وقُحَمُ الطريق: مصاعبه. وللخصومة قُحَمٌ؛ أي أنها تقحم بصاحبها على ما لا يريده. والقحمة: السنة الشديدة. يقال: أصابت الأعراب القُحْمَةُ: إذا أصابهم قحطٌ فدخلوا بلاد الريف[5]».

---

(1) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ) 160/6 - دار الكتاب الإسلامي.

(2) ينظر: الفائق في غريب الحديث 3/ 164.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 373.

(4) كتاب الألفاظ، لابن السكيت (المتوفى: 244هـ) صـ: 23 - مكتبة لبنان ناشرون – ط: الأولى، 1998م.

(5) تاج اللغة وصحاح العربية 5/ 2006.

ويراجع: المصباح المنير 2/ 491.

8 – ﴿ فَاقْدِرُوا – فَاقْدُرُوا ﴾

قال المُطَرِّزِى: « قَوْلُهُ: "فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ (فَاقْدِرُوا) [1]". بِكَسْرِ الدَّال، وَالضَّمُّ خَطَأٌ رِوَايَةً؛ أَيْ فَقَدِّرُوا عَدَدَ الشَّهْرِ حَتَّى تُكْمِلُوهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. وَقَدَرُ اللَّهُ، وَقَدْرُهُ تَقْدِيره، وَقَدْرُ الشَّيْء: مَبْلَغُهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَان[2]».

فقوله – ﷺ –:" فَاقْدِرُوا " رويت بروايتين: (فَاقْدِرُوا) بكسر الدال، وهى اللغة الأفصح والرواية الأخرى: (فَاقْدُرُوا) بضم الدال، قيل: رواية خاطئة، وعليه رأى المُطَرِّزِى. وقيل: جائزة لكنها أقل فصاحة واستعمالًا.

والرأى القائل بجواز الروايتين هو الأولى بالقبول؛ وهو الشائع عند شراح كتب الأحاديث.

قال محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني: « قَوْلُهُ: " فَاقْدُرُوا لَهُ " هُوَ أَمْرٌ، هَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ، وَتُكْسَرُ الدَّالُ وَتُضَمُّ. وَقِيلَ: الضَّمُّ خَطَأٌ، وَفَسَّرَ الْمُرَادَ بِهِ قَوْلُهُ: " فَاقْدُرُوا لَهُ " ثَلَاثِينَ وَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ. وَالْمَعْنَى: أَفْطِرُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ وَاحْسِبُوا تَمَامَ الشَّهْرِ. وَهَذَا أَحْسَنُ تَفَاسِيرِهِ [3]».

وقال النووى: «(فاقدروا) هوا بِضَمِّ الدَّالِ وَكَسْرِهَا لُغَتَانِ، حَكَاهُمَا الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مِنَ التَّقْدِيرِ أَيْ قَدِّرُوا رَغْبَتَنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ[4]».

---

(1) ينظر: صحيح مسلم 2/ 759 - دار إحياء التراث العربي (بيروت)، وصحيح البخاري 26/3 - دار طوق النجاة – ط: الأولى، 1422هـ.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 374.

(3) سبل السلام 2/ 152.

(4) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووى (المتوفى: 676هـ) 185/6 - دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط: الثانية، 1392هـ.

المسألة الثالثة: المعاقبة

﴿ مرفوّة – مرفيّة ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(رَفَأَ الثَّوْبَ): لَأَمَ خَرْقَهُ بِنَسَاجَةٍ رَفْئًا، مِنْ بَابِ مَنَعَ، وَبِمُضَارِعِهِ سُمِّيَ يَرْفَأُ: مَوْلَى عُمَرَ. وَفِي مَعْنَاهُ: رَفَا يَرْفُو رَفْوًا، مِنْ بَاب طَلَبَ. وَمِنْهُ: هَذِهِ خُرُوقٌ وَإِنْ كَانَتْ مَرْفُوَّةً؛ أَيْ مَخِيطَةً أَوْ مَرْقُوعَةً. وَمَرْفِيَّةٌ خَطَأٌ[1]».

فيقال: «رفَا يَرفُو، ارْفُ، رَفْوًا، فهو رافٍ، والمفعول: مَرفُوٌّ (للمتعدِّي) [2]».

فصيغة (مرفوّ) أو (مرفوّة): اسم مفعول، من الفعل المتعدى: (رَفَا)، أما (مرفيّة) فخطأ فقد قال الخليل: «والثوب مرفُوّ؛ أي: ملؤوم خَرْقه[3]».

ويراجع: تاج اللغة وصحاح العربية 2/ 787، ومجمع بحار الأنوار 4/ 220، والمصباح المنير 2/ 492 ومشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضى عياض 2/ 172 - المكتبة العتيقة ودار التراث، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبى جعفر الرعيني الأندلسي (المتوفى: 779هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري صـ: 188 - كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 1402هـ/1982م، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) 2/ 445 - دار المعرفة – بيروت، 1379هـ، وتاج العروس 13/ 374 والديباج على مسلم، للسيوطى (المتوفى 911هـ) 464/2 - دار ابن عفان - ط الأولى 1416هـ 1996م وحاشية السندي على ابن ماجه، لنور الدين السندي (المتوفى: 1138هـ) 3/ 427 - دار الجيل (بيروت).

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 192.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة 2/ 922.

(3) كتاب العين 8/ 281.

المبحث الثالث: الهمز والتسهيل

1 – ﴿ الْبَرَءَاتُ – الْبَرَوَاتُ، الْمُبَارَأَةُ – الْمُبَارَاةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(بَرِئَ) مِنْ الدَّيْنِ وَالْعَيْبِ بَرَاءَةً، وَمِنْهَا: الْبَرَاءَةُ: لِخَطِّ الْإِبْرَاءِ. وَالْجَمْعُ: الْبَرَاءَاتُ؛ بِالْمَدِّ. وَالْبَرَوَاتُ عَامِّيٌّ. وَأَبْرَأْتُهُ: جَعَلْتُهُ بَرِيئًا مِنْ حَقٍ لِي عَلَيْهِ. وَبَرَّأَهُ: صَحَّحَ بَرَاءَتَهُ فَتَبَرَّأَ ومِنْهُ: تَبَرَّأَ مِنْ الْحَبَلِ؛ أَيْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ عَيْبِ الْحَبَلِ. وَبَارَأَ شَرِيكَهُ: أَبْرَأَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: "الْخُلْعُ كَالْمُبَارَأَةِ". وَتَرْكُ الْهَمْزَةِ خَطَأٌ[1]».

لم أعثر على لفظة (الْبَرَوَات) فى كتب اللغة، فلم يسمع فى جمع (البراءة): (الْبَرَوَاتُ)، وإنما سمع (الْبَرَاءَات). فعن ابن سيده: «أبو زيد: بَرِئْتُ من الدين بَراءة، وهي البَراءات[2]».

وقال الألوسى: « وفي المغرب: بريء من الدين والعيب براءة، ومنه البراءة لخط الإبراء، والجمع: براءات. وبروات عامية اهـ. أكثر أهل اللغة على أنه يسمع من العرب، وأنه عامي صرف وإن كان من باب المجاز الواسع. قال ابن السيد في المقتضب: البراءة في الأصل: مصدر بريء براءة. وأما البراءة المستعملة في صناعة الكتاب فتسميتها بذلك إما على أنها من بريء من دينه: إذا أداه، وبرئت من الأمر: إذا تخليت منه؛ فكأن المطلوب منه أمر تبرأ إلى الطالب أو تخلى. وقيل: أصله: أن الجاني كان إذا جني وعفا عنه الملك كتب له كتاب أمان مما خافه؛ فكان يقال: كتب

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 38.
(2) المخصص 3/ 442.

السلطان لفلان براءة، ثم عمم ذلك فيما كتب من أولى الأمر وأمثالهم أهـ[1]".

وفى تكملة المعاجم العربية: «وبَرَاءَة، وبالعامية: بَراوات، وبَرَاوات. وفي معجم فوك: تجمع بَرَاءة على براءات، وبرا على بروات.

والخلاصة فى ذلك أنه طبقًا لما ورد عن العرب فإن الجمع المسموع لكلمة براءة هو: بَرَاءَات، أما بَرَاوَات فإنه جمع عاميٌّ غير فصيح[2]».

وعلى أساس كون كلمة برئ مهموزة فإنه من الخطأ قول القائل: المباراة، والصواب (المبارأة) وهى على وزن (المفاعلة)؛ مِنْ بَارَأَ شَرِيكَهُ: إِذَا أَبْرَأَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ؛ ومن هنا فأصل الكلمة بالهمز.

قال جمال الدين الرومي: «الْمُبَارَأَةُ؛ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: مُفَاعَلَةٌ، مِنْ بَارَأَ شَرِيكَهُ: إِذَا أَبْرَأَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ. وَتَرْكُ الْهَمْزَةِ خَطَأٌ، وَكَذَا فِي الْمُغْرِبِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الْمُبَارَأَةَ وَالْخُلْعَ: كِلَاهُمَا يُسْقِطُ كُلَّ حَقٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ؛ كَالْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ دُونَ الْمُسْتَقْبَلَةِ؛ لِأَنَّ لِلْمُخْتَلِعَةِ وَالْمُبَارِئَةِ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ بِهِ[3]».

(1) روح المعاني، لشهاب الدين الألوسي (المتوفى: 1270هـ) 25/ 111 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1415هـ.

(2) - تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ) 1/ 267 - وزارة الثقافة والإعلام (الجمهورية العراقية) ط: الأولى، من 1979 - 2000م.

(3) العناية شرح الهداية، لأكمل الدين البابرتي (المتوفى: 786هـ) 5/ 493 - دار الفكر.

2 – ﴿ يُسْتَبْرَأُ، يَسْتَبْرِئْنَ، يَسْتَبْرِئُونَ (يُسْتَبْرى، يَسْتَبْرِينَ، يَسْتَبْرِيونَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ: "إِلَّا بِقَدْرِ وَمَا يَسْتَبْرِي فِيهِ الْغُرُوبُ" فَالصَّوَابُ يُسْتَبْرَأُ؛ بِالْهَمْزَةِ؛ أَيْ يُتَحَقَّقُ وَيُتَعَرَّفُ، وَتَرْكُ الْهَمْزَةِ فِيهِ خَطَأٌ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "حَتَّى يَسْتَبْرِينَ" وَفِي قَوْلِهِ: "كَانُوا يَسْتَنْجُونَ وَيَسْتَبْرُونَ"، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: حَتَّى يَسْتَبْرِئْنَ وَيَسْتَبْرِئُونَ[1]».

يرى المُطَرِّزِى أن الألفاظ: (يُسْتَبْرَأُ، يَسْتَبْرِئْنَ، يَسْتَبْرِئُونَ) ألفاظٌ مهموزة، والدليل على ذلك ما ورد فى كتب اللغة، من ذلك قول الفارابى: " اسْتَبْرَأَ الجاريَةَ: أَي اسْتَنْظَفَ رحِمَها بِحَيْضَةٍ. واسْتَمْرَأْتُ الطَّعامَ[2]. وقول نشوان بن سعيد الحميرى: «اسْتَبْرَأَ: الاستبراءُ: إِنقاء الذكرَ عند البَوْل. و"اسْتَبْرَأَ الجارية بحيضة" مهموز [3]».

والحكم على رواية "يَسْتَبْرِينَ" بتسهيل الهمز بالخطأ خطأ، وحكم غير موفق؛ وذلك لأن الثابت عن رسول الله – ﷺ – التسهيل؛ وذلك لأنه قرشى، ولهجة التسهيل تنسب إلى بيئة الحجاز، ومنها قريش.

ويراجع: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى: 328هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن 1/ 83 - مؤسسة الرسالة (بيروت) ط: الأولى، 1412 هـ 1992، والمبسوط للسرخسي (المتوفى: 483هـ) 6/ 172 - دار المعرفة (بيروت) 1414هـ - 1993م، والبحر الرائق 4/ 94 والمصباح المنير 1/ 47، وتاج العروس 37/ 164.

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 38، 39.

(2) ديوان الأدب 239/4.

(3) شمس العلوم 1/ 506.

قال نجم الدين النسفي: «وَقَوْلُهُ:"حَتَّى يَضَعْنَ": أَيْ حَتَّى يَلِدْنَ، وَحَتَّى يَسْتَبْرِينَ بِحَيْضَةٍ. وَأَصْلُهُ: يَسْتَبْرِئْنَ. وَالرِّوَايَةُ بِالْيَاءِ ثَابِتَةٌ عَلَى وَجْهِ تَلْيِينِ الْهَمْزَةِ لِلتَّخْفِيفِ[1]».

وقوله أيضًا: «وَيَقُولُونَ: "اسْتَبْرَيْت الْجَارِيَةُ". وَاللُّغَةُ: اسْتَبْرَأَتْ. وَعَلَى هَذَا حَدِيثُ النَّبِيِّ – ﷺ–: «حَتَّى يَسْتَبْرِينَ بِحَيْضَةٍ» هُوَ بِالْيَاءِ عَلَى أَلْسُنِ الْفُقَهَاءِ، وَيَمْنَعُهُمْ الْأُدَبَاءُ عَنْ التَّلَفُّظِ بِهَذَا ، وَيَقُولُونَ: بَلْ يُقَالُ: «حَتَّى يَسْتَبْرِئْنَ» لَكِنَّ الرِّوَايَةَ بِالْيَاءِ ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصلاة والسَّلَامُ – كَانَ لَا يَهْمِزُ[2]».

3 – ﴿ الْبَدْأَةُ – الْبِدَايَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْبِدَايَةُ) عَامِّيَّةٌ، وَالصَّوَابُ: الْبُدَاءَةُ، وَهِيَ فَعَالَةٌ، مِنْ بَدَأَ؛ كَالْقِرَاءَةِ وَالْكِلَاءَةِ مِنْ قَرَأَ وَكَلَأَ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْأُصُولِ. وَالْبَدْأَةُ: أَوَّلُ الْأَمْرِ[3]».

فالمُطَرِّزِيّ يرى أن (البدايَة) بالياءِ عامِّيّةٌ، وأَنَّ الصوابَ: البِداءَة؛ وذلك لأنها على وزن (فِعالة)، من بَدَأَ كالقِراءَة والكِلاءَةِ، من قَرَأَ وكَلأَ.

قال عبد الله بن بَرّي المقدسي: «من ذلك قولهم: "البِدايةُ" باليمنى. وصوابه: البُداءة؛ بضم الباء والهمز لأنه من بدأت، فلامه همزة. وعن

(1) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين النسفي (المتوفى: 537هـ) صـ: 44، 45 - مكتبة المثنى ببغداد، 1311هـ.

(2) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 9.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 35، 36.

الأصمعي في مصدر (بَدَأَ): بُدْءاً وبُدْأَةً وبَدَاءَةً. وزاد أبو زيد: بُدّاءة على وزن تُفّاحة. وكلام الأصمعي حكاه القالي في كتابه البارع[1]».

والحكم بالخطأ هنا بالقياس على قواعد اللغة، فقولنا:" البداية " مخالفٌ لقواعد اللغة التى تحتم أن تكون الكلمة مهموزة؛ فيقال: " البَدَاءَة "، لكن مع البحث فى كتب اللغة اتضح لى أن (البداية) وردت على لغة من يسهل الهمزة، وهى لغة معروفة فى العربية، «وهي لغة الأنصار، قال عبد الله بن رواحة – رضي الله عنه – "من الرجز":

باسم الإله وبه بَدِينا ولو عبدنا غيره شقينا[2]

..... فيكون حينئذ كهِدَاية وكِفَاية وسِرَاية[3]».

قال ابن جنى: «وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في "قَرَأْتُ": "قَرَيتُ" وفي "بَدَأْتُ": "بَدَيتُ" وفي "تَوَضَّأْتُ": "تَوَضَّيتُ" [4]».

---

(1) غلط الضعفاء من الفقهاء، لعبد الله بن بَرّي المقدسي المصري (المتوفى: 582هـ) صـ: 14 - عالم الكتب (بيروت) ط: الأولى، 1407هـ / 1987م.

(2) ينظر: جمهرة اللغة 2/ 1019، وتاج اللغة وصحاح العربية 6/ 2279، والمخصص 28/3.

(3) المطلع على أبوات المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ـ تحقيق: محمد بشير الأدلبي صـ 30 المكتب الإسلامي (بيروت) 1401هـ /1981م.

(4) سر صناعة الإعراب، لابن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) 2/ 369 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولي، 1421هـ / 2000م.

وقال ابن القطاع: «و"أبدى" في منطقة جار. و"بَدَيت" بالشيء و"بَدِيت" به قدمته، وهي لغة للأنصار. قال ابن رواحة: باسم الإله وبه بَدِينا... [1]».

والخلاصة أن اللغة الموافقة للقياس والقواعد هنا هى لغة الهمز، أما اللغة الأخرى، وهى المخالفة للقياس الشائعة فى الاستعمال فهى لغة التسهيل. «وقد أقرَّ مجمع اللغة المصري مصدرية هذه الصيغة المستحدثة ولاحَظَ أن كلمة «البِداية» مستعملة بين المؤلفين قديمًا؛ كما في عنوان كتاب البداية والنهاية لابن كثير[2]».

4 – ﴿ الطارئ – الطارى ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَقَوْلُهُمْ: "طُرِئَ الْجُنُونُ". وَالطَّارِي: خِلَافُ الْأَصْلِيِّ. وَالصَّوَابُ الْهَمْزُ. وَأَمَّا الطَّرَيَانُ فَخَطَأٌ أَصْلًا[3]».

---

(1) كتاب الأفعال، لابن القطاع 1/ 102، 103 - عالم الكتب (بيروت) ط: الأولى 1983م.

(2) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، لأحمد مختار عمر 1/ 176 - عالم الكتب (القاهرة) ط: الأولى، 1429 هـ - 2008م.

ويراجع أيضا: المحكم والمحيط الأعظم 9/ 406، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى الأصبهاني (المتوفى: 581هـ) 1/ 139 - دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (جدة)، والنهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 109، وتحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي (المتوفى: 676هـ) صـ: 51 - دار القلم (دمشق) ط: الأولى، 1408هـ، ولسان العرب 14/ 67، والقاموس المحيط صـ: 1262، وتاج العروس 37/ 153، والمطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبى الوفاء ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني (المتوفى: 1291هـ) صـ: 252 - مكتبة السنة (القاهرة).

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 289.

فالطارئ بالهمز غير الطارى بالياء بغير همز فى المعنى؛ وذلك لأن الطارئ يعنى: الحادث فجأة أو طلع فجأة. أما الطريان فهو الذي يُؤْكلُ عليه. ومن هنا فوضع الطارى موضع الطارئ خطأ صريح.

قال الفيومى: «طَرُوَ الشَّيْءُ؛ بِالْوَاوِ، وِزَانُ قَرُبَ، فَهُوَ طَرِيٌّ: أَيْ غَضٌّ بَيِّنُ الطَّرَاوَةِ. وَطَرِيءَ بِالْهَمْزِ وِزَانُ تَعِبَ لُغَةٌ فَهُوَ طَرِئٌ بَيِّنُ الطَّرَاءَةِ. وَطَرَأَ فُلَانٌ عَلَيْنَا يَطْرُأُ؛ مَهْمُوزٌ بِفَتْحَتَيْنِ، طُرُوءًا: طَلَعَ؛ فَهُوَ طَارِئٌ. وَطَرَأَ الشَّيْءُ يَطْرُأُ أَيْضًا طُرْآنًا؛ مَهْمُوزٌ: حَصَلَ بَغْتَةً، فَهُوَ طَارِئٌ . و (طَرِئَ) بالهمز وزان تَعِبَ لغة؛ فهو (طَرِيءٌ) بين (الطَّرَاءَةِ). و (طَرَأَ) فلان علينا (يَطْرُأُ) مهموز بفتحتين (طُرُوءًا) طلع فهو (طَارِئٌ)[1] ».

وفى اللسان: «وقال ابن سيده: الطِّرِيَّان: الذي يُؤْكلُ عليه. قال: وقَع في بعض نسخ كتاب يعقوب: مخفَّفَ الراءِ مشَدَّد الياء، على فِعِلاَّن كالفِرِكَّانِ، والعِرِفَّانِ. ووقع في النسخ الجِيلِيَّة منه: الطِّرِّيَانُ؛ مشدّد الراء مخفَّف الياء. وفي الحديث عن أَبي أُمامة قال: "بَيْنا رسولُ الله – ﷺ – يأْكلُ قَدِيداً على طِرِّيانٍ جالساً على قدميه[2]". قال شمر: قال الفراء: هو الطِّرِّيَانُ الذي تُسَمِّيه الناسُ الطِّرْيَانَ. قال ابن السكيت: هو الطِّرِيَّانُ الذي يُؤْكَلُ عليه، جاء به في حروفٍ شُدِّدَتْ فيها الياء؛ مثل: الباريِّ، والبَخاتيِّ والسَّراريِّ[3]».

---

(1) المصباح المنير 2/ 372.

(2) ينظر: المعجم الكبير، للطبرانى (المتوفى 360هـ) 8/ 200 - مكتبة ابن تيمية (القاهرة) ط: الثانية.

(3) لسان العرب 15/ 6.

الفصل الثانى: الأخطاء والتصويبات الصرفية

المبحث الأول: المصادر

1 - ﴿ تَفَهًا – تَفَاهَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(شَيْءٌ تَافِهٌ) وَتَفِهٌ: حَقِيرٌ خَسِيسٌ. وَقَدْ تَفِهَ تَفَهًا مِنْ بَابِ لَبِسَ. وَالتَّفَاهَةُ فِي مَصْدَرِهِ خَطَأٌ[1]».

فالمُطَرِّزِى يذكر أن مصدر الفعل (تَفِهَ) هو (تَفْهٌ)، أما القول بأن (تَفَاهَةً) مصدر لهذا الفعل أيضًا فخطأ، لكن بعد البحث فى كتب اللغة والمعاجم اتضح لى أن هذا المصدر مذكور جنبًا إلى جنب مع المصدر الآخر: تَفْهًا؛ فمن العلماء الذين ذكروا هذا المصدر – تَفَاهَة –: الأزهرى، وابن سيده والفيومى، وابن القطاع، وغيرهم[2].

ويؤكد ذلك ويثبته قول د. أحمد مختار عمر «(تَفَاهَة) مفرد: ج تفاهات (لغير المصدر): مصدر تفِهَ[3]».

2 - ﴿ الْإِعْسَارُ – الْعَسَارُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْإِعْسَارُ): مَصْدَرُ أَعْسَرَ: إذَا افْتَقَرَ. (وَالْعَسَارُ) فِي مَعْنَاهُ خَطَأٌ. وَالْعُسْرُ: مَصْدَرُ الْأَعْسَرِ: وَهُوَ الَّذِي يَعْمَلُ بِيَسَارِهِ[4]».

فـ«الْإِعْسَارُ مَصْدَرُ أَعْسَرَ: أَيْ افْتَقَرَ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: عَلَى بَيِّنَةِ الْعِسَارِ بِمَعْنَى الْإِعْسَارِ[5]». ويقال: «الْمُتْعَةُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ؛

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 60.

(2) ينظر: تهذيب اللغة 6/ 131، والمخصص 1/ 270، وكتاب الأفعال 3/ 367، والمصباح المنير 1/ 76 وتكملة المعاجم العربية 2/ 52.

(3) معجم اللغة العربية المعاصرة 1/ 295.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 315.

(5) العناية شرح الهداية 13/ 241.

أَيْ الْغِنَى وَالِافْتِقَارِ. وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَةَ الْيَسَارِ وَالْعِسَارِ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ؛ فَالْعُسْرُ وَالْيُسْرُ مَسْمُوعَانِ عَلَى الْمُقَابَلَةِ. وَالْإِيسَارُ وَالْإِعْسَارُ كَذَلِكَ مَصْدَرَانِ؛ مِنْ أَيْسَرَ وَأَعْسَرَ. وَالْيَسَارُ أَيْضًا مَسْمُوعٌ، وَهُوَ اسْمٌ، فَأَمَّا الْعِسَارُ فَلَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمَاعُ وَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِهِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة: 236] الْمُوسِعُ: الْغَنِيُّ، وَالْوَاسِعُ كَذَلِكَ. وَالْمُقْتِرُ: الْفَقِيرُ. وَقَدْ أَوْسَعَ: إِذَا اتَّسَعَتْ حَالُهُ. وَأَقْتَرَ: إِذَا افْتَقَرَ. وَالْقَدْرُ؛ بِتَسْكِينِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا: الْمِقْدَارُ[1]».

3 – ﴿ الْخَجَلُ – الْخَجْلَةُ – الخجالة ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الخَجَالَةُ) مِنْ أَخْطَاءِ الْعَامَّةِ، وَالصَّوَابُ: الْخَجْلَةُ، وَالْخَجَلُ[2]».

يرى المطرزى أن كلمة (الخَجَالة) من الألفاظ العامية الغير موافقة لما ورد فى الكتب والمعاجم اللغوية، وأن الصواب والوارد فى كتب اللغة هو: الْخَجْلَةُ، وَالْخَجَلُ.

قال الجوهرى: «الخَجَلُ: التحيُّرُ والدَهَشُ من الاستحياء. وقد خَجَلَ خَجَلًا وأخجله غيره. والخَجَلُ أيضا: سوء احْتِمَال الْفقر[3]».

وفى المعجم الوسيط: «(خَجَلَ) خَجَلًا وخَجْلَةً: استحيا[4]».

---

(1) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 46.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 140.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية 4/ 1682.

(4) المعجم الوسيط 1/ 219.

ويراجع: جمهرة اللغة 1/ 444، ومختار الصحاح، لأبى بكر الرازى (ت 666هـ) صـ: 196 - المكتبة العصرية - الدار النموذجية (بيروت، صيدا)

ومن هنا نخلص إلى أن كتب اللغة قد أيدت وأثبتت ما قاله المطرزى، لكن بقى أمرٌ يجب الإشارة إليه، وهو أن المُطَرِّزِى قد جانبه الصواب، وهو قوله: أن (الخجالة) وردت على ألسنة العامة فقط، مع أن هذا اللفظ موجود فى كثير من كتب شروح الأحاديث[1].

ط الخامسة: 1420هـ/1999م، ولسان العرب 11/ 200 وتاج العروس 28/ 396.

(1) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 8/ 3121، والمفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الشِّيرازيُّ، المشهورُ بالمُظْهِري (المتوفى: 727 هـ) 5/ 226 - دار النوادر، وزارة الأوقاف الكويتية، وشرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره صـ: 142- ط: الأولى، 1433هـ / 2012م، وعون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن حيدر العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ) 5/ 339 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الثانية، 1415هـ.

المبحث الثانى: صيغ الأسماء والأفعال

1 – ﴿ مُؤْجِرٌ – آجِرٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «فِي الْأَسَاسِ: آجَرَ دَارَهُ فَاسْتَأْجَرْتُهَا، وَهُوَ مُؤْجِرٌ. وَلَا تَقُلْ هُوَ آجِرٌ؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ وَقَبِيحٌ. قَالَ: وَلَيْسَ آجَرَ هَذَا فَاعَلَ بَلْ هُوَ مِنْ أَفْعَلَ، وَإِنَّمَا الَّذِي هُوَ فَاعَلَ قَوْلُكَ: آجَرَ الْأُجْرَةِ مُؤَاجَرَةً كَقَوْلِكَ: شَاهَرَ، وَعَاوَمَهُ وَفِي الْمُجْمَلِ: "آجَرْت الرَّجُلَ مُؤَاجَرَةً: إذَا جَعَلْت لَهُ عَلَى فِعْلِهِ أُجْرَةً. وَفِي بَابِ أَفْعَلَ مِنْ جَامِعِ الْغُورِيِّ: أَجَرَهُ اللَّهُ لُغَةٌ فِي آجَرَهُ، وَأَجَرَهُ مِنْ الْإِجَارَةِ. وَفِي بَابِ فَاعَلَ آجَرَهُ الدَّارَ وَهَكَذَا فِي دِيوَانِ الْأَدَبِ وَالْمَصَادِرِ. قُلْت: وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ فِي الْعَيْنِ، وَالتَّهْذِيبِ وَالْأَسَاسِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنْ فَاعَلَ فِي مَعْنَى الْمُعَامَلَةِ كَالْمُشَارَكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ لَا يَتَعَدَّى إلَّا إلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَمُؤَاجَرَةُ الْأَجِيرِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَهُ، وَمَا تَعَاوَنَ فِيهِ الْقِيَاسُ وَالسَّمَاعُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ. فَالْحَاصِلُ أَنَّك قُلْت: آجَرَهُ الدَّارَ وَالْمَمْلُوكَ؛ فَهُوَ مِنْ أَفْعَلَ لَا غَيْرُ. وَإِذَا قُلْت: آجَرَ الْأَجِيرَ، كَانَ مُوَجَّهًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "آجَرْتُ مِنْك هَذَا الْحَانُوتَ شَهْرًا" فَزِيَادَةُ مِنْ فِيهِ عَامِّيَّةٌ. وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ آجَرَهُ الدَّارَ مُؤْجِرٌ. وَالْآجِرُ فِي مَعْنَاهُ غَلَطٌ إلَّا إذَا صَحَّتْ رِوَايَتُهُ عَنْ السَّلَفِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ: مَكَانٌ عَاشِبٌ، وَبَلَدٌ مَاحِلٌ، فِي مَعْنَى مُعْشِبٌ وَمُمْحِلٌ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مُؤْجَرٌ لَا مُؤَاجَرٌ، وَمِنْ الثَّانِي مِنْ آجَرَ الْأَجِيرَ مُؤْجَرٌ وَمُؤَاجَرٌ. وَمَنْ قَالَ: "وَاجَرْتُهُ" فَعُذْرُهُ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى يُؤَاجِرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَأَمَّا الْأَجِيرُ فَهُوَ مِثْلُ الْجَلِيسِ وَالنَّدِيمِ فِي أَنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى الْمُفَاعِلِ، وَمِنْهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ لِمُعَلِّمِهِ يَعْنِي تِلْمِيذَهُ الَّذِي يُسَمَّى فِي دِيَارِنَا الْخَلِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَأْجَرُ[1]».

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 20.

فالمطرزى يشير إلى أن قولنا: "آجَرَهُ الدَّارَ وَالْمَمْلُوكَ" مِنْ أَفْعَلَ لا من فَاعَلَ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ منه: مُؤْجِرٌ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مُؤْجَرٌ. أما القول بأن اسم الفاعل من آجَرَهُ الدَّارَ: "آجِرٌ" ؛ واسم المفعول منه: "مُؤَاجِر" فَإِنَّهُ خَطَأٌ وَقَبِيحٌ . وهذا الرأى هو أقرب إلى الصواب؛ لاتفاقه مع الوارد من كلام كثيرٍ من علماء اللغة. أما قولنا: "آجَرَ الْأَجِيرَ" فهو من (فاعَلَ)، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مُؤَاجَرٌ.

يقول ركن الدين الاستراباذى: «قوله: " والإِفْعَالُ عز " يعني لا يستعمل إيجارًا، وذلك ممنوع؛ لأن في كتاب العين: " آجرتُ مملوكي أوجره إيجارًا فهو مُؤجَر". وفي أساس اللغة: "آجرني داره إيجاراً فهو مُؤْجِر، ولا تقل: مؤاجر؛ فإنه خطأ قبيح". قال: " وليس آجر هذا فاعَلَ، بل هو أفعل، وإنما الذي هو فاعَلَ: آجر الأجير مؤاجرة؛ كقولك: شاهره وعاومه[1]". وفي باب أفعل من جامع الغوري: " آجَرَهُ اللهُ تعالى: لغة في أجَرَه مقصوراً "، وفي باب فاعل منه: " آجَرَهُ الدارَ " وهكذا في ديوان الأدب. قلت: فآجَرَهُ الدارَ من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغوري، والحق ما في أساس اللغة؛ لأن فاعَلَ لا يعدى إلى مفعولين إلا الذي كان يعدى في الثلاثي إلى مفعول، كنَزَعْتُ الحديث، ونازعته الحديث. فآجر المتعدي إلى مفعولين إذن من باب الإفعال؛ فآجرتك الدار إيجاراً، مثل أكريتُكَ الدارَ، وآجرتُ الأجيرَ مؤاجرةً: أي عقدت معه عقد الإجارة. يتعدى إلى مفعول

(1) أساس البلاغة، للزمخشرى (المتوفى: 538هـ) 21/1، 22 - تحقيق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1419هـ / 1998م.

واحد، وكأن الإجارة مصدر أجَرَ يأجُر إجارةً؛ نحو: كَتَبَ يكتبُ كتابةً: أي كان أجيراً [1]».

ويقول أيضًا: «استدل على أن آجرَ فاعَلَ، ليس أفعلَ؛ بدلائل ثلاثة:

أحدها: أن مصدر آجَرَ جاء على إجارة، وفِعَالة يكون مصدر فاعَلَ لا أفعلَ؛ نحو: كَاتَبَهُ كِتَابَةً وكِتَابًا وكتابة للفرد، وكتابا للجنس. آجرَ فاعَلَ لا أفعلَ؛ لأن صحة كون آجرَ فاعل يمنع كونه أفعلَ؛ لأن الأصل عدم اشتراك اللفظ بين الوزنين.

والثاني: أن آجَرَ لو كان أفعلَ لكان مصدره إيجارًا؛ لأن مجيء مصدر أفعل على إفعال قياس مطرد، لكنه لا يجيء مصدر آجَرَ على إيجار.

والثالث: أنه جاء آجَرَ يُؤَاجِرُ، وهو فاعَلَ يُفَاعِلُ. وإذا صح مجيء آجَرَ على وزن فاعَلَ منع مجيئه على وزن أفعلَ؛ لأن "فاعَلَ" لا بد له من أصل ثلاثي لا رباعي، نحو: كاتَبَ من كَتَبَ ، وقَاتَلَ من قَتَلَ، وهو قياس مطرد.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون أصل آجَرَ من "أَجَرَ" أي: فَعَلَ ، لا "آجَرَ" أي: أفعلَ.

ولقائل أن يقول: في الكل نظر، أما في الأول؛ فلأنه يدل على أن آجَرَ الذي مصدره إِجَارة فاعَلَ ولا يلزم منه ألا يكون آجَرَ أفعل البتة؛ لجواز أن يكون مشتركًا بين فاعَلَ وأفعلَ، ومصدر الأول: فِعَالة ومصدر الثاني: إِفْعال. وقد يخالف الأصل لدليل، وهو مجيء المضارع على يؤجر، والمصدر على إيجار.

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي (المتوفى: 715هـ) 3/ 54 - مكتبة الثقافة الدينية - ط: الأولي، 1425هـ / 2004م.

وأما في الثاني: فلأنا لا نسلم أنه لا يجيء مصدره على إيجار، فإن صاحب كتاب المحكم حكى: آجَرَتِ المرأةُ البغيُّ نفسَهَا إيجارًا[1]».

ويلخص تلك المسألة باختصار غير مخل الفيومى فى مصباحه؛ إذ يقول: « "أَجَرَهُ اللَّهُ أَجْرًا" مِنْ بَابِ قَتَلَ وَمِنْ بَابِ ضَرَبَ لُغَةُ بَنِي كَعْبٍ، وَ"آجَرَهُ" بِالْمَدِّ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ: إذَا أَثَابَهُ. وَ"أَجَّرْت الدَّارَ وَالْعَبْدَ" بِاللُّغَاتِ الثَّلَاثِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَآجَرْتُ الدَّارَ عَلَى أَفْعَلْت فَأَنَا مُؤَجِّرٌ، وَلَا يُقَالُ: "مُؤَاجِرٌ" فَهُوَ خَطَأٌ. وَيُقَالُ: آجَرْته مُؤَاجَرَةً؛ مِثْلُ: عَامَلْته مُعَامَلَةً، وَعَاقَدْتُهُ مُعَاقَدَةً؛ وَلِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ فَاعِلٍ فِي مَعْنَى الْمُعَامَلَةِ كَالْمُشَارَكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ إنَّمَا يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَمُؤَاجَرَةُ الْأَجِيرِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَآجَرْت الدَّارَ وَالْعَبْدَ مِنْ أَفْعَلَ لَا مِنْ فَاعَلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "آجَرْت الدَّارَ" عَلَى فَاعَلَ؛ فَيَقُولُ: آجَرْتُهُ مُؤَاجَرَةً. وَاقْتَصَرَ الْأَزْهَرِيُّ: عَلَى آجَرْتُهُ فَهُوَ مُؤْجَرٌ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: آجَرْتُهُ فَهُوَ مُؤْجَرٌ، فِي تَقْدِيرِ: أَفْعَلْت فَهُوَ مُفْعَلٌ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فَهُوَ مُؤَاجَرٌ، فِي تَقْدِيرِ: فَاعَلْتُهُ، وَيَتَعَدَّى إلَى مَفْعُولَيْنِ فَيُقَالُ: آجَرْتُ زَيْدًا الدَّارَ، وَآجَرْتُ الدَّارَ زَيْدًا؛ عَلَى الْقَلْبِ؛ مِثْلُ: أَعْطَيْت زَيْدًا دِرْهَمًا، وَأَعْطَيْت دِرْهَمًا زَيْدًا. وَيُقَالُ: "آجَرْتُ مِنْ زَيْدٍ الدَّارَ" لِلتَّوْكِيدِ ؛ كَمَا يُقَالُ: بِعْت زَيْدًا الدَّارَ، وَبِعْت مِنْ زَيْدٍ الدَّارَ [2]».

وبقراءة متأنية لقول الزمخشرى الذى أورده المطرزى نستخلص أن الزمخشرى ذهب مذهب من قال بالتخصيص فخصُّوا (الدار) بالإفعال أي الإيجار وعدوا الفعل إلى اثنين، وخصوا (الأجير) بالمفاعلة أي المؤاجرة وعدّوه إلى واحد. وقد حكى ذلك صاحب المصباح فقال: «قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:

(1) المصدر السابق705/2، 706.

(2) المصباح المنير 1/ 5.

وَآجَرْت الدَّارَ عَلَى أَفْعَلْت فَأَنَا مُؤَجِّرٌ، وَلَا يُقَالُ: مُؤَاجِرٌ؛ فَهُوَ خَطَأٌ. وَيُقَالُ: آجَرْته مُؤَاجَرَةً؛ مِثْلُ: عَامَلْته مُعَامَلَةً وَعَاقَدْتُهُ مُعَاقَدَةً؛ وَلِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ فَاعِلٍ فِي مَعْنَى الْمُعَامَلَةِ كَالْمُشَارَكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ إنَّمَا يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَمُؤَاجَرَةُ الْأَجِيرِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَآجَرْت الدَّارَ وَالْعَبْدَ مِنْ أَفْعَلَ لَا مِنْ فَاعَلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: آجَرْت الدَّارَ؛ عَلَى فَاعَلَ؛ فَيَقُولُ: آجَرْتُهُ مُؤَاجَرَةً[1]».

وقال صلاح الدين الزعبلاوي: «يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهبت جماعة إلى جواز استعمال الإيجار والمؤاجرة للدار، وآخرون إلى جواز استعمالهما للأجير. وفرّق بعضهم فخص الإيجار بالدار والمؤاجرة بالأجير، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية. وحجة أولئك السماع، وحجة هؤلاء أن المفاعلة في الأصل مشاركة ومقابلة في إيقاع أصل الفعل؛ فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلًا لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة، وليست كذلك للدار؛ فالدار إذاً أولى بالإيجار منها بالمؤاجرة. والرأي في هذا جزل نضيج، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خصّ بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد. فنحن إذا عوّلنا على القياس أخذنا بمذهب الزمخشري ومن معه، وإذا عولنا على السماع أخذنا باستعمال الصيغتين لكل منهما، ويبقى اتباع القياس أليق بالمعنى.....

أما (أجَّرْتُ الدارَ) بالتشديد فليس فيه نص معتمد، إذ ورد في (أجَّرَ) بالتشديد "أجَّرت الطين إذا جعلته آجراً". وقد منع الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته والأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) استعمال (أجَّرَهُ

(1) المصدر نفسه.

الدارَ) بالتشديد بمعنى أجره أو آجره. قال الأستاذ داغر: "ويقولون أجَّرني الدارَ؛ بالتشديد وهو خطأ، صوابه: أجرني إيجاراً؛ أي أكراني.. فهو مؤجر وأنا مستأجر. أما أجَّر فلم ترد إلا بمعنى صنع الآجر. يقال أجَّر الرجل أي طبخ الطين آجراً.." والصواب ما ذهب إليه. وقد أساغ الشيخ إبراهيم اليازجي (أجَّرَهُ الدارَ) بالتشديد فقال في رسالته (لغة الجرائد): "ويقولون: أجَّرَ المنزلَ تأجيراً: أي اكتراه، وهو عكس المعنى؛ لأن التأجير يكون من المالك، تقول: أجَّرْتُهُ المنزلَ فاستأجره". وقد أكد ما ذهب إليه في مجلة الضياء (612/1) على ما حكاه الأب البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) إذ عاب في المجلة قول القائل: (أجَّر الدار) بالتشديد بمعنى استأجرها، وقال: "والصواب: أجَّره الدارَ: أي أكراه إياه فاستأجرها؛ أي اكتراها". وقد أورد المعجم الكبير الذي ألف بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أجَّره) بالتشديد، لكنه أشار إلى أنه (مولَّد) [1]، كما أشار الشيخ العلايلي في معجمه إلى أنه من اللهجات العامية الشائعة[2]».

(1) ينظر: المعجم الكبير، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة 109/1 (أ ج ر) ط 1: 1981م.

(2) دراسات في النحو صـ: 167، 168 موقع اتحاد كتاب العرب، على الشبكة العنكبوتية.

ويراجع فى هذه المسألة أيضًا: شرح شافية ابن الحاجب 3/ 54، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي (المتوفى: 978هـ) صـ: 96، 97 - دار الكتب العلمية ط: 1424هـ / 2004م، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 1/ 64.

2 - ﴿ تَعْتَلِفُ – تَعْلَفُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(عَلَفَ) الدَّابَّةَ فِي الْمِعْلَفِ – بِكَسْرِ الْمِيمِ – عَلْفًا: أَطْعَمَهَا الْعَلَفَ، وَأَعْلَفَهَا لُغَةٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: فَإِنْ أُعْلِفَتْ السَّائِمَةُ. وَقَوْلُهُ فِي الْعَرْجَاءِ فَإِنَّهَا لَا تَعْلَفُ مَا حَوْلَهَا بِوَزْنِ تَلْبَسُ خَطَأٌ، وَلَا تُعْلَفُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ فَاسِدٌ مَعْنًى، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: لَا تَعْتَلِفُ[1]

فالمُطَرِّزِى يرى أن قولنا: " تَعْلَفُ " على وزن (تَفْعَل) ليس بصواب من الناحية اللغوية وكذلك بناء الفعل للمجهول؛ فلا يقال: " تُعْلَفُ "، وإنما الصواب: " تَعْتَلِفُ "، وهذه الكلمة هى المذكورة فى المعاجم.

قال الخليل: «والدّابة تعتلفُ أي: تأكلُ وتستعلِفُ؛ أي: تطلب العَلَفَ بالحمحمة[2]».

وقال ابن سيده: «والمِعْلَفُ: مَوضِع العَلَفِ. وَالدَّابَّة تَعْتَلِفُ: تَأْكُل[3]».

وقد وردت:«"فلم يَعْلِفْها" "بفتح الياء وضمها؛لغة حكاها ابن القطاع، يقال: علف الدابة، وأعلفها[4]».

3 - ﴿ أَفْرَخَ – فُرِّخَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَأَفْرَخَ) الْبَيْضُ: خَرَجَ فَرْخُهُ. (وَأَفْرَخَ) الطَّائِرُ وَفَرَّخَ: صَارَ ذَا فَرْخٍ، عَلَى ذَا قَوْلُهُ فِي الطَّائِرِ: "ذَا فُرِّخَ" بِالضَّمِّ خَطَأٌ[5]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 326.

(2) كتاب العين 2/ 144.

(3) المحكم والمحيط الأعظم 2/ 161.

(4) المطلع على ألفاظ المقنع صـ: 337.

ويراجع: لسان العرب 9/ 255، وتاج العروس 24/ 185.

(5) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 355.

فقولنا: " صَارَ ذَا فُرِّخَ " بضم الفاء وكسر الراء وتشديدها على البناء للمجهول خطأ وغير صواب، والصواب: " صَارَ ذَا فَرْخٍ ". يؤيد ذلك ويثبته ما ورد عن أئمة اللغة، من ذلك قول الخليل : "وأفرَخَ الطائرُ: صار ذا فَرْخ. وأفرخَ البيضُ: خرج فَرْخُه[1]».

وقول الزبيدى: «وأَفْرَخَتِ البَيْضَةُ والطَّائرةُ وفَرَّخَتْ، مُشدّداً: صارَ، هكذا بالصاد في النسخ التي بأَيدينا والذي في (اللسان) وغيره: طار لهَا – بالطّاءِ المهملة – فَرْخٌ، وهي مُفْرِخٌ؛ كمُحْسن، ومُفرِّخ بالتَّشْدِيد. وأَفْرَخَ البيضُ: خَرَجَ فَرْخُه. وأَفرَخَ الطائرُ: صار ذا فَرْخٍ وفَرَّخَ، كذلك[2]".

4 – ﴿ لَحِسَ – لَحَسَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(لَحِسَ) الْقَصْعَةَ وَغَيْرَهَا: أَخَذَ مَا عَلَيْهَا بِلِسَانِهِ وَأُصْبُعِهِ. (وَلَحِسَ) الدُّودُ الصُّوفَ: أَكَلَهُ لَحْسًا؛ بِالسُّكُونِ، مِنْ بَابِ لَبِسَ، (وَمِنْهُ) قَوْلُهُ فِي الْإِجَارَاتِ: وَلَوْ أَصَابَ الثَّوْبَ (لَحْسٌ)، وَفِي حَدِيثِ سَعْدٍ: "لَحِسْتَهُ بِلِسَانِكَ[3]".

---

(1) كتاب العين 4/ 253.

(2) تاج العروس 7/ 313.

ويراجع: تاج اللغة وصحاح العربية 1/ 428، والمحكم والمحيط الأعظم 5/ 174.

(3) نص الحديث: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلاً أَتَى بِابْنَةٍ لَهُ إِلَى رَسُولِ الله – ﷺ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، هَذِهِ ابْنَتِي، وَأَبَتْ أَنْ تُزَوَّجَ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله – ﷺ -: أَطِيعِي أَبَاكِ، كُلُّ ذَلِكَ تَرُدُّ عَلَيْهِ مَقَالَتَهُ فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لاَ أَتَزَوَّجُ حَتَّى تُخْبِرَنِي مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ ؟ قَالَ: لَوْ كَانَ بِهِ قَرْحٌ، أَوِ ابْتَدَرَ مِنْخَرُهُ دَمًا وَصَدِيدًا، ثُمَّ لَحِسَتْهِ بِلِسَانِكِ مَا أَدَيْتِ حَقَّهُ. فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لاَ أَتَزَوَّجُ أَبَدًا فَقَالَ: لاَ تُنْكِحُوهُنَّ إِلاَّ = =بِإِذْنِهِنَّ». إتحاف

وَالْفَتْحُ خَطَأٌ[1]».

فالفعل (لَحِسَ) يأتى مكسور العين، ولا يجوز فتحه؛ كما قال المطرزى. وهو الذى ورد فى كتب اللغة والمعاجم. قال الجوهرى: «لَحِسَ: اللَّحْسُ باللسان. يقال لَحِسَ القَصعةَ؛ بالكسر، يَلْحَسُها لَحْساً. وفي المثل: "أسرعُ من لَحْسِ الكلبِ أنفَه[2]". ولَحِسْتُ الإناءَ لَحْسَةً ولُحْسَةً، عن يعقوب[3]».

وقال د0 أحمد مختار عمر: «لَحَسَ الكلبُ الإناءَ. الرأي: مرفوضة عند الأكثرين. السبب: لأن الفعل «لَحَسَ» لم يرد مفتوح العين في الماضي[4]».

ولكنى أرى أنه يجوز فتح عين الفعل هنا؛ وذلك لأن عين الفعل هنا حرفٌ حلقى والحرف الحلقى يجوز فتحه؛ ومن هنا ورد هذا الفعل فى بعض الكتب اللغوية مفتوح العين، من ذلك قول ابن الأثير: «تَقُولُ: لَحَسْتُ الشيءَ أَلْحَسُه: إِذَا أَخَذْتَه بِلِسَانِكَ[5]».

الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفى: 840هـ) 4/ 80 دار الوطن للنشر (الرياض).

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 422.

(2) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية 3/ 974، والتمثيل والمحاضرة، لأبى منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ) صـ: 355 - الدار العربية للكتاب – ط: الثانية، 1401هـ / 1981م.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية 3/ 974.

(4) معجم الصواب اللغوي 1/ 636.

ويراجع: لسان العرب 6/ 205، والقاموس المحيط صـ: 738، وتاج العروس 16/ 473.

(5) النهاية في غريب الحديث والأثر 4/ 237.

5 – ﴿ مُدِّي بِمُدِّي – مُدَّيْنِ بِمُدَّيْنِ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْمُدُّ): رُبُعُ الصَّاعِ. وَفِي خُطْبَةِ عُبَادَةَ: أَلَا وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ (مُدَّيْنِ بِمُدَّيْنِ) خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: مُدِّي بِمُدِّي، وَهُوَ مِكْيَالٌ بِالشَّامِ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَكُّوكًا[1]».

يرى المُطَرِّزِى أن القول " مُدَّيْنِ بِمُدَّيْنِ " بفتح الدال وتشديدها خطأ وغير صواب، وأن صواب هذا القول هو: " مُدِّي بِمُدِّي " بكسر الدال وتشديدها، وحذف النون من المضاف ومن المضاف إليه ولم يذكر المسوّغ لذلك أو السبب فى قوله هذا. لكنى أرى أن الصواب هو عكس ما قال؛ أى أن فتح الدال وتشديدها هو الصواب أما الكسر والتشديد فخطأ وغير صواب؛ وذلك لأنه لا يوجد فى كتب اللغة ما يؤيد قوله هذا، وعدم ذكره الأسباب التى دعته إلى ذلك، بالإضافة إلى أن هذه الرواية مذكورة فى الكتب التى وردت فيها بفتح الدال وتشديدها، من ذلك قول نجم الدين النسفي: «وَفِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَيْضًا: مُدَّيْنِ بِمُدَّيْنِ[2]؛ أَيْ مَنَوَيْنِ بِمَنَوَيْنِ. وَفِي آخِرِهِ قَالَ: فَمَنْ زَادَ؛ أَيْ أَعْطَى الزِّيَادَةَ، أَوْ ازْدَادَ؛ أَيْ أَخَذَ الزِّيَادَةَ فَقَدْ أَرْبَى؛ أَيْ عَقَدَ عَقْدَ الرِّبَا[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 438.

(2) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (المتوفى: 606هـ) 1/ 554 - مكتبة الحلواني مكتبة دار البيان - 1389هـ ، 1969م، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين بن حسام الدين البرهان فوري (المتوفى: 975هـ) 4/ 112 - مؤسسة الرسالة - ط الخامسة ، 1401هـ/1981م.

(3) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 116.

وقال بدر الدين العينى: «قال – ﷺ –: "البر بالبر مُدَّيْن بِمُدَّين"[1]».

6 – ﴿ نُورَثُ – نُورِثُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(ور ث): (وَرِثَ أَبَاهُ مَالًا) يَرِثُ وِرَاثَةً وَهُوَ وَارِثٌ، وَالْأَبُ وَالْمَالُ كِلَاهُمَا مَوْرُوثٌ مِنْهُ، «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ[2]». وَكَسْرُ الرَّاءِ خَطَأٌ رِوَايَةً، وَانْتِصَابُ مَعَاشِرَ عَلَى الِاخْتِصَاصِ. وَأَوْرَثَهُ مَالًا: أَشْرَكَهُ فِي الْمِيرَاثِ[3]».

---

(1) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ) 280/14 - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (قطر) ط: الأولى، 1429هـ/2008م.

ويراجع أيضًا: الأصل، لأبى عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: 189هـ) 588/2 - دار ابن حزم (بيروت) ط: الأولى، 1433هـ/2012م، والمبسوط، للسرخسي 14/ 15، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: 616هـ) 6/ 360 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1424هـ/ 2004م، وكفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: 710هـ) 9/ 144 - دار الكتب العلمية – ط: الأولى، 2009م، ومطالب أولي النهى 3/ 159، وكشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتى الحنبلى (المتوفى: 1051هـ) 3/ 254 - دار الكتب العلمية، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي (المتوفى: 1243هـ) 3/ 159 - المكتب الإسلامي – ط: الثانية، 1415هـ/1994م.

(2) ينظر: مسند أحمد 16/ 47 - مؤسسة الرسالة - ط: الثانية، 1420هـ/1999م، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال 12/ 488.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 482.

فـ (لَا نُورَثُ) فى قَوْلُ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» وردت بِفَتْحِ الرَّاءِ وهى الرِوَايَة المَشْهُورَة، لكن بَعْض شراح الأحاديث رأوا أَنَّهُ يجوز (نُوَرِّثُ) بكَسْرِ الرَّاءِ وتشديدها؛ أَيْ لَا نُوَرِّثُ أَمْوَالَنَا وَرَثَتَنَا. لكن الأقرب للصواب والصحة هو: (لَا نُورَثُ)؛ أَيْ لَا يَرِثُنَا أَحَدٌ[1].

«قَالَ الْكرْمَانِي: (لَا نُورَثُ) بِفَتْح الرَّاء، وَالْمعْنَى على الْكسر أَيْضا صَحِيح[2]».

وقال محمد طاهر بن علي الكجراتي: " نحن معاشر الأنبياء (لَا نُورَثُ) – بفتح راء، ويصح الكسر[3]».

---

(1) ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 170.

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العينى (ت: 855هـ) 15/ 20 - دار إحياء التراث العربي (بيروت) .

(3) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي (المتوفى: 986هـ) 5/ 38 - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – ط: الثالثة، 1387هـ - 1967م .

ويراجع: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني (المتوفى: 923هـ) 9/ 424 المطبعة الكبرى الأميرية (مصر) ط: السابعة، 1323هـ، وتحفة الأحوذي 192/5.

المبحث الثالث: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ

﴿ خَلِيعُ الْعِذَارِ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَقَوْلُهُ: الْمَرْأَةُ فِي الْغُرْبَةِ تَكُونُ خَلِيعَةَ الْعِذَارِ؛ أَيْ مُخَلَّاةً لَا آمِرَ لَهَا وَلَا نَاهِيَ تَفْعَلُ مَا تَشَاءُ. وَالصَّوَابُ: خَلِيعُ الْعِذَارِ؛ لِأَنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَوْ خَلِيعَةٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْعِذَارِ مِنْ خَلُعَ خَلَاعَةً؛ كَظَرِيفَةٍ وَنَظِيفَةٍ مِنْ فَعُلَ[1]».

فـ(خَلِيعٌ) فى قول القائل: " خَلِيعُ الْعِذَارِ " على وزن (فعيل)، وهو من الأوزان التى يستوى فيها المذكر والمؤنث، ومن هنا فلا يقال هنا: " خليعة"، واستثنى من ذلك إذا ذكرت كلمة (خليع) بدون (العذار)؛ فإنه يجوز فى تلك الحالة تمييز المؤنث عن المذكر بتاء التأنيث؛ فيقال: " خليعة "؛ على أنها من: خَلُعَ خَلَاعَةً؛ كَظَرِيفَةٍ وَنَظِيفَةٍ مِنْ فَعُلَ.

ومما يؤكد ذلك أننى لم أجد كلمة خليعة مضاف إليها كلمة العذار فى المعاجم العربية، أو الكتب اللغوية، وإنما الموجود فيها هو: خليع العذار.

قال ابن الأثير: «وَمِنْهُ كِتَابُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ: «اسْتَعملتك عَلَى الْعِرَاقَيْنِ، فَاخْرُجْ إِلَيْهِمَا كميشَ الْإِزَارِ، شَدِيدَ العِذَار». يُقَالُ للرجُل إِذَا عَزَم عَلَى الْأَمْرِ: هُوَ شَدِيدُ العِذَار كَمَا يُقَالُ فِي خلافِه: فُلانٌ خَلِيعُ العِذَار، كَالْفَرَسِ الَّذِي لَا لِجَامَ عَلَيْهِ، فَهُوَ يَعير عَلَى وجْهه، لِأَنَّ اللِّجام يُمْسِكه[2]».

وقال الزبيدى: «وَفِي كِتَابِ عبدِ الملكِ إِلى الحَجّاجِ: اسْتَعْمَلْتُكَ على العِرَاقَيْنِ فاخْرُجْ إِليهِمَا كَمِيشَ الإِزارِ، شَدِيد العِذَارِ. يقالُ للرَّجُلِ إِذَا عَزَم

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 152.
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 3/ 199.

علَى الأَمْرِ: هُوَ شَديدُ العِذَارِ، كَمَا يُقَال فِي خِلاَفِه: فُلانٌ خَلِيعُ العِذَارِ، كالفَرسِ الَّذِي لَا لِجَامَ عَلَيْهِ، فَهُوَ يَعِيرُ على وَجْهِه؛ لأَنّ اللِّجَامَ يُمْسِكُه، وَمِنْه قَولهم: خَلَعَ عِذَارَه، أَي خَرَجَ عَن الطّاعَةِ، وانهَمَكَ فِي الغَيِّ. والعِذَارُ: سِمَةٌ فِي مَوْضِع العذَارِ. وَقَالَ أَبو عليَ فِي التَّذْكِرَة: العِذَارُ: سِمَةٌ على القَفَا إِلى الصُّدْغَيْن، والأَوّلُ أَعرَفُ[1]».

(1) تاج العروس 12/ 548.

ويراجع: المحكم والمحيط الأعظم 139/1، وتكملة المعاجم العربية 176/4، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 683/1.

المبحث الرابع: فعل وأفعل

1 – ﴿ سَدَلَ – أَسْدَلَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(سَدَلَ) الثَّوْبَ سَدْلًا مِنْ بَابِ طَلَبَ: إِذَا أَرْسَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُمَّ جَانِبَيْهِ. قِيلَ: هُوَ أَنْ يُلْقِيَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَيُرْخِيَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ. و(أَسْدَلَ) خَطَأٌ، وَإِنْ كُنْتُ قَرَأْتُهُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ؛ لِأَنِّي كُنْتُ اسْتَقْرَيْتُ الْكُتُبَ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَإِنَّمَا الِاعْتِمَادُ عَلَى الشَّائِعِ الْمُسْتَفِيضِ الْمَحْفُوظِ مِنْ الثِّقَاتِ[1]».

يرى المُطَرِّزِى أن (أَسْدَلَ) لغة غير صحيحة، وأن الصواب هو (سَدَل)؛ اعتمادًا على المشهور والشائع، وأنه لم يعثر على (أَسْدَلَ) إلا فى نهج البلاغة. ولكنى مع احترامى وتقديري للمُطَرِّزِى إلا أنه غير موفق فى كلامه وحكمه هذا؛ وذلك لأنه وإن كانت (أَسْدَلَ) أقل استعمالًا إلا إنها لغة فصيحة موجودة فى المعاجم العربية، وليس كما قال المُطَرِّزِى من أنه استقرأ الكتب فلم يجدها إلا فى نهج البلاغة، والدليل على ذلك قول ابن سيده:" سَدَلَ الشَّعَرَ والثَّوبَ يَسْدِلُه ويَسْدُلُه سَدْلاً وأَسْدَلَه: أَرْخَاه وأَرسَلَهُ[2]».

وقول الزبيدى: «سَدَلَ الشَّعَرَ، والثَّوْبَ، والسِّتْرَ، يَسْدِلُهُ، ويَسْدُلُهُ، مِن حَدَّيْ ضَرَبَ ونَصَرَ، سَدْلاً وأَسْدَلَهُ: أي أَرْخَاهُ، وأَرْسَلَهُ[3]».

وقول أبي الفضل البعلي: «قوله: "أو تَسْدِلُ رجلَيْها" "بفتح التاء مع ضم الدال وكسرها، وبضم التاء مع كسر الدال، ثلاث لغات في المضارع، وفي

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 221، 222.
(2) المحكم والمحيط الأعظم 8/ 451.
(3) تاج العروس 194/29.

الماضي لغتان: سدل، وأسدل، والأول أكثر وأشهر، كل ذلك عن ابن سيده في (المحكم). ومعناه: ترسلهما[1]».

فالمعاجم أجازت استعمال المجرد «سَدَلَ» والمزيد بالهمزة «أسدلَ» بمعنى واحد، وكذلك أجاز مجمع اللغة المصري مجيء «أفعل» و«فَعَل» بمعنى واحد[2].

2 – ﴿ سَفَلَ – أَسْفَلُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَقَوْلُهُ: قَلَبُ الرِّدَاءِ: أَنْ يَجْعَلَ سُفْلَاهُ أَعْلَاهُ. الصَّوَابُ: أَسْفَلَهُ. وَسَفَلَ سُفُولًا خِلَافُ عَلَا، مِنْ بَابِ طَلَبَ، وَمِنْهُ بِنْتُ بِنْتِ بِنْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ و، ضَمُّ الْفَاءِ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ السَّفَالَةِ: الْخَسَاسَةِ، وَمِنْهُ السَّفِلَةُ لِخِسَاسِ النَّاسِ وَأَرَاذِلِهِمْ. وَقِيلِ اُسْتُعِيرَتْ مِنْ سَفِلَةِ الْبَعِيرِ وَهِيَ قَوَائِمُهُ. وَمَنْ قَالَ: "السِّفْلَةَ" بِكَسْرِ السِّينِ وَسُكُونِ الْفَاءِ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ تَخْفِيف السَّفِلَةِ كَاللِّبْنَةِ فِي اللَّبِنَةِ، وَجَمْعُ سَفِيلٍ كَعِلْيَةٍ فِي جَمْعِ عَلِيٍّ. وَالْعَامَّةُ يَقُولُونَ: هُوَ سِفْلَةٌ مِنْ قَوْمٍ سَفَلٍ. وَقَدْ أَنْكَرُوا قَوْلَهُ: وَوَجْهُ اللَّهِ وَأَمَانَةُ اللَّهِ مِنْ أَيْمَانِ السَّفَلَةِ؛ يَعْنِي: الْجَهَلَةَ الَّذِينَ يَذْكُرُونَهُ. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: يَعْنِي الْخَارِجَةَ[3]».

ذكر المُطَرِّزِى أن عبارة: «أَنْ يَجْعَلَ سُفْلَاهُ أَعْلَاهُ " عبارة غير صحيحة من الناحية اللغوية، وصوابها:" أَنْ يَجْعَلَ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ ».، وهو ما ثبت فى كتب اللغة.

---

(1) المطلع على ألفاظ المقنع صـ: 107.

(2) ينظر: معجم الصواب اللغوي 40/1.

ويراجع: لسان العرب 333/11، والقاموس المحيط صـ: 1014.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 227.

قال الخليل: «نبت من أعلاه إلى أسفله قدرُ إصبع[1]».

وقال ابن فارس: «والنِّكْسُ: السَّهم الذي ينكسر فُوقُه، فيُجعلُ أعلاه أسفلَه[2]».

3 – ﴿ حَدِبَ – أَحْدَبُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(حَدِبَ) حَدَبًا فَهُوَ أَحْدَبُ مِنْ بَابِ لَبِسَ. (وَالْحَدَبَةُ): عَيْنُ ذَلِكَ النُّتُوءِ فِي الظَّهْرِ. وَقَوْلُهُ فِي الْوَاقِعَاتِ الْأَحْدَبُ: إذَا بَلَغَ حُدُوبَتَهُ الرُّكُوعَ؛ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ: حَدَبَتُهُ[3]».

يرى المطرزى أنه من الخطأ أن نقول: "حُدُوبَتَهُ"، فى قولنا: " بلغ حدوبته " وصواب هذا القول: "بَلَغَ حَدَبَتَهُ"؛ بمعنى: يَخْفِضَ رَأْسَهُ لِلرُّكُوعِ أَكْثَرَ مِنْ حُدُوبَتِهِ. و(الْحَدَبَةُ): عَيْنُ ذَلِكَ النُّتُوءِ فِي الظَّهْرِ.

وهذه العبارة لم أجدها فى كتب اللغة وإنما عثرت عليها فى بعض كتب الفقهاء، من ذلك قول ابن نجيم المصري: «الْأَحْدَبُ: إذَا بَلَغَتْ حُدُوبَتُهُ إلَى الرُّكُوعِ يَخْفِضُ رَأْسَهُ في الرُّكُوعِ فإنه الْقَدْرُ الْمُمْكِنُ في حَقِّهِ[4]».

---

(1) كتاب العين 1/ 205.

(2) مقاييس اللغة 5/ 477.

ويراجع أيضًا: معاني القرآن، للنحاس (المتوفى: 338هـ) 136/5، جامعة أم القرى (مكة المكرمة) ط: الأولى، 1409هـ، والمحكم والمحيط الأعظم 3/ 359، 723/6، والمخصص 2/ 42، والجامع لأحكام القرآن، لشمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ) 207/13 - دار عالم الكتب (الرياض) 1423هـ/2003م وإكمال الإعلام بتثليث الكلام 694/2، ولسان العرب 72/4، والمصباح المنير 512/2، وتاج العروس 458/16.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 105.

(4) البحر الرائق 1/ 309.

وقول أبى بكر بن علي الزَّبِيدِيّ اليمني: «وَلَوْ كَانَ أَحْدَبَ تَبْلُغُ حُدُوبَتُهُ إِلَى الرُّكُوعِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْفِضَ رَأْسَهُ لِلرُّكُوعِ أَكْثَرَ مِنْ حُدُوبَتِهِ وَلَا تُجْزِئُهُ حُدُوبَتُهُ عَنْ الرُّكُوعِ[1]».

فالحَدَبُ مصدر للفعل (حَدِبَ)، يقال: حَدِبَ يَحْدِبُ حَدْبًا: إذا صار أحدب. ويقال أيضًا: حَدِبَ ظهرُه حَدَباً واحْدَوْدَبَ وتحادَب. وأحدَبه اللهُ: جعله أحدبَ، ناتئ الظّهر. والحَدَبُ: خُروجُ الظَّهْرِ ودخولُ البَطْنِ، والحَدَبُ أيضًا: الغِلَظُ من الأَرض في ارْتِفاع[2].

(1) الجوهرة النيرة على مختصر القدورى، لأبى بكر بن علي الزَّبِيدِيّ (المتوفى: 800هـ) 210/1 - المطبعة الخيرية – ط: الأولى، 1322هـ.
ويراجع أيضًا: درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامرز بن علي، الشهير بملا خسرو (المتوفى: 885هـ) 70/1 - دار إحياء الكتب العربية، ومراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لحسن بن عمار الشرنبلالي (المتوفى: 1069هـ) صـ: 86 - المكتبة العصرية – ط: الأولى، 1425هـ/2005م، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد الطحطاوي (المتوفى 1231هـ) صـ: 154 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى 1418هـ/1997م، والفتاوى الهندية، للجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي 70/1 - دار الفكر – ط: الثانية، 1310هـ.

(2) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية 108/1، والمطلع على ألفاظ المقنع صـ: 446، ولسان العرب 300/1، ومختار الصحاح صـ: 167، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 451/1.

4 - ﴿ غَمَمَ – أَغْمَمَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: « (الْغُرْمُ) وَالْمَغْرَمُ وَالْغَرَامَةُ: أَنْ يَلْتَزِمَ الْإِنْسَانُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ. (وَغَرَّمَهُ وَأَغْرَمَهُ): أَوْقَعَهُ فِي الْغَرَامَةِ، (وَمِنْهُ) قَوْلُهُ فِي الْإِقْرَارِ: لَوْ قَالَ أَغْرَمْتَنِي وَأَغْمَمْتَنِي. وَالصَّوَابُ: غَمَمْتَنِي؛ بِغَيْرِ أَلِفٍ[1]».

لم ترد صيغة (أَغْمَمْتَنِي) فى كلام اللغويين، ومن هنا فقد حكم عليها المطرزى بالخطأ؛ لأن الوارد عنهم هى صيغة (غَمَمْتَنى). يقال: « غَمَمْتُ، يَغُمّ، اغْمُمْ، غُمّ، غَمًّا، فهو غامّ، والمفعول: مَغْموم (للمتعدِّي)[2]».

و«غَمَمْتُ الشيءَ: أي غطيته[3]».

قال ابن المُرَحَّل: «وقد غَمَمْتُ الشيءَ: أيْ غطيتهُ[4]».

وقال ابن فارس: «غم: (تقول): غَمَمْتُ الشيءَ: غطيته[5]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 339.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة 1643/2.

(3) إتحاف الفاضل بالفعل المبنى لغير الفاعل، لمحمد علي البكري (المتوفى: 1057هـ) صـ: 45، دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 2001م.

(4) متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب، لابن المُرَحَّل (المتوفى: 699هـ) صـ: 26 - دار الذخائر (الرياض) ط: الأولى، 1424هـ / 2003م.

(5) مجمل اللغة، لابن فارس (المتوفى: 395هـ) صـ: 680 - مؤسسة الرسالة (بيروت) ط الثانية 1406هـ / 1986م.

المبحث الخامس: فعل وأفعل وفَعَّلَ

﴿ وَكَرَتْ – وَكَّرَتْ – أَوْكَرَتْ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَوْلُهُ فِي الْحَمَامَةِ: أَوْكَرَتْ عَلَى بَابِ الْغَارِ، وَالصَّوَابُ: وَكَرَتْ، أَوْ وَكَّرَتْ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ: أَيْ اتَّخَذَتْ وَكْرًا[1]».

لم يرد فى كتب اللغة أَوكَرَ بمعنى وَكَرَ، ومن هنا فمن الخطأ أن يقال: "فِي الْحَمَامَةِ أَوْكَرَتْ"، والصواب: وَكَرَتْ، أَوْ وَكَّرَتْ.

قال الخليل: «وكر: الوَكْرُ: موضع الطّائر يبيض فيه ويُفْرخ في الحِيطانِ والشَّجَر. وجَمْعُه: وُكُورٌ وأَوْكار. ووَكَرَ الطّائر يَكِرُ وَكْراً: أتى الوَكْر. والوَكَرَى: ضربٌ من العَدْو. وقد وَكَرت النّاقة تَكِرُ وَكْراً: عَدَتِ الوَكَرَى. ووَكَّرْتُ الأناءَ والمكيالَ تَوْكيراً: ملأتهما[2]».

وقال الأزهرى: «(أَبُو عبيد عَن الْأَصْمَعِي): الوَكْرُ والوَكْنُ: الْمَكَان الَّذِي يَدْخُل فِيهِ الطَّائِر، وَقد وَكَنَ يَكِنُ وَكناً. قَالَ: وَوَكّرْتُ الإنَاءَ تَوْكِيراً: إِذا ملأتَه.

وَقَالَ الليثُ: تَوَكَّرَ الطائرُ إِذا مَلأ حَوصْلَتَه، وَكَذَلِكَ: وَكّرَ فلانٌ بَطْنَه. وروى أَبُو عبيد عَن الْأَصْمَعِي: وَكَرْتُ السِّقَاءَ أكرُه وَكْراً إِذا ملأتَه. وَقَالَ: وَقَالَ الأَحْمَرُ: وَكَرْتُه، ووَرَكْتَه وَرْكاً. قَالَ: وَقَالَ أَبُو زيد: الوَكِيرَةُ: الطعامُ الَّذِي يُصنعُ عِنْد البِناءِ يَبْنِيهِ الرّجُلُ فِي دَارِه، وَقد وكّرْتُ توكيراً. (سَلَمَة عَن الْفراء): الوَكِيرَةُ تَعْمَلُها المَرْأَةُ فِي الجِهَازِ، قَالَ: ورُبَّما سَمِعَتهم يَقولُونَ: التَّوْكِير فِي الدَّارِ[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 493.

(2) كتاب العين 5/ 402، 403.

(3) تهذيب اللغة 191/10.

المبحث السادس: التشديد والتخفيف

1 – ﴿ مُؤْخِرَةُ – مُؤَخِّرَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(مُؤْخِرُ) الْعَيْنِ؛ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْخَاءِ: طَرَفُهَا الَّذِي يَلِي الصُّدْغَ، وَالْمُقَدَّمُ خِلَافُهُ، وَالْجَمْعُ: مَآخِرُ. وَأَمَّا مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ بِالتَّاءِ فَلُغَةٌ فِي آخِرَتِهِ، وَهِيَ الْخَشَبَةُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تُحَاذِي رَأْسَ الرَّاكِبِ، مِنْهَا الْحَدِيثُ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ[1]». وَتَشْدِيدُ الْخَاءِ خَطَأٌ[2]».

ففى قوله: « "لآخرة الرحل" ثماني لغات، آخرة؛ كقائمة، وآخر، كقائم، ومؤخَّر، ومؤَخَّرة كمعظَّم، ومعَظَّمَة، بصيغة اسم المفعول المضعف، ومؤخِّر، ومؤَخِّرة، كمُعَلِّم، ومُعَلِّمَة، بصيغة اسم الفاعل المضعف، ومؤْخِر، ومؤْخِرة، كمُؤْمِن، ومؤمنة؛ بصيغة اسم الفاعل المخفف. وأفصحها آخرة[3]».

واللغة التى أنكرها المُطَرِّزِى هى لغة التشديد؛ فلا يقال: " مؤَخِّرة " وهى اللغة التى وصفها البعض باللحن. قال الفيومى: «وَيُقَالُ مُؤْخِرَةٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَقِّلُ الْخَاءَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُدُّ هَذِهِ لَحْنًا[4]».

وقال الزبيدى: «و(مُؤَخَّرِه)..... وَقد مَنَعَ مِنْهَا بعضُهُم، التَّشْدِيدُ مَعَ الكَسْر أَنْكَرَه ابنُ السِّكِّيت، وجَعَلَه فِي المِصْباح من اللَّحْن[5]».

---

(1) صحيح مسلم 1/ 358.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 22.

(3) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي الإثيوبي الوَلَّوِي 326/9 - دار آل بروم للنشر والتوزيع ط: الأولى، 1420هـ / 1999م.

(4) المصباح المنير 1/ 7.

(5) تاج العروس 10/ 33.

لكنى أرى أنه لا يجوز تخطئة رواية التشديد، ولكن يمكن القول بأنها لغة قليلة، بدليل أن الفيروزأبادى نفسه جوَّزَ اللغتين؛ فقال: «ومُؤَخَّرِهِ ومُؤَخَّرَتِهِ، وتكسرُ خاؤُهُما مُخَفَّفَةً ومُشَدَّدَةً[1]».

وقال الزبيدى: «(ومُؤخَّرتِه)، بِزِيَادَة التّاءِ، (وتُكسَر خاؤُهما مخفَّفةً ومشدَّدةً) [2]».

ورأى البعض أن (مُؤْخِرَةُ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ مع كسر الخاء المخفّفة لغةٌ قليلةٌ في آخِرَتِهِ وأنكرَها ابنُ السِّكِّيت. وأمّا بسكونُ الهمزة وفتح الخاء المخفّفة فلغةٌ حكاها السّرقسطيّ، وأنكرها ابن قتيبة.

قال شهاب الدين التُّورِبِشْتِي: «وفيه: " ومِثْلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ" لغة قليلة في آخرته، وتشديد الخاء منها خطأ..... ويحتمل أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: مثل آخِرَةِ الرحلِ. وكأن مُؤْخِرَةَ الرحلِ من لغة الراوي كذلك، وهي في حديث ابن عمر– رضي الله عنه–: آخِرَةِ الرحل دون مؤخرته؛ لأنها اللغة الفصيحة، وقريش أصح العرب لغة وأفصحهم لهجة، والنبي – صلى الله عليه وسلم – أفصح قريش. وقد قال– صلى الله عليه وسلم–: "أنا أفصح العرب؛ بيد أني

(1) القاموس المحيط صـ: 342.

(2) تاج العروس 10/ 33.

وتراجع هذه المسألة أيضًا فى: تاج اللغة وصحاح العربية 2/ 577، والمحكم والمحيط الأعظم 235/5 والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث 40/1 - 42، ولسان العرب 11/4، والكليات صـ: 871 والعرف الشذي، لمحمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري – تحقيق: محمود أحمد شاكر 1/ 388 - مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع - ط: الأولى.

من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر [1]" فينسب إليه من اللغة أصحها وأفصحها دون الرديء منها[2]».

والقول بأن (مُؤْخِرَة) لغة قليلة، أو أنها لغة منكرة فغير صحيح؛ وذلك لأنها لغة مشهورة معروفة. قال الملا على القارى: «وَفِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَتُكْسَرُ. قَالَ فِي النِّهَايَةِ: آخِرَةُ الرَّحْلِ؛ بِالْمَدِّ: الْخَشَبَةُ الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا الرَّاكِبُ. و(مُؤْخِرَتُهُ) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ أَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ وَلَا تُشَدَّدُ اهـ. وَقَوْلُهُ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ أَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ مُنْكَرٌ ؛ لِأَنَّهَا لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ وَقِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا، وَإِنَّمَا أَبْدَلَ فِي مَثَلِهَا وَرْشٌ وَالسُّوسِيُّ مُطْلَقًا وَحَمْزَةُ وَقْفًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُنْكَرُ مُؤْخِرَةٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَيْدِهَا. وَفِي الْقَامُوسِ: مُؤْخِرَةٌ وَمُؤَخِّرَةٌ، وَتُكْسَرُ خَاؤُهَا مُخَفَّفَةً وَمُشَدَّدَةً. وَفِي الْمُغْرِبِ: هِيَ الْخَشَبَةُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تُحَاذِي رَأْسَ الرَّكْبِ[3]».

(1) ينظر: الفائق في غريب الحديث و الأثر (1/ 11) النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 171.

(2) الميسر في شرح مصابيح السنة، لشهاب الدين التُّورِبِشْتِي (المتوفى: 661 هـ) 228/1 - مكتبة نزار مصطفى الباز – ط: الثانية، 1429هـ / 2008م.

(3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 642/2.

ويراجع: مشارق الأنوار على صحاح الآثار 1/ 21.

2 – ﴿ خُلْسَةٍ، مُخْلِسٌ، خَلِيسٌ – خُلَّسَةٍ، مُخْلِّسٌ، خَلِّيسٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَطْعَ فِي الْخُلْسَةِ، وَقَوْلُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: «تِلْكَ خُلْسَةٌ يَخْتَلِسُهَا الشَّيْطَانُ[1]» إنْ صَحَّتْ رِوَايَتُهَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْخُلْسَةِ، وَشَعْرٌ مُخْلِسٌ وَخَلِيسٌ: غَلَبَ بَيَاضُهُ كَأَنَّهُ اخْتَلَسَ السَّوَادَ. وَتَشْدِيدُ اللَّامِ خَطَأٌ[2]».

فالمُطَرِّزِى يذكر أن اللام فى: (خُلْسَةٍ، مُخْلِسٌ، خَلِيسٌ) مخففة لا مشددة. قال الزرقانى: «يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ؛ فَقَالَ زَيْدٌ: لَيْسَ فِي الْخُلْسَةِ قَطْعٌ؛ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ: أَيْ مَا يُخْلَسُ[3]».

«و(الخَلْسَةُ) بالفتح: المرة، و(الخُلْسَةُ) بالضم: ما يخلس. ومنه: لا قَطْعَ فِي الخُلْسَةِ[4]».

3 – ﴿ الرَّمِيَّة – الرَّمِّيَة ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(رَمَاهُ) عَنْ الْقَوْسِ وَعَلَيْهَا وَبِهَا عَنْ الْغُورِيِّ رَمْيًا وَرِمَايَةً. وَالرَّمْيَةُ: الْمَرَّةُ. وَمِنْهَا قَوْله: إذَا أَرْمَاهُ وَخَلَصَتْ الرَّمْيَةُ إلَى الصَّيْد فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ. وَالرَّمِيَّةُ: مَا يُرْمَى مِنْ الْحَيَوَانِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى. وَمِنْهَا حَدِيثُ

(1) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (المتوفى: 235هـ) 1/ 395 - رقم: (4537) مكتبة الرشد (الرياض) ط: الأولى، 1409هـ .

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 151.

(3) شرح الزرقاني على الموطأ، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني 4/ 260 - مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة) ط: الأولى، 1424هـ / 2003م.

(4) المصباح المنير 1/ 177.

ويراجع: تاج اللغة وصحاح العربية 3/ 923، وكتاب الأفعال 276/1، وتاج العروس 20/16.

بَهْزٍ: «هِيَ رَمِيَّتِي[1]» وَالتَّشْدِيدُ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّخْفِيفُ فِي الثَّانِي كِلَاهُمَا خَطَأٌ[2]».

فـ(الرَّمِيَّةُ) بفتح الراء وكسر الميم وتخفيفها وتشديد الياء، أما تشديد الميم وتخفيف الياء فهذا خطأ، يؤكد هذا ما ذكره علماء اللغة من الضبط بالنص فى تلك الكلمة، من ذلك قول بدر الدين العينى: «قوله: "هي رميتي" الرمية بفتح الراء وكسر الميم وتشديد الياء، وهي الصيد الذي يرميه الرجل فيقصده ويُنْفِذْ فيه سهمه[3]».

4 – ﴿ يَعْنُفُ – يَعَنِّفُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: « (الْعُنْفُ): خِلَاف الرِّفْقِ. يُقَالُ: عَنُفَ بِهِ وَعَلَيْهِ عُنْفًا وَعَنَافَةً مِنْ بَابِ قَرُبَ. وَسَائِقٌ عَنِيفٌ: غَيْرُ رَفِيقٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: إذَا عَنُفَ عَلَيْهِمْ فِي السَّوْقِ. وَقَوْلُهُ: إذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً فَأَزْلَفَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْنُفَ عَلَيْهَا. وَالتَّشْدِيدُ خَطَأٌ[4]».

ذكر المطرزى أن (يَعْنُف) فى قوله: «إذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً فَأَزْلَفَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْنُفَ عَلَيْهَا " تستعمل مخففة النون، ولا يجوز تشديدها؛ استنادًا إلى أنها وردت فى المعاجم بهذا المعنى مخففة.

قال الخليل: «العُنْف: ضدّ الرفق. عَنَفَ يَعْنُفُ عَنْفاً فهو عنيفٌ[5]».

---

(1) ينظر: شرح معاني الآثار، لأبى جعفر الطحاوي 172/2 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط الأولى 1399هـ.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 199.

(3) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار 9/ 329.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 329، 330.

(5) كتاب العين 2/ 157.

وقال ابن دريد: «وعَنُفَ بالشَّيْء يعنُف عُنْفاً فَهُوَ عَنيف. والعَنيف: ضدّ الرفيق. والعُنْف: ضد الرِّفْق[1]».

5 – ﴿ الْعُتُقُ – العُتَّقُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَالْعَتِيقُ: الْقَدِيمُ. وَقَدْ عَتُقَ (بِالضَّمِّ) عَتَاقَةً، وَمِنْهُ: الدَّرَاهِمُ الْعُتُقُ؛ بِضَمَّتَيْنِ، وَالتَّشْدِيدُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ عَتِيقٍ [2]».

فـ(الْعُتُقُ) وردت بضمتين، ووردت أيضًا في رواية بعض شيوخ "الموطأ": (العُتَّق) بفتح التاء وتشديها، علي مثال: سُجَّد، وهذا خطأ على رأى المطرزى، مستندًا فى قوله هذا إلى أقوال كثيرٍ من العلماء، من ذلك قول الخليل: «والعتيقُ القديمُ من كل شَيْءٍ.... والجمع عُتُقٌ، وجمعها: عواتِق[3]».

وقول الزبيدى: «والعُتُق، بالضّمّ: جمْعُ عَتيقٍ كأمِيرٍ. وعاتِق للمَنْكِبِ[4]».

وقيل يجوز الجمعان: (الْعُتُقُ، والعُتَّق) لكن الأول هو الأشهر والأعرف، والثانى قليل غير شائع.

قال أبو إسحاق ابن قرقول: «وقوله: "الذَّهَبُ العُتُقُ" بضم العين والتاء، جمع عتيق؛ يعني:

---

(1) جمهرة اللغة 2/ 937.
ويراجع: المحكم والمحيط الأعظم 2/ 185، ولسان العرب 9/ 257.
(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 303.
(3) كتاب العين 1/ 146.
(4) تاج العروس 26/ 116.

القديمة، وفي رواية بعض شيوخ "الموطأ" بفتح التاء وشدها علي مثال: سُجَّد، والأول أشبه[1]».

6 – ﴿ الْمَرْتَكُ – الْمَرْتَكُّ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْمَرْتَكُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا: المرداسنج. ذَكَرَ الْغُورِيُّ الْمَكْسُورَ فِي بَابِ مِفْعِلٍ وَالْمَفْتُوحَ فِي بَابِ فَعْلَلٍ، وَفِي التَّكْمِلَةِ فِي بَابِ فَعْلَلٍ لَا غَيْرُ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ، وَتَشْدِيدُ الْكَافِ خَطَأٌ[2]».

فكلمة (الْمَرْتَكُ) وَرَدَتْ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا؛ بمعنى: مَا يُعَالَجُ بِهِ الصُّنَانُ، أو المُرْدَاسَنْج. وهى كلمة معربة من اللغة الفارسية، وفيه لغة أخر: (الْمَرْتَجُ) على مثال (جَعْفَر). وقيل: هو معرب (مُرْتَك) بضم الميم، وبالفهلوية (Mortak) ومعناه: الميت. وهو فى الفارسية الحديثة: (مرده) [3].

وقيل: «أَصْلُهُ من الرَّصَاصِ يَقْطَعُ رَائِحَةَ الْإِبْطِ لِأَنَّهُ يَحْبِسُ الْعَرَقَ[4]».

قال الفيومى: «الْمَرْتَكُ وِزَانُ جَعْفَرٍ: مَا يُعَالَجُ بِهِ الصُّنَانُ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ الْقَدِيمِ وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ الْمِيمَ، وَقِيلَ: هُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ

---

(1) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لأبى إسحاق ابن قرقول (المتوفى: 569هـ) 4/ 376 - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (قطر) ط: الأولى، 1433هـ / 2012م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 440.

(3) ينظر: المعرب من الكلام الأعجمى، لأبى منصور الجواليقى (المتوفى 540هـ) صـ 586 - دار القلم (دمشق) ط: الأولى، 1410هـ /1990م .

(4) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزين الدين أبى يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ) 3/ 429 - دار الكتاب الإسلامي.

لَيْسَ آلَةً فَحَمْلُهُ عَلَى فَعْلٍ أَصْوَبُ مِنْ مَفْعَلٍ. وَيُقَالُ: الْمَرْتَكُ أَيْضًا نَوْعٌ مِنْ التَّمْرِ[1]».

فاللغة المجمع عليها هى فتح الميم، واختلفوا فى كسرها؛ فقيل بجوازها، وقيل بعدم الجواز، كل ذلك بتخفيف الكاف، أما تشديدها فلم يقل به أحد.

7 – ﴿نَسَبَنِي – نَسَّبَنِي﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَيُقَالُ: نَسَبَنِي فُلَانٌ فَانْتَسَبْتُ لَهُ: أَيْ سَأَلَنِي عَنْ النَّسَبِ وَحَمَلَنِي عَلَى الِانْتِسَابِ فَفَعَلْتُ، وَمِنْهُ: حَدِيثُ أَبِي قَيْسٍ: «فَجَاءَ فَسَلَّمَ ثُمَّ نَسَبَنِي[2]». وَالتَّشْدِيدُ خَطَأٌ[3]».

ذكر المُطَرِّزِى أن تشديد السين فى كلمة (نَسَبَنِي) والتى أتت فى رواية: «فَجَاءَ فَسَلَّمَ ثُمَّ نَسَبَنِي» خطأ مخالفة للصواب.

وبالفعل فقد أتت هذه الكلمة مخففة فى كتب المعاجم؛ مما يؤيد وجهة نظر المُطَرِّزِى فيما ذهب إليه.

قال الزبيدى: «ونَسَبهُ: سَأَلَهُ أَنْ يَنْتَسِبَ. ونَسبْتُ فلاناً، أَنْسُبُه، بالضَّمّ، نَسْباً: إِذا رَفعْتَ في نَسَبِه إِلى جَدِّه الأَكبرِ. وفي الأَساس: من المَجَاز:

---

(1) المصباح المنير 2/ 567.

ويراجع: جمهرة اللغة 1129/2، ولسان العرب 10/ 486، والمصباح المنير 2/ 567، والنجم الوهاج في شرح المنهاج، لمحمد بن موسى الدَّمِيري (المتوفى: 808هـ) 243/8 - دار المنهاج (جدة) ط: الأولى 1425هـ /2004م.

(2) ينظر: شرح أبي داود للعيني 4/ 68، وجامع الأصول في أحاديث الرسول 10/ 435.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 462.

جَلَسْتُ إِليه فنَسَبَنِي، فانتسبْتُ إِليه. وفي الصَّحاح: انْتَسَبَ إِلى أَبِيهِ: اعْتَزَى. وفي الخبر: "إِنَّهَا نَسَبَتْنا فانْتَسَبْنَا لها". رواه ابْنُ الأَعْرَابيّ[1]».

ض

(1) تاج العروس 4/ 262.

المبحث السابع: اسم المكان

1 – ﴿ المُرَاحُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَأَرَاحَ) الْإِبِلَ: رَدَّهَا إِلَى الْمَرَاحِ، وَهُوَ مَوْضِعُ إِرَاحَةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ. وَفَتْحُ الْمِيمِ فِيهِ خَطَأٌ[1]».

فـ«(المُرَاحُ) بضم الميم حيث تأوي الماشية بالليل. و(المُنَاخُ) و(المَأْوَى) مثله. وفتح الميم فى هذا المعنى خطأ؛ لأنه اسم مكان، واسم المكان والزمان والمصدر من أفعل بالألف: (مُفْعَل) بضم الميم على صيغة اسم المفعول، وأما (الْمَرَاحُ) بالفتح فاسم الموضع من (رَاحَتْ) بغير ألف، واسم المكان من الثلاثي بالفتح. و(الْمَرَاحُ) بالفتح أيضا: الموضع الذي (يَرُوحُ) القوم منه أو يرجعون إليه[2]».

فاسم المكان من الفعل الأجوف يأتي على وزن) مَفْعَل(؛ أي بزيادة ميم مفتوحة على حروف الفعل الماضي فقط، وذلك مثل: سار، وراح، ودار؛ فيقال: مَسَار، ومَراح، ومَدَار. وإذا كان الفعل مزيدًا فإن اسم المكان منه يأتى على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر كاسم المفعول والمصدر الميمي، مثل: انتدى ينتدي مُنتَدى، واجتمع يجتمع مُجتَمع واستودع يستودع مُستَودع ، وأراح يروح مُرَاحًا.

قال الزبيدى: «والمُرَاحُ: (بِالضَّمِّ): المُنَاخُ؛ أَي المَأْوَى حَيْثُ تَأْوِي إِليه الإِبلُ والغَنَمُ باللَّيْل. وَقَالَ الفَيُّوميّ فِي الْمِصْبَاح عِنْد ذِكْرِه (المُرَاح) بالضّم: وفتحُ الميمِ بهذا الْمَعْنى خطأٌ؛ لأَنه اسمُ مَكَانٍ، واسمُ المكانِ والزّمانِ والمَصْدَرُ

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 201.
(2) المصباح المنير 1/ 243.

من أَفْعَل بالأَلف مُفْعَل بضمّ الْمِيم على صِيغَة الْمَفْعُول. وأَمّا (المَرَاحُ) بِالْفَتْح: فاسمُ المَوْضِع، من راحَتْ[1]».

وقال ابن بطال البكرى: «وَ(الْمُرَاحُ) بالضَّمِّ: مَوْضِعُ الاسْتِراحَةِ. وَقَدْ يَكونُ الْمَضْمومُ أَيْضًا مَوْضِعَ الرَّوَاحِ، إِذا أَخَذْتَهُ مِنْ أَراحَ المْاشِيَةَ: إِذا آوَاهَا؛ فَإِنَّ الْمَوْضِعَ مِنْ أَفْعَلَ مَضْمومُ الْمِيمِ[2]».

2 - ﴿ الْمَطْبَخُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: « (الْمَطْبَخُ): مَوْضِعُ الطَّبْخِ؛ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا، وَالضَّمُّ خَطَأٌ، وَالْبَاءُ مَفْتُوحَةٌ لَا مَحَالَةَ[3]».

يرى المُطَرِّزِى من خلال قوله السابق أن حركة الميم فى (الْمَطْبَخُ) تأتى مفتوحة وقد تأتى مكسورةً ولا يجوز ضمها؛ وذلك لأنها اسم مكان من الفعل الثلاثى (طَبَخَ)، واسم المكان من الفعل الثلاثيِّ المجرَّد المأخوذ من "يَفْعُلُ" – المضمومِ العين –، أَو "يَفْعَلُ" – المفتوح العين –، أو من الفعل المُعتلِّ الآخر يأتى على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم. فالأولُ مثلُ : "مَكتَب، ومَحضَر، وَمَحلّ"، والثاني مثلُ: "مَلْعَب" والثالثُ مثلُ: "مَلْهى، ومَثْوى ومَوْقى[4]. لكن علماء اللغة أجازوا كسر الميم أيضًا فى

---

(1) تاج العروس 6/ 419.

(2) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لأبى عبد الله محمد بن بطال الركبي 2/ 63، 64 المكتبة التجارية (مكة المكرمة) 1988م.

ويراجع:العين 291/3،والصحاح 369/1، ومقاييس اللغة 455/2، والمحكم 512/3، وتاج العروس 420/6.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 287.

(4) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (المتوفى: 1364هـ) 201/1، 202 (بتصرف) المكتبة العصرية (صيدا) ط: الثامنة والعشرون، 1414هـ / 1993م.

(الْمَطْبَخُ) تشبيهًا لها باسم الآلة. واسم الآلة «يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثيّ المجرّدِ المتعدّي للدَّلالة على أداةٍ يكونُ بها الفعل كمِبْرَدٍ، ومِنشارٍ ومِكنَسَةٍ[1]». قال الفيومى: «و(المَطْبَخُ بفتح الميم والباء: موضع الطَّبْخِ، و قد تكسر الميم تشبيها باسم الآلة[2]».

ويوضح سيبويه لغة الكسر فى (الْمَطْبَخُ) فيقول: «وكذا الْمِطْبَخ والْمِرْبَد؛ بكسر الميم فيهما: اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً، ولا لكل موضع الربود؛ أي الإقامة، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له. والْمِرْبَد: مَحْبس الإبل، أو موضع يجعل فيه التمر[3]».

وقال الزبيدى: «والمَطْبَخ، كمَسْكَنٍ: موضِعُه الّذي يُطبَخ فيه. وفي التهذيب: المطبَخ: بَيْتُ الطّبَّاخ. والمِطْبَخ، بكسر الميم، قال سيبويه: ليس على الفِعْل مكاناً ولا مصدراً، ولكنَّه اسمٌ كالمِرْبد. وفي (الأَساس): والموضِع مِطْبَخ، بالكسر؛ فليُنظر هذا مع عبارة المصنّف. والمِطْبَخ كمِنْبر: آلَتُه؛ أَي الطَّبْخِ، أَو القِدْرُ ؛ لأَنّه يُطبَخ بها[4]».

---

(1) جامع الدروس العربية 204/1.

(2) المصباح المنير 2/ 368.

(3) شرح شافية ابن الحاجب 184/1.

(4) تاج العروس 298/7.

ويراجع:التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبى هلال العسكري (المتوفى: 395هـ) صـ: 174 - دار طلاس (دمشق) ط: الثانية، 1996م، وشرح شافية ابن الحاجب 184/1، 185، والمصباح المنير 368/2.

المبحث الثامن: بين المصدر واسم المكان

﴿ المُرْتَقَى ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(رَقِيَ) فِي السُّلَّمِ رُقِيًّا مِنْ بَابِ لَبِسَ، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن ﴾ [الإسراء: 93]، وَارْتَقَى فِيهِ مِثْلُهُ، وَرَقِيَ السَّطْحَ وَارْتَقَاهُ بِغَيْرِ فِي. وَمِنْهُ: لَقَدْ ارْتَقَيْتَ مُرْتَقًا صَعْبًا؛ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَالْفَتْحُ خَطَأٌ[1]».

فيقال: «ارتقى، ارتقى إلى، ارتقى على، ارتقى في يرتقي، ارْتَقِ، ارتقاءً، فهو مُرتَقٍ، والمفعول: مُرتقًى[2]». فـ(مُرْتَقَى) بضم الميم: مصدرٌ؛ أي ارْتَقَى ارتقاءً صعبًا؛ أي شديدا. وليس كما توهم البعض من كون المعنى المراد هو: أرقيتني فارتقيت مُرتقًى صعبا؛ أي محلا عسيرا؛ حيث جعل المرتقى اسم مكان[3]. فعلى كونها مصدرًا فلا تكون الميم إلا مضمومة، أما إذا أريد بها اسم المكان؛ بمعنى موضع الارتقاء؛ فيجوز ضم الميم وفتحها، وإن كان الأفصح ضمها.

قال محمد بن يوسف الصالحي الشامي: «والمرتقى: موضع الرّقي- بفتح الميم وكسرها[4]».

وهناك من جوَّزَ الحركات الثلاثة على الميم؛ قال الفيومى: «وَالْمُرْتَقَى: مَوْضِعُ الرُّقِيِّ، وَالْمِرْقَاةُ مِثْلُهُ. وَيَجُوزُ فِيهَا فَتْحُ الْمِيمِ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 196.
(2) معجم اللغة العربية المعاصرة 931/2.
(3) شرح الشفا، للملا على القارى 20/1 (بتصرف) دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1421هـ.
(4) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد 483/5.

الِارْتِقَاءِ، وَيَجُوزُ الْكَسْرُ تَشْبِيهًا بِاسْمِ الْآلَةِ كَالْمِطْهَرَةِ وَالْمِسْقَاةِ. وَأَنْكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْكَسْرَ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَرَقَا الطَّائِرُ يَرْقُو: ارْتَفَعَ فِي طَيَرَانِهِ[1]».

«والمُرْتَقَى: مفتعل من الرقي، وهو السمو والارتفاع، إما حسًّا؛ كارتقاء السلم ونحوه، وإما معنًى كالارتقاء في منازل الشرف أو الكرم[2]».

(1) المصباح المنير 236/1.

(2) شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي 226/1معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - ط الأولى 1428هـ.

المبحث التاسع: بين اسم الفاعل واسم المفعول

1 – ﴿ مُبَرْقَعٌ – مُتَبَرْقِعٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْبُرْقُعُ): خُرَيْقَةٌ تُثْقَبُ لِلْعَيْنَيْنِ تَلْبَسُهَا الدَّوَابُّ وَنِسَاءُ الْأَعْرَابِ. وَأَمَّا الْبُرْقُعَةُ بِالْهَاءِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ فَأَخَصُّ مِنْ الْبُرْقُعِ إنْ صَحَّتْ الرِّوَايَةُ. وَمِنْهُ: فَرَسٌ أَغَرُّ مُبَرْقَعٌ؛ أَيْ أَبْيَضُ جَمِيعُ وَجْهِهِ. وَمُتَبَرْقِعٌ خَطَأٌ[1]».

ذكر المُطَرِّزِى أن رواية "فَرَسٌ أَغَرُّ مُبَرْقَعٌ" هى الرواية الصحيحة، أما رواية "مُتَبَرْقِعٌ" فخطأ وذلك لأن الفعل هو (برقع) وليس تبرقع، واسم الفاعل من الفعل الأول هو: مُبَرْقِع؛ بكسر القاف واسم المفعول: مُبَرْقَع؛ بفتحها. وأما رواية (مُتَبَرْقِعٌ) فالفعل منها (تبرقع)، واسم الفاعل: مُتَبَرْقِع بكسر القاف، واسم المفعول: مُتَبَرْقَعٌ؛ بفتحها. والمعنى المراد هنا: فرسٌ أَبْيَضُ جَمِيعُ وَجْهِهِ.

قال الجوهرى: «البُرْقُعُ والبُرْقَعُ للدوابّ ولنساء الأعراب، وكذلك البرقوع..... يقال: بَرْقَعَهُ فَتَبَرْقَعَ؛ أي ألبسه البُرْقُعَ فلبِسه. والمُبَرْقَعَةُ: الشاةُ البيضاءُ الرأسِ. والمُبَرْقِعَةُ؛ بكسر القاف: غُرَّةُ الفرسِ إذا أخذتْ جميع وجهه غير أنه ينظر في سوادٍ. يقال: غُرَّةٌ مُبَرْقَعَةٌ[2]».

وقال د0 أحمد مختار عمر: «برقعَ يُبَرْقِعُ، بَرْقَعَةً، فهو مُبرقِعٌ، والمفعول مُبرقَعٌ..... تبرقعَ يتبرقع تَبَرْقُعًا، فهو مُتبرقِع[3]».

2 – ﴿ مُحْصِدٌ، مُسْتَحْصِدٌ – مُحْصَدٌ وَمُسْتَحْصَدٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ وَاسْتَحْصَدَ: حَانَ لَهُ أَنْ يُحْصَدَ، فَهُوَ مُحْصِدٌ وَمُسْتَحْصِدٌ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ خَطَأٌ[4]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 41.

(2) تاج اللغة وصحاح العربية 3/ 1184، 1185.

(3) معجم اللغة العربية المعاصرة 1/ 193.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 118.

خَطَّأَ المُطَرِّزِى (مُسْتَحْصَدًا) بفتح الصاد، ورأى أن صوابها هو الكسر؛ على كونها اسم فاعل وهذا القول أيده علماء اللغة، والعلة فى ذلك أن (استحصدَ) فعل مزيد لازم؛ فلا يأتى منه اسم مفعول. يقال: استحصدَ الزرعُ: إذا حان حصادُهُ، واستحصدَ القومُ: إذا اجتَمَعوا.

قال الخليل: «ويقال للخَلْقِ الشَديد: أَحصَدُ، فهو مُحصَدٌ، ومُستَحصِدٌ[1]».

وقال الفيومى: «وأَحْصَدَ الزرعَ؛ بالألف، واسْتَحْصَدَ: إذا حانِ حصادهُ، فهو مُحْصِدٌ، ومُسْتَحْصِدٌ بالكسر اسم فاعل[2]».

3 – ﴿ المُسَيَّبٌ – الْمُسَيِّبِ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَمِنْهُ صَبِيٌّ مُسَيَّبٌ؛ أَيْ مُهْمَلٌ لَيْسَ مَعَهُ رَقِيبٌ، وَبِهِ سُمِّيَ وَالِدُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَفِي الشُّعَرَاءِ: مُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ، وَقِيلَ: هَذَا بِالْكَسْرِ، وَالصَّوَابُ بِالْفَتْحِ[3]».

فـ(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيّب) بكسر الياء المشدّدة على الأرجح، ومنهم من يفتحها. والفتح هو الذي اشتهر على الألسنة، وكان سعيد يكره ذلك، ولذا رجِّحَ الكسر[4].

ومُسَيَّبٌ: اسْمِ الْمَفْعُول، والْمُسَيِّبِ: اسْمُ فَاعِلٍ، قَالَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ. وقيل: أَهْلُ الْعِرَاقِ يَفْتَحُونَ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَكْسِرُونَ[5].

---

(1) كتاب العين 3/ 112.

(2) المصباح المنير 1/ 138.

ويراجع: تهذيب اللغة 135/4، وديوان الأدب 436/2، والقاموس المحيط 277/1، وتاج العروس 8/ 30 ومعجم اللغة العربية المعاصرة 1/ 505.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 241.

(4) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى 20/ 39 (بتصرف).

(5) ينظر: المصباح المنير 298/1.

المبحث العاشر: القصر والمد

﴿ حِرَاءٌ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَحِرَاءٌ) بِغَيْرِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ مَكْسُورًا مَمْدُودًا، وَالْقَصْرُ خَطَأٌ: عَلَمٌ لِجَبَلٍ بِمَكَّةَ[1]». فقصر (حِرَاءٌ) لغة ضعيفة محكوم عليها بالخطأ . وتوجد لغات أخرى فى هذه الكلمة، بها بعض الأخطاء اللغوية التى وقع فيها رواة الأحاديث.

قال الخطابى: «وممَّا يُمَدُّ وهم يقصرونَهُ قولُهُ ﷺ: "اثْبُتْ حِراءُ". سمعتُ أبا عُمَر يقولُ: أصحابُ الحديث يُخْطِئونَ في هذا الاسمِ، وهو ثلاثةُ أَحْرُف في ثلاثة مواضع: يفتحونَ الحاءَ وهي مكسورةٌ، ويكسرونَ الراءَ وهي مفتوحةٌ، ويقصرونَ الأَلِفَ وهو ممدودٌ. قالَ: وإنّما هو حِراء[2]».

وقال الزمخشرى : «حَراء: من جبال مكة معروف، ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه. وللناس فيه ثلاث لحنات: يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي مَمْدُودة، ويميلونها ولا يسوغ فيها الإمالة ؛ لأن الراء سبقت الألف مفتوحة وهي حرف مكرر فقامت مقام الحرف المستعلى، ومثل رافع وراشد لا يُمال[3]».

وقال القاضى عياض: «(حراء) بِكَسْر الْحَاء أَوله مَمْدُود يصرف وَلَا يصرف وَيذكر وَيُؤَنث وَقَالَهُ بعض الروَاة بِالْفَتْح وَالْقصر وَلَا يثبت فِيهِ إِلَّا الْكسر

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 113.
(2) إصلاح غلط المحدثين، للخطابي (المتوفى: 388هـ) صـ: 45 - مؤسسة الرسالة - ط: الثانية 1405هـ/1985م.
(3) الفائق في غريب الحديث و الأثر 1/ 272.

وَالْمدّ وَهُوَ جبل بِمَكَّة مَعْرُوف قَالَ الْخطابِيّ أَصْحَاب الحَدِيث يخطئون فِي هَذَا الِاسْم فِي ثَلَاثَة مَوَاضِع يفتحون الْحَاء وَهِي مَكْسُورَة ويكسرون الرَّاء وَهِي مَفْتُوحَة ويقصرون الْأَلف وَهُوَ مَمْدُود».

فالثابت الوارد فى (حِرَاء): كسر الحاء والمد، وهو الجبل المعروف بمكة، يأتى مصروفًا وممنوعًا من الصرف، مذكرًا ومؤنثًا[1].

(1) ينظر: كتاب العين 286/3، والمقصور والممدود، لابن ولاد التميمي المصري (المتوفى: 332هـ) صـ: 39 - مطبعة ليدن، 1900م، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 90، ومشارق الأنوار 220/1 ولسان العرب 172/14، والقاموس المحيط صـ: 1644، وتاج العروس 420/37.

المبحث الحادى عشر: التصغير

1 – ﴿ الْحُدَيَّا ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْحِدَاءُ) بِالْكَسْرِ وَقَدْ يُفْتَحُ: طَائِرٌ يَصِيدُ الْجُرْذَانَ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –: لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْحِدَوِّ وَالْإِفْعَوِّ لِلْمُحْرِمِ[1]. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ: الْحُدَيَّا[2]، تَصْغِيرُ الْحِدَوِّ، لُغَةٌ فِي الْحِدَاءِ. وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ لِهَذَا الطَّائِرِ: الْحُدَيَّا، وَيَجْمَعُونَهُ: الْحَدَاوِي. قَالَ: وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ[3]».

فـ(الْحِدَاءُ) بكسر الحاء وفتحها، ويقال أيضًا: الْحِدَوّ؛ بمعنى: طَائِرٌ يَصِيدُ الْجُرْذَانَ، أما ما روى عن أهل الحجاز من قولهم: الْحُدَيَّا؛ فخطأ، وقد أكد ذلك وعضده ما ورد فى بطون كتب اللغة والمعاجم، من ذلك قول الأزهرى: «قَالَ: و(الحَدَأُ) مقصورٌ بِفَتْح الْحَاء: شبه فأس يُنْقر بِهِ الْحِجَارَة وَهُوَ محدد الطّرف..... وَقَالَ ابْن السّكيت: تَقول: هِيَ الحِدَأَةُ، والجميع: الحِدَأُ؛ مكسورُ الأوّل مهموزٌ، وَلَا تَقل: حَدَأَةٌ، قَالَ: وَتقول فِي هَذِه الْكَلِمَة: حِدَأَ حِدَأَ وراءَك بندقَةٌ. قَالَ: وَهُوَ ترخيمُ حدأة. قَالَ: وَزعم ابنُ الْكَلْبِيّ عَن الشَّرْقِي أَن حِدَأةً، وبندقَةً: قبيلتان من الْيمن، وَالْقَوْل هُوَ الأَوَّل..... وَقَالَ أَبُو حَاتِم: أهل الْحجاز يُخْطِئُون فَيَقُولُونَ لهَذَا الطائِر: الحُدَيّا، وَهُوَ خَطَأٌ، ويجمعونه: الحَدَادِي، وَهُوَ خطأ. قلتُ: ورُوِي عَن ابْن عَبَّاس أَنه

(1) ينظر: غريب الحديث، لابن الجوزي 197/1، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لمحمد بن عبد الحق اليفرني (المتوفى 625 هـ) 398/1 - مكتبة العبيكان – ط: الأولى، 2001 م، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري 4/ 196.

(2) ينظر: صحيح البخاري 5/ 42.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 105.

قَالَ: لَا بَأْس بقتل الحِدَوْ والأَفْعَوْ للمُحْرِم، وكأنّها لُغَة فِي الحِدَإ، والحُدَيَّا تَصْغِير الحَدَوْ[1]».

ويؤكد صدق ذلك أيضًا أن «(الحُدَيّا) بالتصغير: الاسم من التحدي. يقال: حُدَيّاك بهذا الأمر: أي ابرز لي فيه وجارِني[2]».

3 - ﴿ عُشَيَّة – عُشَيشِيَة – عُشَيِّيَان ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الْعَشِيُّ): مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ آخِر النَّهَارِ، وَعَنْ الْأَزْهَرِيِّ صَلَاتَا الْعَشِيِّ: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ. وَفِي حَدِيثِ أُنَيْسٍ: "فَأَقْبَلْتُ عَشِيَّةً"؛ أَيْ عِشَاءً، وَهُوَ مِنْ شَوَاذِّ التَّصْغِيرِ وَتَرْكُ الْيَاء الْأَخِيرَةِ خَطَأٌ[3]».

فترك الياء الأخيرة فى (عَشِيَّة) خطأ؛ فلا يقال: (عَشْيَة)، وهذا ثابت ومؤكد فى كتب اللغة.

وقد اخْتُلِفَ فى تصغير (عَشِيَّة)، وهو مما يُحقرُ علَى غيرِ بناءِ مكبرِهِ؛ فـ«يجوز في تصغير عَشيّة: عُشَيَّة، وعُشَيشِيَة[4]». لكن الأزهرى يرى أن كلام العرب على (عُشَيشِية) فقط، وهذا نادرٌ، وَوَرَدَ على غير قياس0 أما (عُشْيَة) فتصغير عَشْوة، وهذا للتفريق بين العُشَيَّة والعَشْوَة فى التصغير.

قال الأزهرى: «قلت: كَلَام الْعَرَب فِي تَصْغِير عَشِيَّة: عُشَيشية، جَاءَ نَادرا على غير قِيَاس. وَلم أسمع عُشَيَّة فِي تَصْغِير عشِيّة، وَذَلِكَ أَن عُشْيَة

(1) تهذيب اللغة 5/ 122.
ويراجع أيضًا: لسان العرب 1/ 54، وتاج العروس 1/ 189.
(2) شمس العلوم 3/ 1362.
(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 316، 317.
(4) العين 2/ 188.

تَصْغِير العَشْوة: وَهِي أوَّل ظلمَة اللَّيْل، فأرادوا أَن يفرقُوا بَين تَصْغِير العَشِيَّة وتصغير العَشْوة[1]».

و«حكى عَن ثَعْلَب: أَتَيْته عُشَيْشَةً، وعُشَيْشِيانا، وعُشَيِّيَانا[2]».

وهذه صور للتصغير لا توافق القياس.

(1) تهذيب اللغة 3/ 38، 39.

(2) المحكم والمحيط الأعظم 2/ 287.

ويراجع: الأصول في النحو، لابن السراج (المتوفى: 316هـ) 3/ 62 - مؤسسة الرسالة (بيروت)، والمحكم والمحيط الأعظم 2/ 286، 287، وشرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (المتوفى: 702 هـ) 143/5 - دار النوادر (سوريا) ط: الثانية، 1430هـ/2009م، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) 2/ 674 - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) ط: الأولى 1424هـ/2004م، والقاموس المحيط صـ: 1311، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطى (المتوفى 911هـ) 3/ 389 - المكتبة التوفيقية (مصر) .

المبحث الثانى عشر: النسب

1 – ﴿ رِبَوِّى ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(رَبَا) الْمَالُ: زَادَ، وَمِنْهُ الرِّبَا. وَقَوْلُ الْخُدْرِيِّ: "التَّمْرُ رِبًا وَالدَّرَاهِمُ كَذَلِكَ" أَرَادَ أَنَّهُمَا مِنْ أَمْوَالِ الرِّبَا. وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ: رِبَوِيٌّ؛ بِكَسْرِ الرَّاءِ. وَمِنْهُ الْأَشْيَاءُ الرِّبَوِيَّةُ، وَفَتْحُ الرَّاءِ خَطَأٌ[1]».

ففتح الراء فى الاسم المنسوب (رِبَوِّى) خطأ، والمُطَرِّزِى هو أول من ذكر ذلك، وعنه نقل علماء اللغة وغيرهم. قال الفيومى: «الرِّبَا: الفضل والزيادة، وهو مقصور على الأشهر، ويثنى: (رِبَوَان) بالواو على الأصل، وقد يقال: (رِبَيَانِ) على التخفيف. وينسب إليه على لفظه فيقال: (رِبَوِيٌّ)... وزاد المُطَرِّزِى فقال: الفتح في النسبة خطأ[2]».

وقال ابن نجيم المصري: «وَ(الرِّبَا) بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحُهَا خَطَأٌ. وَفِي الْمِصْبَاحِ: الرِّبَا: الْفَضْلُ وَالزِّيَادَةُ، وَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَيُثَنَّى: رِبَوَانِ؛ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ يُقَالُ: رِبَيَانِ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ فَيُقَالُ: رِبَوِيٌّ. قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ. وَزَادَ الْمُطَرِّزِيُّ فَقَالَ: الْفَتْحُ فِي النِّسْبَةِ خَطَأٌ. اهـ[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 182.

(2) المصباح المنير 1/ 217.

(3) البحر الرائق شرح كنز الدقائق 6/ 135.

ويراجع: البحر الرائق 6/ 135، وتاج العروس 121/38، 122، واللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني بن طالب الغنيمي (المتوفى: 1298هـ) صـ: 128، المكتبة العلمية (بيروت).

2 – ﴿ أُفُقِىّ ﴾

قال المُطَرِّزِى: « أُفُقٌ: وَاحِدُ آفَاقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَهِيَ نَوَاحِيهَا. وَقَوْلُهُمْ: "وَرَدَ آفَاقِيَّ مَكَّةَ" يَعْنُونَ بِهِ: مَنْ هُوَ خَارِجَ الْمَوَاقِيتِ. وَالصَّوَابُ: أُفُقِيٌّ. وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ وَابْنِ السِّكِّيتِ: وَأَحْسَبُه بِفَتْحَتَيْنِ[1]».

(الآفاق) جمع (الأُفُق) بمعنى النواحي، وينسب إليها فيقال: (أُفُقِىّ) بضم الهمزة والفاء، وروى أيضًا:

(أَفَقِىّ) بفتح الهمزة والفاء، وهما لغتان واردتان، لكن اللغة الأولى هى الموافقة للقياس، وهى اللغة المشهورة المعروفة. وقد نسب إلى المفرد هنا – أى إلى لفظ (الأُفُق) – ولم ينسب إلى الجمع – أى إلى (الآفاق) – لأن النسَب للمفرد هُوَ الأصلُ فِي القَواعِدِ.

قال سيبويه: «وقالوا في الأفق: أُفُقِيٌّ، ومن العرب من يقول: أُفْقِيٌّ؛ فهو على القياس[2]».

وقال ابن يعيش: «وقد جاء عنهم من الشاذ أكثرُ ممّا ذكر. قالوا في النسب إلى (الأُفُق): (أَفَقيّ) بالفتح، لأنّ (فُعْلًا)، و(فَعَلاً) يجتمعان كثيرًا كـ(عُجْمٍ)، و(عَجَمٍ)، وَ(عُرْبٍ)، و(عَرَبٍ). وقد قالوا: (أُفْقيّ) بالضمّ في الهمزة وسكون الفاءَ، وهو قياسٌ؛ لأنّ (فُعُلًا) يجوز أن يسكن ثانيه قياسًا مطّرِدًا[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 26.

(2) الكتاب، لسيبويه (المتوفى: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون 336/3 - مكتبة الخانجي (القاهرة) ط: الثالثة، 1408هـ / 1988م.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش (المتوفى: 643هـ) 479/3- دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى 1422هـ / 2001م.

وينسب إلى الجمع بلفظه فى حالة واحدة، وهى إذا سمى بلفظ الجمع. وعلى هذا فقولنا: "الآفَاقِي" فمنكر وخطأ، وهو ما ذكره المطرزى فى قوله السابق.

قال محمد بن علي الإثيوبي الوَلَّوِي: و«(الآفَاق) بالمدّ: جمع (أُفُق) بضمتين: الناحية من الأرض، ومن السماء، والنسبة إليه: أُفُقيّ؛ ردًّا إلى الواحد، وربمّا قيل: أَفَقيّ –بفتحتين– تخفيفًا على غير قياس، حكاهما ابن السكّيت وغيره، ولفظه: رجل أُفُقيّ –أي بضمتين–، وأَفَقيّ –أي بفتحتين: منسوب إلى الآفَاق، ولا ينسب إلى الآفاق على لفظها؛ فلا يقال: آفاقيّ؛ لأنّ القاعدة أنه إذا نُسب إلى الجمع يردّ إلى واحده، إن لم يكن مسمى به، ككلابيّ، وأنماريّ، وأنصاريّ، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في "الخلاصة" بقوله:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلجَمعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ[1]».

(1) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى 20/ 279.

ويراجع فى هذا أيضًا: الفروع، لشمس الدين المقدسي الرامينى (المتوفى: 763هـ) 302/5 - مؤسسة الرسالة ط الأولى، 1424هـ/2003م، والمصباح المنير 16،17/1، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لبداماد أفندي (المتوفى: 1078هـ) 264/1 - دار إحياء التراث العربي، وحاشية الخلوتي على منتهى الإرادات لمحمد بن أحمد البهوتي (المتوفى: 1088هـ) 2/ 302 - دار النوادر (سوريا) ط: الأولى، 1432هـ /2011م، وتاج العروس 12،13/25.

المبحث الثالث عشر: اسم الهيئة

﴿ الذِّبْحَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(الذَّبَائِحُ):جَمْعُ ذَبِيحَةٍ:وَهِيَ اسْمُ مَا يُذْبَحُ كَالذِّبْحِ. وَقَوْلُهُ: «إذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبِيحَةَ» خَطَأٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: الذِّبْحَةُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَالَةُ أَوْ الْهَيْئَةُ. وَالذَّبْحُ: قَطْعُ الْأَوْدَاجِ وَذَلِكَ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَنَحْوِهِمَا. وَعَنْ اللَّيْثِ:الذَّبْحُ: قَطْعُ الْحُلْقُومِ مِنْ بَاطِنٍ عِنْدَ النَّصِيلِ، وَهُوَ أَظْهَرُ وَأَسْلَمُ[1]».

فالذَّبِيحَةَ فى قوله ﷺ: «إذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبِيحَةَ» خطأ، والصواب (الذِّبْحَةُ)؛ لأن المراد هنا بيان حَالَة أَوْ هَيْئَة الذبح، يثبت ذلك ويعضده قول الخطابى: «قالَ أبو سُليمان: فأمّا قولُهُ – عليه السلامُ –: "مَنْ خرجَ من الطاعة فماتَ فميتَتُهُ جاهِلِيّةٌ"، فهي مكسورةُ الميم، يعني: الحال التي ماتَ عليها. يُقالُ: ماتَ فُلانٌ ميتَةً حَسَنَةً، وماتَ ميتَةً سيِّئَةً. كما قالوا: فُلانٌ حَسَنُ القِعْدَةِ والجِلْسَةِ والرِّكبَةِ والمِشْيَةِ والسيرةِ والنيمَة، يُرادُ بها الحالُ والهيئةُ. ومِثْلُهُ قولُهُ ﷺ: "إذا ذَبَحْتُم فأَحْسِنوا الذِّبْحَةَ، وإذا قَتَلْتُم فأحسِنوا القِتْلَةَ[2]". وأَمّا الذَّبْحةُ والقَتْلةُ – مفتُوحَتَيْن – فالمَرَّةُ الواحدةُ من الفِعْلِ[1]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 173.

(2) النص الصحيح للحديث هو: " عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وليُحِدَّ أَحَدُكُمْ إِذَا ذَبَحَ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ» السنن الكبرى، للبيهقى (المتوفى: 458هـ) 354/4 - مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد - ط:

وقول الخطابى أيضًا: «ومثله قوله ﷺ: "إذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحة، وإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة". فأما القَتْلة والذَّبْحة مفتوحتين، فالمرة الواحدة من الفعل[2]». وقول نجم الدين النسفي: «وَقَوْلُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: «إنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْإِحْسَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ – بِكَسْرِ الْقَافِ–، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ» بِكَسْرِ الذَّالِ، وَهِيَ لِلْحَالَةِ[3]».

«والذبح: قطع الأوداج، وهي جمع الودج: وهو عرق في العنق، وهما ودجان[4]».

الأولى، 1344هـ، وشعب الإيمان، لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقي 418/13 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1410هـ.

(1) إصلاح غلط المحدثين صـ: 20، 21.

(2) غريب الحديث، للخطابي (المتوفى: 388هـ) 220/3 - دار الفكر (دمشق) 1402هـ/1982م.

(3) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ 101،102.

(4) أنيس الفقهاء صـ: 103.

المبحث الرابع عشر: القلب المكانى

﴿ لَزِجَ – زَلَجَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «لَزِجَ الشَّيْءُ : إِذَا كَانَ يَتَمَدَّدُ وَلَا يَنْقَطِعُ. وَعَنْ الْحَلْوَائِيِّ: الْبَلْغَمُ: لَزِجٌ دَسِمٌ لَا يُمَازِجُهُ نَجَاسَةٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا تَعْلَقُ بِهِ نَجَاسَةٌ لِلْزُوجَتِهِ. وَتَقْدِيمُ الزَّايِ خَطَأٌ[1]».

(لَزَجَ) فعل على وزن (فَعَلَ) بمعنى: التمدد وعدم الانقطاع. أما قولنا (زَلَجَ) على وزن (عَفَلَ) بتقديم عين الكلمة على فائها؛ فمعناه: سُرْعةُ ذَهابِ الشَيءِ ومُضِيهُ. ويترتب على ذلك أن بطلان قول من قال بأن (زَلَجَ) بمعنى (لَزَجَ)، وأن ما حدث هو مجرد تقديم عين الكلمة على فائها؛ فهما متغايران فى المعنى. وهو ما ثبت فى المعاجم اللغوية.

قال الخليل: «لزج: يقال: أكَلْتُ شيئاً فلَزِجَ بإصْبَعي (لَزَجاً): عَلِقَ به، وزَبيبَةٌ لَزِجَةٌ[2]».

وقال الخليل أيضًا: «(الزَّلْج) مجزومٌ: سُرْعةُ ذَهابِ الشَيءِ ومُضِيهُ. يقال: زَلَجَتِ النّاقة تزْلِجُ؛ أي أَسْرَعَتْ كأنَّها لا تُحَرِّكُ قَوائِمَها من سُرْعتِها[3]».

وقال ابن دريد: «ولَزَجَ الشَّيْءُ يلزجُ لزجا: إذا تمطط وتمدد نَحْو الخطمي والبزر وَمَا أشبهه، فَهُوَ لازج ومتلزج[4]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 424.

(2) كتاب العين 6/ 69.

(3) المصدر نفسه.

(4) جمهرة اللغة 472/1.

ويراجع: تهذيب اللغة 10/ 327، والقاموس المحيط صـ: 204.

وقال ابن دريد أيضًا: «والزلج: السرعة فِي الْمَشْي وَغَيره..... وَبِه سمي مزلاج الْبَاب: وَهِي الْخَشَبَة الَّتِي يغلق بهَا؛ سميت بذلك لسرعة انزلاجها[1]».

(1) جمهرة اللغة 1/ 472.

المبحث الخامس عشر: التذكير والتأنيث

﴿ سُجِّرَتْ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(سَجَرَ) التَّنُّورَ: مَلَأَهُ سُجُورًا وَهُوَ وَقُودُهُ، وَسَجَرَهُ أَيْضًا: أَوْقَدَهُ بِالْمِسْجَرَةِ وَهِيَ الْمِسْعَرُ مِنْ بَابِ طَلَبَ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «فَإِنَّهَا تُسْجَرُ فِيهَا نَارُ جَهَنَّمَ»[1]؛ أَيْ تُوقَدُ. وَقَوْلُهُ فِي الْغَصْبِ: "جَاءَ إِلَى تَنُّورِ رَءَّاس وَقَدْ سُجِّرَتْ" بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَالصَّوَابُ: تَرْكُ التَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّنُّورَ مُذَكَّرٌ[2]».

فترك تاء التأنيث فى (سُجِّرَتْ) فى قوله: «جَاءَ إِلَى تَنُّورِ رَءَّاس وَقَدْ سُجِّرَتْ" هو الصواب؛ لأن الضمير هنا يعود على مذكر لا مؤنث، وهو التنور.

---

(1) ينظر: مسند السراج، لأبى العباس محمد بن مهران النيسابوري، المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: 313هـ) صـ: 463 - إدارة العلوم الأثرية، بفيصل آباد (باكستان) 1423هـ/2002م، والمعجم الكبير، للطبراني 288/8.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 218، 219.

الفصل الثالث: الأخطاء والتصويبات النحوية

المبحث الأول: العدد

﴿ ثَمَانِيَةُ – ثَمَان ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَالَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ: وَتَقُولُ ثَمَانِيَةُ رِجَالٍ، وَثَمَانِي نِسْوَةٍ. وَلَا يُقَالُ: ثَمَانٌ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَهِيَ لَهَا ثَمَانُ[1]

فَقَدْ أَنْكَرَهُ؛ يَعْنِي: الْأَصْمَعِيُّ. وَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ، وَعَلَى ذَا مَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ إنْ شِئْت كَذَا وَإِنْ شِئْتَ ثَمَانًا" خَطَأٌ. وَعُذْرُهُمْ فِي هَذَا: أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْهُ حَالَةَ التَّنْوِينِ بِلَا يَاءٍ ظَنُّوا أَنَّ النُّونَ مُتَعَقِّبُ الْإِعْرَابِ فَأَعْرَبُوا، وَهُوَ مِنْ الضَّرُورَاتِ الْقَبِيحَةِ فَلَا يُسْتَعْمَلُ حَالَةَ الِاخْتِيَارِ[2]».

«إذا كان (ثمان) عددًا مفردًا غير مضاف، والمعدود مذكر، لزمته الياء والتاء –أيضا– وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله؛ نحو: المسافرون من الرجال ثمانية، كان المسافرون من الرجال ثمانية أنسب من الرجال بثمانية . فإن كان المعدود مؤنثا فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص؛ نحو: اشتهر من الشاعرات ثمان، اكتفيت من الشاعرات بثمان، عرفت من الشاعرات ثمانيًا، أو ثماني؛ بالتنوين وعدمه فالتنوين على اعتبار كلمة (ثمانيا) اسمًا منقوصًا منصرفًا، وعدم التنوين على اعتباره اسمًا ممنوعًا من الصرف يشبه: "غوان" بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء؛ كقوله الشاعر:

---

(1) هذا البيت من بحر الرجز، ولم أعثر على قائله.

ينظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) 291/2 - جامعة أم القرى (مكة المكرمة) ط: الأولى، 1420هـ، وخزانة الأدب، للبغدادى (المتوفى: 1093هـ) 7/ 340 - دار ومكتبة الهلال (بيروت) ط: الأولى، 1987م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 69.

لها ثنايا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ[1]».

قال العلامة الخضري فى العدد (ثمانية): «إذا لم تركب فإن أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف؛ كثماني نسوة؛ فيقدر عليها الضم والكسر، ويظهر الفتح كالمنقوص، أو إلى مذكر فبالتاء لا غير؛ كثمانية رجال، وكذا إن لم تضف والمعدود مذكر فإن كان مؤنثاً فالكثير إجراؤها كالمنقوص؛ كجاءني من النساء ثمانٍ، ومررت بثمان، ورأيت ثمانياً؛ بالتنوين؛ لأنه مصروف كما مر. ويقال: رأيت ثماني؛ بلا تنوين؛ لشبهها بجوار لفظاً ومعنًى، ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله:

لها ثنايا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ[2]».

فالعدد (ثمانية) من الأعداد التى تخالف المعدود فى التذكير والتأنيث؛ فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث، وعند تذكيره يعامل معاملة المنقوص؛ فتحذف ياؤه وينون بالكسر فى حالتى الرفع والجر، وأما فى حالة النصب فتبقى الياء كما هى، منونة أو غير منونة، وذلك إذا كان مفردًا غير مضاف والمعدود مؤنثاً.

ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون، وهو ما أنكره الأصمعى؛ كقول الشاعر :

لها ثنايا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ[3].

---

(1) النحو الوافى، لعباس حسن 537/4، هامش رقم (1) دار المعارف – ط: الخامسة عشرة.

(2) حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد الخضرى 2/ 141، 142 - المطبعة الميمنية بمصر، 1312هـ.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) 403/2 هجر للطباعة والنشر– ط: الأولى، 1410هـ/1990م، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبى حيان الأندلسي 327،328/9 - دار كنوز إشبيليا – ط: الأولى، وتاج العروس 34/ 335، 336.

المبحث الثانى: ما لا ينصرف

﴿ مَثْنَى ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَمَثْنَى): مَعْدُولٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى هَذَا الْمُكَرَّرِ فَلَا يَجُوزُ تَكْرِيرُهُ. وَقَوْلُهُ: "الْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى" تَكْرِيرٌ لِلَّفْظِ لَا لِلْمَعْنَى. (وَقَوْلُهُمْ: "الْمَثْنَى أَحْوَطُ"؛ أَيْ الِاثْنَانِ خَطَأٌ[1])».

فكلمة (مَثْنَى) معدولة عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، ولا تدخل عليها (الـ) التعريفية. وكذلك لا تكرر فإن تكررت فالتكرار يكون تأكيدًا للفظ لا إضافة فى المعنى.

قال المرادى: «أما المعدول في العدد في مفعل أو فعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد؛ فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، ومثنى وثُناء معدولان عن اثنين اثنين وكذا سائرها. وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتًا نحو: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ ﴾[فاطر/ 1]، وإما حالًا نحو: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ ﴾[النساء / 3]، وإما خبرا نحو: "صلاة الليل مثنى مثنى[2]"، ولا تدخلها أل. قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة. وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى. أما في اللفظ

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 70.

(2) صحيح مسلم 1/ 516.

فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان[1]».

وقال الزجاج: «وقوله – عزَّ وجلَّ –: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ بدل من ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾ ومعناه: اثنين اثنين، وثلاثاً ثَلاثاً، وأربعاً أرْبعاً. إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما، وهي أنه اجتمع فيه علتان: أنَّه معدُول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاثٍ، وأنه عدل عن تأنيثٍ. قال أصحابنا: إنه اجتمع فيه عِلتان: أنه عُدل عن تأنيث، وأنه نكرة. والنكرة أصل للأسماء بهذا كان ينبغي أن نخففه؛ لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعاً. وقال غيرهم: هو معرفة وهذا محال؛ لأنه صفة للنكرة، قال اللَّه – جلَّ وعزَّ –: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فهذا مُحال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة وإنما معناه: أولي أجنحة ثَلاثةً ثَلاثَةً وأرْبعةً أربعة[2]».

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبى محمد بدر الدين المرادي (المتوفى: 749هـ) 1195/3 - دار الفكر العربي - ط: الأولى، 1428هـ / 2008م.

(2) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (المتوفى: 311هـ) 9/2 - عالم الكتب (بيروت) ط: الأولى 1408هـ 1988م.

ويراجع: الأصول في النحو 2/ 88، والعدد فى اللغة، لابن سيده (المتوفى: 458هـ) صـ: 32 – ط: الأولى، 1413هـ/1993م، وشرح ألفية ابن مالك، للشاطبي 597/5، واللباب علل البناء والإعراب 514/1.

المبحث الثالث: تعريف المعرف

1 – ﴿ الرَّمَضَانُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا بَعْدَهُ»[1]. وَأَمَّا تَعْلِيلُهُمْ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ فَعَلِيلٌ وَالرَّمَضَانُ خَطَأٌ[2].

تذكر كلمة (رمضان) فى بعض كتب الحديث مقترنة بـ(ال) التعريفية، من ذلك قول بدر الدين العينى: " رمض يومُنا – بالكسْر– يَرْمَضُ رَمْضًا: اشتد حره، ورَمَضَتْ قدمُه من الرمضَاء: أي احترقت، ومنه اشتقاق الرمضان[3]». وقول أبى عمر يوسف القرطبي: «وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَصِحَّ مِنْ مَرَضِهِ حَتَّى دخل الرمضان المقبل[4]».

فـ«يَجْرِي عَلَى أَلْسُنِ الْفُقَهَاءِ: الرَّمَضَانُ الْأَوَّلُ، وَالرَّمَضَانُ الثَّانِي؛ مُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَإِنَّهُ اسْمُ عَلَمٍ لِهَذَا الشَّهْرِ وَالْأَعْلَامُ مَعَارِفُ بِأَنْفُسِهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِهَا بِمَا تُعَرَّفُ بِهِ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ[5]».

---

(1) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (المتوفى: 321هـ) 119/6 - مؤسسة الرسالة – ط: الأولى 1415هـ.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 198.

(3) شرح سنن أبي داود، للعيني 3/ 35.

(4) الاستذكار، لأبى عمر يوسف النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) 367/3 - دار الكتب العلمية (بيروت) ط: الأولى، 1421هـ / 2000م.

ويراجع أيضًا: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبى بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ) 87/2 - دار الكتب العلمية – ط: الثانية، 1406هـ/1986م، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) 314/1 - المطبعة الكبرى الأميرية (القاهرة) ط: الأولى 1313هـ، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري 1/ 75، والفتاوى الهندية 196/1.

(5) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 27.

قال الدكتور جواد علي: «ومن ضمنها (المحرم) وقد دخلت (ال) على هذه اللفظة لتخصيصها وجعلها علمية خاصة بهذا الشهر، وإلا دخلت على الشهور الأخرى العلمية؛ مثل: رجب، وشعبان، ورمضان وصفر؛ فلا يقال فيها: الرجب، والشعبان، والرمضان، والصفر، بل يقال: قدم شهر رجب[1]».

2 – ﴿ كُنَاسَةُ كُوفَانَ – الكُنَاسَةُ الكُوفَانَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: « وَالْكُنَاسَةُ: الْكُسَاحَةُ وَمَوْضِعُهَا أَيْضًا؛ وَبِهَا سُمِّيَتْ (كُنَاسَةُ كُوفَانَ): وَهِيَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ الْكُوفَةِ قُتِلَ بِهَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – وَهِيَ الْمُرَادَةُ فِي الْإِجَارَاتِ وَالْكَفَالَةِ. وَالصَّوَابُ تَرْكُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ[2]».

فترك حرف التعريف (الـ) فى (كُنَاسَةُ كُوفَانَ) هو الصواب، أى فى حالة إضافة كناسة إلى كوفان، ومن هنا فلا يقال: "الكُنَاسَةُ الكُوفَانَ"، وهو مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ الْكُوفَةِ.

قال ياقوت الحموى: «الكُنَاسَةُ: بالضم. والكنس: كسح ما على وجه الأرض من القمام، والكناسة ملقى ذلك: وهي محلة بالكوفة عندها واقع يوسف بن عمر الثّقفي زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عليه السلام[3]».

---

(1) المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، د0جواد علي (المتوفى: 1408هـ) 16/ 113 - دار الساقي ط: الرابعة، 1422هـ/ 2001م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 417.

(3) معجم البلدان 4/ 481.

المبحث الرابع: بين البناء المعلوم والبناء للمجهول

1 – ﴿ اسْتَقْتَلَ – اسْتُقْتِلَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَتَلَهُ قَتْلًا، وَالْقَتْلَةُ الْمَرَّة، وَبِالْكَسْرِ الْهَيْئَة وَالْحَالَة، وَالْقَتْلَى: جَمْعُ قَتِيلٍ، وَقَاتَلَهُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا، وَالْمُقَاتِلَةُ: الْمُقَاتِلُونَ، وَالْهَاء لِلتَّأْنِيثِ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ، وَالْوَاحِدُ مُقَاتِلٌ، وَبِهِ سُمِّيَ: مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيّ؛ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ..... وَاسْتَقْتَلَ الرَّجُلُ: أَسْلَمَ نَفْسَهُ لِلْقَتْلِ وَوَطَّنَهَا وَلَمْ يُبَالِ بِالْمَوْتِ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ جَعْفَرٍ الطَّيَّارِ: "أَنَّهُ لَمَّا اسْتَقْتَلَ يَوْمَ مُؤْتَةَ عَقَرَ فَرَسَهُ" وَضَمُّ التَّاءِ خَطَأٌ[1]».

(اسْتَقْتَلَ) فعل مبنى للمعلوم مفتوح التاء، أما ضمها على اعتبار كون الفعل مبنيًا للمجهول فغير جائز. يقال: « اسْتَقْتَلَ الشَّخصُ: استسلم للقَتْل، أو عَرَّضَ نفسَهُ للقَتْل مروءة، ولم يبال بالقتل لشجاعته. اسْتَقْتَلَ في الأمر: اشْتَدَّ فيه وأمْعَنَ، جَدّ فيه، استمات، استبسل، لم يبالِ بالقتل، إيمانه بعدل قضيَّته جعله يستقتل في الدِّفاع عنها[2]». قال الجوهرى: «واسْتَقْتَلَ: أي اسْتماتَ[3]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 372.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة 1774/3.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية 1798/5.

ويراجع: ديوان الأدب 434/2، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ) صـ: 101، 102 - مكتبة الخانجي (القاهرة) ط: الأولى، 1407هـ/1987م، والقاموس المحيط صـ: 1352، وتاج العروس 231/30.

2 – ﴿ أَزْحَفَ – أُزْحِفَ ﴾

قال المُطَرِّزِى:«"إِنْ أُزْحِفَ عَلِيَّ مِنْهَا شَيْءٌ" بِالضَّمِّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالصَّوَابُ: الْفَتْحُ. يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ وَأَزْحَفَ: إِذَا أَعْيَا حَتَّى جَرَّ فِرْسِنَهُ. وَهَذَا اللَّحْنُ وَقَعَ فِي الْفَائِقِ أَيْضًا[1]».

يرى المطرزى أن فتح ألف (أَزْحَفَ) هو الصواب، أما ضمها فهو خطأ وغير موافق للصواب وهو ما أثبته اللغويون، وعضَّدَهُ المحدّثون، باستثناء الخطابى الذى رأى أن الأجود ضمّ الألف؛ أي علي البناء للمفعول. يقال: زَحَفَ البعير: إذا قام منْ الإعياء، وأَزْحَفَهُ السير.

قال الخطابى: «في قصة سَوْق الهدي: أن الأسلمي قال: "أرأيت إن أُزْحِفَ عليَّ منها شيء؟ قال: "تنحرها ثم تصبغ نعلها في دمها، ثم اضربها على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت، ولا أحد من أهل رفقتك". يرويه المحدثون: أَزْحَفَ، والأجود أن يقال: أُزْحِفَ؛ مضمومة الألف. يقال: زَحَف البعيرُ: إذا قامَ من الإعياء وأَزْحَفَهُ السفر، وإنما منعه وأهل رفقته أن يأكلوا منها؛ لئلا يتخذوه ذريعة إلى نحرها[2]».

ويوضح الإمام النووى تلك المسألة وآراء العلماء فيها، مجوزًا الرأيين معًا؛ فيقول: «قَوْلُهُ: "وَانْطَلَقَ بِبَدَنَةٍ يَسُوقُهَا فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ[3]" هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الزَّايِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، هَذَا رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ. قَالَ: وَصَوَابُهُ وَالْأَجْوَدُ: (فَأُزْحِفَتْ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ. يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ: إِذَا قَامَ وَأَزْحَفَهُ. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ:

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 207.

(2) غريب الحديث للخطابي 246/3.

(3) صحيح مسلم 962/2.

يُقَالُ: أَزْحَفَ الْبَعِيرُ، وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ؛ بِالْأَلِفِ فِيهِمَا. وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ، وَأَزْحَفُ لُغَتَانِ وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ، وَأَزْحَفَ الرَّجُلُ: وَقَفَ بَعِيرُهُ. فَحَصَلَ أَنَّ إِنْكَارَ الْخَطَّابِيِّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ بَلِ الْجَمِيعُ جَائِزٌ. وَمَعْنَى أزحف: وقف من الكلال والإعياء[1]».

وببحثنا فى كتب اللغة تبين أن ما قاله المُطَرِّزِى منْ فتح ألف (أَزْحَفَ) هو ما أثبته اللغويون، فلا وجه لما قاله الخطّابيّ من أن الأجود أن يقال: أُزْحِفَ؛ مضمومة الألف.

قال الأزهرى: «وَيُقَال أَزْحَفَ البَعِيرُ: إِذا أَعْيَا فَقامَ على صَاحِبِه[2]».

(1) شرح النووي على مسلم 76/9.

(2) تهذيب اللغة 215/4.

ويراجع: إصلاح غلط المحدثين صـ: 51، والمخصص 97/4، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار 314/1 وغريب الحديث، لابن الجوزي 433/1، والنهاية في غريب الحديث والأثر 298/2، والمصباح المنير 252/1، وتاج العروس 373/23، وعون المعبود 125/5، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى 173/35.

المبحث الخامس: المتعدى واللازم

1 – ﴿ يُمْسِكُ – يَسْتَمْسِكُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَقَوْلُهُمْ: "لَا يَسْتَمْسِكُ بَوْلَهُ: بِمَعْنَى لَا يُمْسِكُهُ" خَطَأٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: بَوْلُهُ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَازِمٌ كَمَا تَرَى[1]».

فاستخدام الفعل (يَسْتَمْسِكُ) بمعنى الفعل(يُمْسِكُ) خطأ؛ لأن (يُمْسِكُ) فعل متعدٍ، أما (يَسْتَمْسِكُ) فهو فعل لازم. و(يُمْسِكُ) فعل مضارع من الفعل الماضى (أَمْسَكَ)، وهو يتعدى بنفسه أو بحرف الجر؛ فيقال: «أَمْسَكْتُ عَنْ الْأَمْرِ: كَفَفْتُ عَنْهُ، وَأَمْسَكْتُ الْمَتَاعَ عَلَى نَفْسِي: حَبَسْتُهُ وَأَمْسَكَ اللَّهُ الْغَيْثَ: حَبَسَهُ وَمَنَعَ نُزُولَهُ[2]».

وأما الفعل (يَسْتَمْسِكُ)؛ فيقال: «اسْتَمْسَكَ الْبَوْلُ: انْحَبَسَ. وَالْبَوْلُ لَا يَسْتَمْسِكُ: لَا يَنْحَبِسُ بَلْ يَقْطُرُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. وَاسْتَمْسَكَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ: اسْتَطَاعَ الرُّكُوبَ[3]».

2 – ﴿ أَكْثَبُوكُمْ – كَثَبُوكُمْ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «"إِذَا كَثَبُوكُمْ" هَكَذَا فِي نُسْخَةٍ سَمَاعِيٍّ، وَالصَّوَابُ: أَكْثَبُوكُمْ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ فَارْمِهِ؛ أَيْ دَنَا مِنْكَ وَأَمْكَنَكَ، وَمِنْهُ: رَمَاهُ مِنْ كَثَبٍ. فأَكْثَبُوكُم مأخوذٌ من: أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ فَارْمِهِ؛ أَيْ دَنَا مِنْكَ وَأَمْكَنَك، وعلى هذا فراوية "إِذَا كَثَبُوكُمْ" فخطأ؛ وذلك لأنه أسقط همزة التعدية الموجودة فيما أُخِذَ واشتق منه[4]».

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 441.

(2) المصباح المنير 2/ 573.

(3) المصدر نفسه.

ويراجع: المحكم والمحيط الأعظم 735/6، وتاج العروس333/27.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 401.

قال ابن الأثير: «فِي حَدِيثِ بَدْرٍ: «إنْ أَكْثَبَكم القَوْمُ فانْبِلوهُم»[1]. وَفِي رِوَايَةٍ «إذَا أَكْثَبُوكُم فارْمُوهم بالنَّبْل»[2]. يُقَالُ: كَثَب وأَكْثَب: إذَا قارَب. والكَثَبُ: القُرْب. والهَمْزة فِي «أَكْثَبَكم» لتَعدِيةَ كَثَبَ فَلِذَلِكَ عَدّاها إلَى ضَميرهم. وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ تَصِفُ أَبَاهَا: «وَظَنَّ رِجالٌ أنْ قَدْ أَكْثَبَت أطْماعُهم»[3] أَيْ: قَرُبَت[4]».

3 – ﴿ نَدَرَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَوْلُهُ: الْمَنْدُورُ: الَّذِي تَنْدُرُ خُصْيَتُهُ أَيْ تَخْرُجُ وَتَسْقُطُ مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْطَعَ. وَالصَّوَابُ: الْمَنْدُورُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّدْرَ لَازِمٌ. وَيُقَالُ: ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَنْدَرَهُ؛ أَيْ أَسْقَطَهُ[5]».

(نَدَرَ) فعل لازم، ويتعدى بأمور، منها تعديته بحرف الجر، ولذلك عندما نأتى من هذا الفعل باسم المفعول يتوجب علينا أن نعقبه بحرف الجر (من)؛ فنقول: " المندور منه ". كل ذلك إذا كان معنى (المندور): الَّذِي تَنْدُرُ خُصْيَتُهُ أَيْ تَخْرُجُ وَتَسْقُطُ مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْطَعَ.

ورد فى تكملة المعاجم العربية: «(المندور منه) في محيط المحيط: الذي تندر خصيته؛ أي تخرج وتسقط من شدة العصب من غير أن تقطع[6]».

---

(1) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح 21/ 56.
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) ينظر: المعجم الكبير، للطبراني 23/ 184.
(4) النهاية في غريب الحديث والأثر 4/ 151.
ويراجع أيضًا: شرح صحيح البخارى، لابن بطال 95/5، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار 336،337/1 ومجمع بحار الأنوار 372/4، وتاج العروس 109،110/4.
(5) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 459.
(6) تكملة المعاجم العربية 190/10.

المبحث السادس: تقديم خبر كان على اسمها وتأخيره

قال المُطَرِّزِى: «(الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ) وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ: تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، وَصَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا. وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ؛ تَقُولُ: كَانَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ، وَكَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47]، ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: 34]، ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ﴾ [الكهف: 43] وَعَلَى ذَا قَوْلُهُمْ: كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدًا؛ بِالنَّصْبِ خَطَأٌ، وَعَلَى ذَا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ مَكَانُ الْبَغْدَادِيِّ خُرَاسَانِيًّاتِ[1]».

فـ«إذا وقع بعد كان وأخواتها جارّ ومجرور أو ظرف كان ما بعد المخفوض مرفوعًا اسمًا لها وكان المجرور خبرًا لها؛ كقولك: كان في الدّار زيدٌ، وكان عندك عمرو، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2]».

ومن هنا فالقول: " كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدًا" بِالنَّصْبِ خَطَأٌ، وهو ما قاله المُطَرِّزِى.

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 532، 533.
(2) اللمحة في شرح الملحة 2/ 573.

المبحث السابع: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَة

﴿ حديثُ عهدٍ – حَدِيثُو عَهْدٍ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَحِدْثَانُ) الْأَمْرِ: أَوَّلُهُ، وَمِنْهُ..... قَوْلُهُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – لِعَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –: "لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِك بِالْجَاهِلِيَّةِ"[1]. وَيُرْوَى: "حَدَاثَةُ قَوْمِك بِالْكُفْرِ"[2] وَهُمَا بِمَعْنًى، يُقَالُ: افْعَلْ هَذَا الْأَمْرَ بِحِدْثَانِهِ وَبِحَدَاثَتِهِ؛ أَيْ فِي أَوَّلِهِ وَطَرَاءَتِهِ. وَيُرْوَى: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ" وَالصَّوَابُ: "حَدِيثُو عَهْدٍ" بِوَاوِ الْجَمْعِ مَعَ الْإِضَافَةِ، أَوْ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ؛ عَلَى إعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ[3]».

يرى المطرزي أن رواية: "" لولا أن قومك حديثُ عهدٍ"[4] لحن، وأن الصواب: "حديثو عهدٍ" بواو الجمع مع الإضافة"، أَوْ "حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ"؛ عَلَى إعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

لكن رُدَّ عليه بأنه «لا لحن ولا خطأ، والروايةُ صواب، ويوجَّه بنحو ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: 41] حيث قالوا: إن التقدير: ولا تكونوا أولَ فريق كافر، أو فوج كافر، يعنون: أن

(1) مسند أبي يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ) 92/8 - دار المأمون للتراث (دمشق) ط: الأولى 1404هـ/1984م.

(2) صحيح البخاري 147/2.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 106.

(4) صحيح البخاري 2/ 147، والسنن الكبرى، للبيهقي 146/5.

مثل هذا من الألفاظ مفرد بحسب اللفظ، وجمعٌ بحسب المعنى؛ فيجوز لك رعايةُ لفظه تارة، ومعناه أخرى، كيف شئت[1]».

ويُرَدُّ عليه أيضًا بأن (حَدِيث) على زنة (فَعِيل)، وهى من الأوزان التى يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، والجمْع ودُونَه، وإنْ كان بمعنى الفاعِل[2].

قال القسطلانى: «"يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية" بإضافة حديث لعهد عند جميع الرواة. قال المطرزي: وهو لحن؛ إذ لا يجوز حذف الواو في مثل هذا، والصواب: حديثو عهد؛ بواو الجمع، كذا نقله الزركشي والحافظ ابن حجر والعيني وأقروه. وأجاب صاحب المصابيح بأنه لا لحن فيه ولا خطأ والرواية صواب، وتوجه بنحو ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦۖ﴾ [البقرة: 41] حيث قالوا: إن التقدير: أول فريق كافر أو فوج كافر، يعنون أن مثل هذه الألفاظ مفردة بحسب اللفظ وجمع بحسب المعنى؛ فيجوز لك رعاية لفظه تارة ومعناه أخرى كيف شئت، فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهرًا لا خفاء بصوابه. وقال صاحب اللامع: قد توجه بأن فعيلاً يستعمل للمفرد والجمع والمؤنث والمذكر كما في: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف/56][3]».

---

(1) مصابيح الجامع، لابن الدماميني (المتوفى: 827 هـ) 104/4، 105 - دار النوادر (سوريا) ط: الأولى 1430هـ / 2009م.

(2) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي العسقلاني (المتوفى: 831هـ) 219/9 (بتصرف) دار النوادر(سوريا) ط: الأولى، 1433هـ / 2012م.

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 3/ 147.

الفصل الرابع: الأخطاء والتصويبات الدلالية

المبحث الأول: الاشتقاق

1 – ﴿ يَبُتُّ – الْإِبْتَاتُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «الْبَتُّ: كِسَاءٌ غَلِيظٌ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ، وَقِيلَ: طَيْلَسَانٌ مِنْ خَزٍّ، وَجَمْعُهُ: بُتُوتٌ. وَالْبَتَّاتُ: بَائِعُهُ. وَالْبَتُّ وَالْإِبْتَاتُ: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبُتَّ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ»[1]. "وَلَمْ يُبِتَّ" رُوِيَ بِاللُّغَتَيْنِ؛ أَيْ لَمْ يَقْطَعْهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالنِّيَّةِ. "وَلَمْ يُبِتَّ" مِنْ الْإِبَاتَةِ خَطَأٌ، وَأَمَّا "لَمْ يُبَيِّتْ" مِنْ التَّبْيِيتِ؛ فَصَحَّ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، وَهُوَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»[2] مَنْ بَيَّتَ الْأَمْرَ: إذَا دَبَّرَهُ لَيْلًا[3]».

يرى المُطَرِّزِى أن رواية "لَمْ يُبِتَّ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي وَتَشْدِيدِ الثَّالِثِ مشتقة من الْإِبَاتَةِ رأى غير صحيح، وبالبحث فى كتب اللغة تبيَّنَ أن صواب اشتقاق "يُبِتَّ" مِنْ الْإِبْتَاتِ: وَهُوَ الْقَطْعُ؛ فكأنه أَرَادَ لمن لم يقطع الصَّوْم عَلَى نَفسه قبل دُخُوله فِيهِ بِالنِّيَّةِ، أما أخذها من الْإِبَاتَةِ فمخالف لما ورد عن علماء اللغة.

فحديث النبى – ﷺ–: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ» «رُوِيَ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ: "لَمْ يُبَيِّتْ" بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ بَيْنَ الْبَاءِ وَالتَّاءِ مِنْ التَّبْيِيتِ، يُقَالُ: بَيَّتَ هَذَا الْأَمْرَ بِاللَّيْلِ تَبْيِيتًا؛ أَيْ فَكَّرَ فِيهِ لَيْلًا وَدَبَّرَ فِيهِ. قَالَ تَعَالَى

---

(1) ينظر: غريب الحديث، للخطابي 3/ 239، والنهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 92.

(2) ينظر: السنن الكبرى، للنسائي 170/3، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب 172/1.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 33.

﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ [النساء: 81]. وَرِوَايَةٌ أُخْرَى: "لَمْ يُبِتْ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي وَتَخْفِيفِ الثَّالِثِ؛ مِنْ الْإِبَاتَةِ..... مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ يُقَالُ: أَبَاتَ هَذَا الْأَمْرَ بِاللَّيْلِ يُبِيتُهُ إبَاتَةً. وَمَعْنَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُفَكِّرْ فِي أَمْرِ صَوْمِهِ فِي لَيْلِهِ. وَرِوَايَةٌ لَمْ يُبِتَّ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي وَتَشْدِيدِ الثَّالِثِ مِنْ الْإِبْتَاتِ وَهُوَ الْقَطْعُ وَرِوَايَةٌ أُخْرَى: "لَمْ يَبُتَّ" بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَضَمِّ الثَّانِي وَتَشْدِيدِ الثَّالِثِ؛ مِنْ الْبَتِّ: وَهُوَ الْقَطْعُ مِنْ حَدِّ دَخَلَ. وَمَعْنَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِهِ بِاللَّيْلِ قَطْعًا مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: "لِمَنْ لَمْ يُؤَرِّضْهُ مِنْ اللَّيْلِ" بِالْهَمْزَةِ مِنْ التَّأْرِيضِ، وَبِغَيْرِ هَمْزٍ؛ مِنْ التَّوْرِيضِ؛ أَيْ لَمْ يُهَيِّئْهُ وَلَمْ يُؤَسِّسْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «لِمَنْ لَمْ يَعْزِمْ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ»، وَفِي رِوَايَةٍ «لِمَنْ لَمْ يَنْوِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ» وَهَذَا كُلُّهُ لِنَفْيِ الْكَمَالِ دُونَ الْوُجُودِ[1]».

واللغةُ العالِية: يَبُتّ، من بَتّ يَبُتّ: إذا قطعَ. ورواية العامَّةُ: يُبِتّ، بضم الياءِ. ومَنْ رواهُ: "يَبِتّ" فقد وهمَ، إنَّما يَبِتّ من باتَ يَبِيتُ. وقد رُوي أيضاً: "لمَنْ لم يُبَيِّت الصيامَ من الليلِ"[2].

2 – ﴿ التروية ﴾

قال المُطَرِّزِى: «رَوَّأْتُ فِي الْأَمْرِ تَرْوِيَةً: فَكَّرْتُ فِيهِ وَنَظَرْتُ، وَمِنْهُ: "يَوْمُ التَّرْوِيَةِ" لِلثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَصْلُهَا الْهَمْزُ، وَأَخْذُهَا مِنْ الرُّؤْيَةِ خَطَأٌ[3]».

---

(1) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 24.

(2) ينظر: إصلاح غلط المحدثين صـ: 43.

ويراجع: غريب الحديث، للخطابي 239/3، وغريب الحديث، لابن قتيبة 300/1، وتاج العروس 463/4.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 200.

فكلمة (التروية) تدل على اليوم الذي قَبْلَ يوم عرفة، مأخوذٌ من: تَرَوَّى القومُ وارْتَوَوْا: تَزَوَّدوا الماءَ؛ وذلك لأن الناس يَتَزَوَّدُون فيه الماءَ [1].

وقيل «فِى "يَوْمَ التَّرْوِيَةِ" "تَأْوِيلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الرَّوِيَّةِ: وَهِىَ التَّفَكُّرُ فِى الأَمْرِ. يُقَالُ: رَوَّيْتُ فِى الأمْرِ: إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ وَنَظَرْتَ، يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، فَكَأَنَّ الْحُجَّاجَ يَنْظُرُونَ فِى أَمْرِ الْحَجِّ وَيَأْخُذُونَ الأُهْبَةَ فِى ذَلِكَ الْيَوْمِ وَيَسْتَعِدُّونَ لَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ رَوَّيْتُ أَصْحَابِى: إِذَا أَتَيْتَهُمْ بِالْمَاءِ، والْحُجَّاجُ يَرْتَوُونَ مِنَ الْمَاءِ وَيَأْخُذُونَهِ فِى الرَّوَايَا وَالأسْقِيَةِ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَأَصْلُهُ: مِنَ الرِّىِّ الَّذِى هُوَ ضِدُّ الْعَطَشِ. وَذَكَرَ فِى الْبَيَانِ. قَالَ الضَّيْمَرِىُّ: سُمِّىَ يَوْمُ التَرْوِيَةِ؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – أَرَى إبراهِيمَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – مَنَاسِكَهُ فِى هَذَا الْيَوْم. وَقِيلَ: إِنَّ آدَمَ أُرِىَ حَوَّاءَ حَيثُمَا هَبَطَ إِلَى الأَرْضِ، وَهَذَا لَا يَقْبَلُهُ التَّصْرِيفُ وَحُكْمُ الْعَرَبِيَّةِ[2]».

«والروية على وزن فعيلة. والعامة تقول: رَوَّيْتُ فِى الأمْرِ، بغير همز، والهمز أفصح وأكثر وليس يمتنع أن تكون الروية من الرِّىِّ، ومعناه: إشباع الرأي والاستقصاء في تأمله. ويكون قول العامة في الفعل: رَوَّيْتُ فِى الأمْرِ منه: أي أنعمت النظر. فأما المصدر من الهمز وترك الهمز فعلى مثال: التفعلة؛ وهو التروئة، والتروية، كما قيل: يوم التروية[3]».

فالأرجح والأفصح أن (التَّرْوِيَةَ) مأخوذة من الفعل: يُرَوِّئُ تَرْوِئَةً؛ بِالْهَمْزِ، ولكن لا يمتنع أن تكون الروية من الرِّىِّ؛ بغير همزٍ.

---

(1) ينظر: المخصص 2/ 463.

(2) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب 207/1، 208.

(3) تصحيح الفصيح وشرحه صـ: 186.

قال نجم الدين النسفي: «ثُمَّ تَرُوحُ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مِنًى؛ أَيْ تَغْدُو؛ كَقَوْلِهِ – عَلَيْهِ السَّلَامُ –: «مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ»[1]؛ أَيْ غَدَا. وَقِيلَ: أَيْ تَخِفُّ وَتُسْرِعُ مِنْ الرُّوحِ الَّذِي هُوَ الرَّاحَةُ وَالْخِفَّةُ. وَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْحُجَّاجَ يَرْوُونَ إِبِلَهُمْ فِيهِ تَرْوِيَةً. وَقَدْ رَوِيَ بِنَفْسِهِ يَرْوَى رِيًّا فَهُوَ رَيَّانُ مِنْ حَدِّ عَلِمَ؛ بِكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْمَصْدَرِ، وَرَوَّاهُ غَيْرُهُ يُرَوِّيهِ تَرْوِيَةً، وَأَرْوَاهُ يُرْوِيهِ إرْوَاءً مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ وَالْإِفْعَالِ. وَقِيلَ: سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ إبْرَاهِيمَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – رَأَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ يَذْبَحُ وَلَدَهُ فَلَمَّا أَصْبَحَ كَانَ يُرَوِّئُ فِي النَّهَارِ كُلِّهِ بِالْهَمْزَةِ؛ أَيْ يَتَفَكَّرُ أَنَّ هَذَا الَّذِي رَأَى فِي الْمَنَامِ مِنْ اللَّهِ – تَعَالَى – فَيَأْتَمِرُ بِهِ أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ. وَقَدْ رَوَّأَ يُرَوِّئُ تَرْوِئَةً؛ بِالْهَمْزَةِ؛ أَيْ تَفَكَّرَ فِي الْأَمْرِ وَنَظَرَ فِيهِ[2]».

3 – ﴿ <u>الْعَارِيَّةُ</u> ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(وَالْعَارِيَّةُ): فَعِيلَة مَنْسُوبَةٌ إِلَى (الْعَارَةِ): اسْمٌ مِنْ الْإِعَارَةِ؛ كَالْغَارَةِ مِنْ الْإِغَارَةِ. وَأَخْذُهَا مِنْ الْعَار الْغَيْبِ أَوْ الْعُرْيِ خَطَأٌ[3]».

«(الْعَارِيَّةُ) عَلَى وَزْنِ الْفَعَلِيَّةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهُ: عَوَرِيَّةٌ، سُكِّنَتْ الْوَاوُ تَخْفِيفًا وَصُيِّرَتْ أَلِفًا لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا[4]».

---

(1) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ». مسند أبي حنيفة رواية، لأبي نعيم بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) صـ: 237 - مكتبة الكوثر (الرياض) ط: الأولى 1415هـ.

(2) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 30.

ويراجع أيضًا: لسان العرب 345/14، والقاموس المحيط صـ: 1665، تاج العروس 194/38.

(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 331.

(4) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 98.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «هِيَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي الْغَرِيبِ قَدْ تُخَفَّفُ[1]».

وقد نقل الأزهرى الرأى القائل بأن العاريَّة مأخوذة من عَارَ الشيء يَعِيرُ: إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للغلام الخفيف: عيار، وهي منسوبة إلى العارة؛ بمعنى: الإعارة، بينما يرى الجوهري أنها منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب[2].

وقيل إن العارية «مَأْخُوذَةٌ مِنْ التَّعَاوُرِ؛ وَهُوَ التَّدَاوُلُ. يُقَالُ: تَعَاوَرَتْهُ الْأَيْدِي وَتَدَاوَلَتْهُ: أَيْ أَخَذَتْهُ هَذِهِ مَرَّةً وَهَذِهِ مَرَّةً[3]». وهذا الرأى هو رأى البطليوسي ؛ حيث يرى أنها مأخوذة «من: التعاور؛ وهو التناوب[4]».

قال الأزهرى: «قلت: وَكَلَام الْعَرَب (يتعوَّرون) بِالْوَاو والمعاورة والتعاور: شبه المداولة. والتداول فِي الشَّيْء يكون بَين اثْنَيْنِ[5]».

وقيل: إن العاريَّةَ مشتقة من: العريّة، وهي العطية[6].

وقد فصّل الرصاع التونسي المالكي هذه المسألة فقال: «كِتَابُ الْعَارِيَّةِ: قَالَ: ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْعَارِيَّةَ بِالتَّشْدِيدِ مَنْسُوبَةٌ إلَى الْعَارِ. قَالَ: لِأَنَّ طَلَبَهَا عَارٍ. قَالَ: يُقَالُ: هُمْ يَتَعَوَّرُونَ الْعَوَارِيَّ بَيْنَهُمْ. وَقِيلَ: مُسْتَعَارًا بِمَعْنَى مُتَعَاوَرٌ: أَيْ مُتَدَاوَلٌ. وَفِي بَعْضِ حَوَاشِي الصِّحَاحِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهَا مِنْ الْعَارِ وَإِنْ كَانَ قَدْ قِيلَ فَلَيْسَ هُوَ الْوَجْهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنْ: التَّعَاوُرِ؛ الَّذِي هُوَ التَّدَاوُلُ. وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إنْكَارَ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ بِأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إلَى

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 1969/5.

(2) المطلع على ألفاظ المقنع صـ: 327 (بتصرف).

(3) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 98.

(4) فتح الباري، ابن حجر 241/5.

(5) تهذيب اللغة 3/ 105.

(6) ينظر: أنيس الفقهاء صـ: 94.

الْعَارِ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ: "يَتَعَيَّرُونَ"؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ يَاءٌ..... وَقَدْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ سِيدَهْ أَنَّهُ قَالَ: إنَّهَا مِنْ الْعَارِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَرَدَّ بِهِ عَلَى ابْنِ السَّيِّدِ، ثُمَّ نَقَلَ مَا يَشْهَدُ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مِنْ كَلَامِ الْمُحْكَمِ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ "يَتَعَوَّرُونَ الْعَوَارِيَّ" وَحَيْثُ نَقَلَ إنَّمَا هُوَ مِنْ تَعَاقُبِ الْوَاوِ إلَى الْيَاءِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمُعَاقَبَةِ. قُلْت: يَظْهَرُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – إنَّمَا رَدَّ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ حَيْثُ قَالَ: إنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ الْعَارِ، ثُمَّ قَالَ: "يَتَعَوَّرُونَ" فَذَكَرَ مَا يَشْهَدُ لِلْوَاوِ لَا لِلْيَاءِ. وَهَذَا كَافٍ فِي الِاعْتِرَاضِ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ صَحَّ أَنَّهَا مِنْ الْعَارِ لَقُلْت: "يَتَعَيَّرُونَ" وَنَقَلْت ذَلِكَ لُغَةٌ وَالتَّالِي بَاطِلٌ لِقَصْرِ نَقْلِك عَلَى مَا ذَكَرْت لَكِنْ تَأَمَّلْت لَفْظَ الشَّيْخِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فَوَجَدْته لَيْسَ مَعْنَاهُ ذَلِكَ بَلْ مَعْنَاهُ مَا فَهِمَ الشَّيْخُ عَنْهُ مِنْ إنْكَارِ مَادَّةِ الْيَاءِ فَصَحَّ اعْتِرَاضُهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْت: (الْعَارِيَّةُ) مَا وَزْنُهَا ؟ وَالْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ فِيهَا مَا أَصْلُهَا ؟ وَالْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ مَا هِيَ ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَرِيَّةِ ؟ قُلْت: أَمَّا وَزْنُهَا فَذَكَرَ الشَّيْخُ عَنْ الْجَوْهَرِيِّ: فِعْلِيَّةً، وَإِنَّهَا مِنْ التِّعْوَارِ؛ فَأَصْلُهَا: عَوَرِيَّةٌ؛ تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَقُلِبَتْ الْفَاءُ وَالْيَاءُ عَلَى هَذَا لِلنَّسَبِ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ؛ كَمَا يُقَالُ: هَاشِمِيَّةٌ. وَيَاءُ النَّسَبِ إنَّمَا تُنَافِي تَاءَ التَّأْنِيثِ قَبْلَ دُخُولِ يَاءِ النَّسَبِ فَتُحْذَفُ التَّاءُ لِأَجْلِهَا، وَيَصِحُّ إدْخَالُ التَّاءِ بَعْدَ الْيَاءِ لِأَنَّ الْمَنْسُوبَ يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ. وَأَمَّا (الْعَرِيَّةُ) فَهِيَ: فَعِيلَةٌ؛ كَنَطِيحَةٍ، وَاخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهَا عَلَى عَشَرَةِ أَقْوَالٍ؛ فَقِيلَ: يُقَالُ: عَرَوْتُهُ إذَا طَلَبْته. وَاَللَّهُ أَعْلَمُ[1]».

(1) شرح حدود ابن عرفة صـ: 344، 345.

كل ما ذكر يؤيد وجهة نظر المُطَرِّزِى من كون (العاريَّةَ) مشتقة مِنَ المُعَاوَرةِ والمُناولة. ومعنى (يعاوِرُون): أي يأخُذُونَ ويُعْطُونَ الأمتعةَ بعضهُم بعضاً. وهذا الرأى هو الصواب كما جاء عن كثير من اللغويين، وهو الأولى بالقبول.

4 – ﴿ يَتَكَفَّفُونَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَاسْتَكَفَّ النَّاسَ، وَتَكَفَّفَهُمْ: مَدَّ إِلَيْهِمْ كَفَّهُ يَسْأَلُهُمْ، وَمِنْهُ: «إِنَّكَ إِنْ تَتْرُكْ أَوْلَادَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»[(1)]، وَمَأْخَذُهُ مِنْ الْكِفَايَةِ خَطَأٌ[(2)]».

فالمطرزى يرى أن كلمة (يَتَكَفَّفُونَ) فى قوله ﷺ: «إِنَّكَ إِنْ تَتْرُكْ أَوْلَادَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» مشتقة من الْكَفّ، كَأَنَّهُمْ يمدون ويبسطون أكفهم أو أيديهم للنَّاس يَسْأَلُونَهُمْ. أما أنها مأخوذة من الكفاية فهذا خطأ وغير صواب.

ويراجع: كتاب العين 239/2، وتاج اللغة وصحاح العربية 761/2، والإبانة في اللغة العربية 511/3 512، وفتح الباري، ابن حجر 241/5، وشرح أبي داود، للعيني 410/6.

(1) عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَلَغَنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ [ص:1251]، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ، إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللُّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» صحيح مسلم 1250/3.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 412، 413.

ولتوضيح تلك المسألة بشيء من التفصيل سأذكر قول ابن بَطَّال الْبَكْرِيّ فيها، حيث إنه ذكر معظم الآراء التى قيلت بشأنها؛ حيث قال: «قَوْلُهُ: "يَتَكَفَّفونَ النّاسَ" فيهِ تَأْوِيلاتٌ:

أَحَدُها: يَأْتونَهُمْ مِنْ كَفَفِهِمْ، أَىْ: جَوَانِبِهِمْ وَأَطْرافِهِمْ، مَأْخوذٌ مِنْ كُفَّةِ الْقَميصِ، وَهُوَ طَرَفُهُ وَحاشِيَتُهُ.

ثَانيها: أَىْ: يَسْأَلونَهُمْ فَيَمُدّونَ إلَيْهِمْ أَكُفَّهُمْ.

ثالِثُها: أَىْ: يَسْألونَ النَّاسَ ما فِى أَكُفِّهِمْ، فَهَذانِ مأْخوذانِ مِنَ الْكَفِّ بِاخْتِلافِ الْمَعْنَى.

رَابِعُها: أَىْ: يَسْأَلونَهُمْ كَفًّا كَفًّا مِنْ طَعامٍ.

خامِسُها: أَىْ: يَسْأَلونَهُمْ ما يَكُفّونَ بِهِ الْجوعَ، يُقالُ: تَكَفَّفَ السَّائِلُ وَاسْتَكَفَّ: إذا بَسَطَ كَفَّهُ لِلسُّؤَالِ أَوْ طَلَبِ مَا يَكُفُّ بِهِ الْجَوْعَةَ [1]».

والجامع بين تلك الآراء هو أنها كلها ترجع إلى كف الإنسان، وهو ما يؤيد وجهة نظر المطرزى فى ذلك. ويثبت ذلك أيضًا ويؤكده قول الأزهرى: «فِي الحَدِيث: "لأنْ تَدَع ورثَتك أغنياءَ خيرٌ من أَن تدعَهم عَالَةً يتكفَّفون النَّاس" مَعْنَاهُ: يسْأَلُون الناسَ بأكفِّهم يمدُّونها إِلَيْهِم[2]».

وقول ابن قتيبة: «وَقَوله "يَتَكَفَّفُونَ النَّاس": أَي يَسْأَلُونَهُمْ، وَهُوَ من الْكَفّ مَأْخُوذ كَأَنَّهُمْ يبسطون أكفهم للنَّاس يَسْأَلُونَهُمْ، يُقَال: تَكَفَّفْتُ واسْتَكْفَفْتُ[3]».

(1) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب 2/ 96، 97.
(2) تهذيب اللغة 9/ 336.
(3) غريب الحديث، لابن قتيبة 1/ 344.

5 – ﴿ تَنْصُونَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «نَصَوْتُ الرَّجُلَ نَصْوًا: أَخَذْتُ نَاصِيَتَهُ وَمَدَدْتُهَا. وَقَوْلُ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –: "عَلَامَ تَنْصُونَ مَيِّتَكُمْ" كَأَنَّهَا كَرِهَتْ تَسْرِيحَ رَأْسِ الْمَيِّتِ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ[1]؛

فَجَعَلَتْهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَخْذِ بِالنَّاصِيَةِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ مَنَصَّةِ الْعَرُوسِ خَطَأٌ[2]».

فقول السيدة عائشة – رضى الله عنها –: «(تنصون) مأْخُوذ من الناصية، يُقَال: نَصوت الرجل أنصُوه نَصْوًا: إذا مَدَدْتَ ناصيتَه. فَأَرَادَتْ عَائِشَة أَن الْمَيِّت لَا يحْتَاج إِلَى تَسْرِيح الرَّأْس وَذَلِكَ بِمَنْزِلَة الْأَخْذ بالناصية[3]». أما القول بأنها مأخوذة من مَنَصَّةِ الْعَرُوسِ فخَطَأٌ وغير صواب. وَعَبَّرَتْ السيدة عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – بِالْأَخْذِ بِالنَّاصِيَةِ تَنْفِيرًا عَنْهُ.

قال ابن الهمام: «قَوْلُهُ لِقَوْلِ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –: "عَلَامَ تَنْصُونَ مَيِّتَكُمْ" تَنْصُونَ بِوَزْنِ تَبْكُونَ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ نَصَوْت الرَّجُلَ: إذَا مَدَدْت نَاصِيَتَهُ. فَأَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَحْتَاجُ إلَى تَسْرِيحِ الرَّأْسِ،

ويراجع: شرح صحيح البخارى، لابن بطال 562/9، وشمس العلوم 5730/9، والنهاية في غريب الأثر 190/4، ولسان العرب 301/9، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح 254/32.

(1) رُوِيَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: " عَلَامَ تَنُصُّونَ مَيِّتَكُمْ "، أَيْ: تُسَرِّحُونَ شَعْرَهُ، فَكَأَنَّهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ إِذَا سَرَّحَهُ بِمُشْطٍ ضَيِّقَةِ الْأَسْنَانِ. السنن الكبرى، للبيهقي 548/3.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 466.

(3) غريب الحديث، للقاسم بن سلام 4/ 314.

وَعَبَّرَتْ بِالْأَخْذِ بِالنَّاصِيَةِ تَنْفِيرًا عَنْهُ، وَبَنَتْ عَلَيْهِ الِاسْتِعَارَةَ التَّبَعِيَّةَ فِي الْفِعْلِ وَالْأَثَرِ[1]».

وقال الأزهرى: «وَفِي حَدِيث عائشةَ حِين سُئلتْ عَن الميّت يُسرَّح رأسُه ؟ فَقَالَت: "علامَ تنْصون ميّتَكم". قولُها: "تَنْصُون" مأخوذٌ من النَّاصية، يُقَال: نَصوْتُ الرجلَ أنصُوه نصْواً: إذا مددْتَ ناصِيَتَه. فَأَرَادَتْ عائشةُ أنَّ الميّتَ لَا يَحتاج إِلَى تَسْرِيح الرَّأْس، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَة الأخْذ بالنَّاصية[2]».

6 – ﴿ ائْتَزَرَ – اتَّزَرَ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «قَوْلُهُمْ "اتَّزَرَ" عَامِّيٌّ، وَالصَّوَابُ: (ائْتَزَرَ): افْتَعَلَ، مِنْ الْإِزَارِ، وَأَصْلُهُ: (ائْتَزَرَ) بِهَمْزَتَيْنِ الْأُولَى لِلْوَصْلِ وَالثَّانِيَةُ فَاءُ افْتَعَلَ. وَتَأْزِيرُ الْحَائِطِ: أَنْ يُصْلَحَ أَسْفَلُهُ فَيُجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ كَالْإِزَارِ[3]».

فبناء على قول المُطَرِّزِى يقال: "ائْتَزَرَ"، ولا يقال: "اتَّزَرَ"؛ لأنه لفظ عامىٌّ لم يقل به أحدٌ من اللغويين.

ففي القاموسِ: «وائْتَزَرَ به، وتأزَّرَ به، ولا تَقُلِ: اتَّزَرَ، وقد جاءَ في بعضِ الأحاديثِ، ولَعَلَّهُ من تَحْريفِ الرُّواةِ[4]». «وعلى اللغةِ الأولى جاءَ في

(1) فتح القدير، للكمال ابن الهمام (المتوفى: 861هـ) 111/2 - دار الفكر.
(2) تهذيب اللغة 171/12.
ويراجع أيضًا: تاج اللغة وصحاح العربية 2510/6، والنهاية في غريب الحديث والأثر 68/5.
(3) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 25.
(4) القاموس المحيط صـ: 343.

الحديثِ: "كانَ يُباشِرُ بعضَ نسائِهِ وهي مُؤتَزِرةٌ في حالةِ الحَيْضِ" أي مشدودةُ الإزارِ[1]».

قال ابن الأثير: «الْحَدِيثِ «كَانَ يُبَاشِرُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهِيَ مُؤْتَزِرَةٌ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ» أَيْ مَشْدُودَةُ الْإِزَارِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَهِيَ مُتَّزِرة وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تُدْغَمُ فِي التَّاءِ[2]».

وقال ابن بطال الركبى: «وَقَوْلُهُمُ "اتَّزَرَ" عَامِّىٌ، وَالْفُصَحَاءُ عَلَى (ائتَزَرَ). وَقَدْ لَحَّنُوا مَنْ قَرَأَ ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة / 283] بِالتَّشْدِيدِ[3]».

وقال الركبى أيضًا: «قوله "فليتزر" صوابه: فليأتزر؛ بالهمز، ولا يجوز التشديد؛ لأن الهمزة لا تدغم في التاء. وقولهم "اتزر" عامى، والفصحاء على (ائتزر)، وقد لحنوا من قرأ ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ بالتشديد[4]».

---

(1) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لمحمد بن إبراهيم الحلبي القادري (المتوفى: 971هـ) صـ: 41 - عالم الكتب (بيروت) ط: الأولى، 1407هـ/1987م.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 44.

(3) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب 1/ 72.

(4) المصدر السابق (المقدمة) صـ 27.

والخلاصة أن جمهور العلماء حكموا بأن: «اتَّزر» خطأ وغير موافقة للصواب، وأنه لفظٌ عَامِّيٌّ، أما القول الصحيح والفصيح فهو (ائتَزَرَ)؛ مثل: ائتَمَنَ، وائتَجَرَ[1].

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 75/9، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية صـ: 36، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث 219/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 477/3، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 87/1.

المبحث الثانى: الفروق اللغوية

1 – ﴿ التَّوْأَمُ – التَّومَةُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «(التَّوْأَمُ): اسْمٌ لِلْوَلَدِ إذَا كَانَ مَعَهُ آخَرُ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ. يُقَالُ: هُمَا تَوْأَمَانِ كَمَا يُقَالُ: هُمَا زَوْجَانِ. وَقَوْلُهُمْ: هُمَا تَوْأَمٌ، وَهُمَا زَوْجٌ خَطَأٌ. وَيُقَالُ لِلْأُنْثَى: (تَوْأَمَةٌ)، وَبِهَا سُمِّيَتْ التَّوْأَمَةُ بِنْتُ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعَهَا أُخْتٌ فِي بَطْنٍ، وَيُضَافُ إلَيْهَا أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ فَيُقَالُ: صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، وَهُوَ فِي نِكَاحِ السِّيَرِ. وَ(التَّوْأَمَةُ) عَلَى فُعْلَةٍ خَطَأٌ[1]».

فيقال: «غلام توأم: للذي ولد معه آخر، وهُمَا تَوْأَمَانِ، والأنثى: تَوْأَمَة وتوأَمَتَان؛ فإن العامة تقول ذلك بحذف الهمزة: توم، ويجعلونه اسم الولدين معا؛ كما يقولون: زوج من حمام: للذكر مع الأنثى. وليس قول العامة هاهنا تخفيفا للهمزة؛ لأن من أراد ذلك فإنما يجوز له أن يحذف الهمزة وينقل حركتها إلى الواو التي قبلها؛ فيقولون: تَوَمَ، بفتحتين، لا على ما تقول العامة، وهذه التاء (تَوأَم) بدل من واو، والواو التي بعدها زائدة غير أصلية؛ لأنه على (فوعل) فلو لم تبدل الأولى بالتاء لقيل: وَوَأَمَ، بواوين وذلك مستثقل، وهو مأخوذ من الشيء الموائم؛ أي الموافق، يقال: وَاءَمَني يُوَائِمُني. ومنه قولهم في المثل: "لولا الوئام لهلك اللئام". وبعضهم يقول: "لهلك الأنام"؛ أي لولا المواساة والتأسي والتشاكل والموافقة. فمعنى التَّوأَم: أنه قد وَاءَمَ غيره؛ فكل واحد منهما تَوأَم للآخر[2]».

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 58.

(2) تصحيح الفصيح وشرحه صـ: 403، 404.

فالصواب أن (تَوأَم) غير (توم)؛ وذلك لأن (التَّوَأَم) من تَأَمَ؛ بهمز العين، بخلاف (توم) فإنها بالواو؛ فهما مختلفان فى أصل المادة اللغوية؛ وبالتالى فهما يختلفان فى المعنى؛ فالتوأم: «هُوَ كل جَنِين ولد مَعَ غَيره من بطن وَاحِد، فِي الْإِنْسَان كَمَا فِي الْحَيَوَان، سَوَاء أكانا اثْنَيْنِ أَم أَكثر، وَالْجمع تَوائِم وتُؤَام. فَإِن كَانَ أَحدهمَا ذكرا وَالْآخر أُنْثَى قيل: هَذَا تَوأَمُ تِلْكَ، وَتلك تَوأَمَةُ هَذَا؛ فهما مَعًا تَوأَمَان[1]».

أما (التُّوَم) فهو «جمع: تُومَه؛ بالهاء: وهي حبة تعمل من الفضة كالدُرَّة، ويقال: هي اللؤلؤة[2]».

قال الجوهرى فى مادة (ت أ م): «أَتْأَمَتِ المرأةُ: إذا وضعت اثنَين في بطنٍ، فهي مُتْئِمٌ، فإذا كان ذلك عادَتها فهي مِتْآمٌ، والوَلَدان تَوْأَمانِ. يقال: هذا تَوَأم هذا، على فوعل، وهذه تَوأَمَةُ هذه. والجمع: تَوائِم؛ مثل: قَشْعَمَ وقَشَاعِم[3]».

وقال أيضًا فى مادة (ت و م): «التُّومَة؛ بالضم: وَاحِدَةُ التُّوَمِ، وَهِيَ حبَّة تعمَل مِنَ الفِضَّة كالدرَّة[4]».

2 - ﴿ نُفِسَتْ – نَفِسَتْ ﴾

---

(1) درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري (المتوفى: 516هـ) صـ: 260 - مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ط: الأولى، 1418هـ.

(2) شمس العلوم 781/2.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية 5/ 1876.

(4) المصدر السابق5/ 1878.

ويراجع: تهذيب اللغة 444/15، والمحكم والمحيط الأعظم 515/9: (ت أ م)، ولسان العرب 74/12 وتاج العروس 341/31: (ت و م).

قال المُطَرِّزِى: «(النِّفَاسُ): مَصْدَرُ نُفِسَتْ الْمَرْأَةُ؛ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِهَا: إذَا وَلَدَتْ فَهِيَ نُفَسَاءُ وَهُنَّ نِفَاسٌ. وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: "إنَّ أَسْمَاءَ نَفِسَتْ"؛ أَيْ حَاضَتْ[1]، وَالضَّمُّ فِيهِ خَطَأٌ[2]».

ورد الفعل (نَفِسْت) «بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ لا غير؛ وذلك إذا كانت بمعنى حاضت، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ والصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ. أَمَّا إذا كانت فى الْوِلَادَةِ فَيُقَالُ: "نُفِسَتْ" بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ أَيْضًا[3]».

«قَالَ النَّوَوِيّ: بِضَم الْفَاء وَفتحهَا فِي الْحيض وَالنّفاس، لَكِن الضَّم فِي الْولادَة وَالْفَتْح فِي الْحيض أَكثر. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: فِي الْوِلَادَةِ "نَفُسَتْ" بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَفِي الْحَيْضِ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: رِوَايَتُنَا فِيهِ فِي مُسْلِمٍ بِضَمِّ النُّونِ هُنَا. قَالَ: وَهِيَ رِوَايَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَذَلِكَ صَحِيحٌ وَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ الْوَجْهَيْنِ فِي الْحَيْضِ وَالْوِلَادَةِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَأَصْلُ ذَلِكَ كُلِّهِ خُرُوجُ الدَّمِ وَالدَّمُ يُسَمَّى نَفَسًا[4]».

(1) عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَسْمَاءَ نُفِسَتْ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلَّ ". الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر الشافعي (المتوفى: 354هـ) 453/1 - دار ابن الجوزي (الرياض) ط: الأولى، 1417هـ / 1997م.

(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 472، 473.

(3) شرح النووي على مسلم 207/3.

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري 3/ 257.

وقال الخطابى: «قَوْلُهُ ﷺ لأُمِّ سَلَمَةَ حينَ حاضَتْ: "أَنَفِسْتِ" [1] إنَّما هو بفتحِ النونِ وكسرِ الفاء معناه: حِضْتِ. يُقالُ: نَفِسَتِ المرأةُ: إذا حاضَتْ، ونُفِسَتْ؛ مضمومةُ النونِ، من النِّفاسِ[2]».

معنى هذا أنه إذا ورد الفعل (نفست) فى معنى الولادة جاز فتح النون وضمها، أما إذا ورد بمعنى حاضت فلا تأتى النون إلا مفتوحة. لكنى أرى أن الوجهين جائزان، أى جواز فتح النون وضمها، لكن الأشهر والأعرف والأفصح فيها فتح النون، أما ضمها فقليل وغير ومعروف.

قال القاضى عياض :«قَالَ الْهَرَوِيّ: يُقَال فِي الْولادَة: نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ ونَفُسَت؛ بِالْوَجْهَيْنِ فِي النُّون: الضَّم وَالْفَتْح، وَإِذا حَاضَت: "نَفَسَت" بِالْفَتْح فِي النُّون لَا غير وَنَحْوه لِابْنِ الْأَنْبَارِي. وَذكر أَبُو حَاتِم عَن الْأَصْمَعِي الْوَجْهَيْنِ مَعًا فيهمَا[3]».

---

(1) ينظر: صحيح مسلم 1/ 243، رقم: (296)، وصحيح البخاري 71/1، رقم: (322).

(2) إصلاح غلط المحدثين صـ: 23.

(3) مشارق الأنوار على صحاح الآثار 2/ 21.

ويراجع: جمهرة اللغة 849/2، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم صـ: 502، والمحكم والمحيط الأعظم 527/8، وغريب الحديث، لابن الجوزي 426/2، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب 47/1، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لشهاب الدين أَحْمَد اللَّبْلِيُّ الفهرى (المتوفى: 691هـ) صـ: 359 - رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة)، في المحرم 1417هـ، وتاج العروس568/16.

المبحث الثالث: الخطأ فى بيان معنى اللفظ

1 – ﴿ الجَثْم ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَقَوْلُهُمْ: "الْجَثْمُ اللُّبْثُ" خَطَأٌ لَفْظًا وَمَعْنًى[1]».

فالمُطَرِّزِى يرى أن تفسير (الجَثْم) باللُّبْثِ أمرٌ غير صحيح، وهو مصيب فى قوله هذا؛ وذلك لأن معناها فى المعاجم هو: الزَّرْع إذا ارتفع عن الأرض شيئاً واستقَلّ نباته، والعِذْقُ إذا عَظُم بُسْرُه.

قال ابن سيده: «والْجَثْمُ.....: أَن يزرع الزَّرْع بعد الْمَطَر فَيبقى فِيهِ الثرى حَتَّى يحقل[2]».

وفى اللسان: «والجَثْمُ والجَثَم: الزَّرْع إذا ارتفع عن الأرض شيئاً واستقَلّ نباته. وقد جَثَم يجثِم. قال أَبو حنيفة: الجَثْمُ: العِذْقُ إذا عَظُم بُسْرُه. والجمع: جُثُومٌ. وجَثَمَت العُذُوق تَجْثُمُ؛ بضم الثاء، جُثوماً: عَظُم بُسْرُها شيئاً. وفي التهذيب: إذا عظُمت فلزِمتْ مكانها[3]».

2 – ﴿ الإِحْصَاءُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «خَاصَمْته فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ؛ بِالضَّمِّ: غَلَبْتُ فِي فِعَالٍ. وَالْإِحْصَاءُ فِي مَعْنَاهُ خَطَأٌ. وَأَمَّا الْخَصْيُ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَلَى فَعْلٍ فَقِيَاسٌ وَإِنْ لَمْ نَسْمَعْهُ، وَالْمَفْعُولُ خَصِيٌّ عَلَى فَعِيلٍ، وَالْجَمْعُ: خُصْيَانٌ[4]».

قال الفيروز أبادى فى معنى (الْإِحْصَاء): «وأحصى: تعلم علماً واحداً» [5].

---

(1) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 75.

(2) المخصص 3/ 180.

(3) لسان العرب 12/ 82.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 146، 147.

(5) القاموس المحيط صـ 1280 (خ ص ى).

وفي قول الفيروز أبادى «إشارة إلى أنه لم يتقن العلم الواحد؛ ولو كان فيه دلالة على الإتقان لقال: "تعلم علماً واحداً وأتقنه وبرع فيه ومهر فيه وتبحر فيه" وما إلى ذلك؛ فالإخصاء أقرب إلى الذم من المديح.

ثم إن قباحة اللفظ تدل على قبح معناه؛ وقد أحسَّ بذلك من اختاره لتأدية معنى (سبيسيا ليسْت) الفرنسية؛ فاجتنب اسم فاعله القبيح، وهو المُخصي، على وزن المُثري، وأخذ مصدره (الإخصاء) ونسب إليه؛ ليغطي على عواره ويستر من شَينه، مع أن العرب تقدم اسم الفاعل والصفة المشبهة على غيرهما في مثل هذا المعنى؛ لذلك قالت: "الرازق والمفسِد والمستقصي"، ولم تقل: "الرزْقي، والإفسادي والاستقصائي"، وقالت: "الشريف"، ولم تقل: "الشرفي"؛ لتأدية معناه[1]».

قال د 0 أحمد مختار عمر: «أما كلمة أخصّائِيّ فقد خرجها على أنها نسبة إلى جمع كلمة (خصيص) التي لم ترد في المعاجم وإنما وردت في كتابات المتأخرين. وهذا تخريج بعيد، فضلًا عن مخالفته للنهج العربي الفصيح. وأما كلمة إخْصائيّ فقد خرجها على أنها نسبة إلى الإخصاء، مصدر الفعل: أخصى، من قولهم: أخصى الرجل: تعلم علمًا واحدًا.

ونسى الباحث أن كلام القدماء أقرب إلى الذم منه إلى المدح. فقد أطلق القدماء على من لا يعلم إلا علمًا واحدًا: خَصِيّ العلماء؛ لأن هذا عجز منه؛ فالإخصاء ذم لا مدح، والإخصائي يستعمل في مقام التحقير لا

(1) "قل ولا تقل"، د0 مصطفى جواد 82/1 – دار المدى للثقافة والنشر – ط: الأولى، 1988م.

التبجيل، ولو صح أن الفعل أخصى هو الأصل فلماذا لم نستعمل اسم الفاعل منه مباشرة فنطلق على المختص بعلم معين: المخصي؟ [1]».

3 – ﴿ التَّرَجُّلُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَتَرَجَّلَ: فَعَلَ ذَلِكَ بِشَعْرِ نَفْسِهِ، وَمِنْهُ: حَتَّى فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ «وَنَهَى عَنْ التَّرَجُّلِ إلَّا غِبًّا» وَتَفْسِيرهُ بِنَزْعِ الْخُفِّ خَطَأٌ[2]».

«التَّرَجُّلُ والترجيلُ: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه، كذا في النهاية. وفي القاموس: التسريح: حل الشعر وإرساله، وهو إنما يكون بإصلاحها بالامتشاط؛ ولذلك يفسرون الترجيل بالامتشاط، ثم الغالب استعمال الترجيل في الرأس والتسريح في اللحية[3]».

ولم يرد فى معنى أو تفسير الترجل نَزْع الْخُفِّ، يثبت ذلك ما ورد فى كتب اللغة وغيرها من كتب الفقه أو كتب شروح الحديث.

قال الجوهرى: «وَتَرَجَّلَ في البئر: أي نزلَ فيها من غير أن يُدَلَّى. وتَرَجَّلَ النهارُ: أي ارتفع [4]».

وقال الزبيدى: «وتَرَجَّلَ الرَّجُلُ: نَزَلَ عن دَابَّتِهِ، ورَكِبَ رِجْلَيْهِ. وتَرَجَّلَ الزَّنْدَ: وَضَعَهُ تحتَ رِجْلَيْهِ كَارْتَجَلَهُ، كما في المُحْكَمِ. وقيل: ارْتَجَلَ الرَّجُلُ: جاءَ مِنْ أَرْضٍ بَعِيدَةٍ، فاقْتَدَحَ نَاراً، وأَمْسَكَ الزَّنْدَ بِيَدَيْهِ ورِجْلَيْهِ؛ لأَنَّهُ

---

(1) أخطاء اللغة العربية المعاصرة صـ 211، هامش (1).
ويراجع: تاج العروس 380/16.
(2) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 185.
(3) حاشية السندي على النسائي 132/8.
(4) تاج اللغة وصحاح العربية 4/ 1706.

وَحْدَهُ..... ومن المَجازِ: تَرَجَّلَ النَّهَارُ: أي ارْتَفَعَ، كما في العُبابِ، وقالَ الرَّاغِبُ: أي انْحَطَّتِ الشَّمْسُ عن الْحِيطانِ، كأَنَّها تَرَجَّلَتْ[1]».

وقال محمد بن علي الإثيوبي: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ – رضي الله تعالى عنه – أنه قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – عَنِ التَّرَجُّلِ"[2]؛ أي تسريح الشعر، وتنظيفه، وتحسينه، كذا فِي النهاية. وفي القاموس: التسريح: حَلُّ الشعر، وإرساله، وهو إنما يكون بإصلاحها بالامتشاط؛ ولذلك يُفسّرون الترجيل بالامتشاط، ثم الغالب استعمال الترجيل فِي الرأس، والتسريح فِي اللحية[3]».

4 – ﴿ مُعْصِمُ ﴾

قال المُطَرِّزِى: «وَمِنْهُ: وَسَعْدٌ بِبَابِ الْقَادِسِيَّةِ مُعْصِمُ؛ أَيْ مُتَمَسِّكٌ، وَفَتْحُ الصَّادِ فِيهِ، وَتَفْسِيرُهُ بِالْمُعَصَّبِ الْعَيْنِ خَطَأٌ فِي خَطَأٍ[4]».

---

(1) تاج العروس 29/ 40.

(2) هذا الحديث رواه عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ. وهو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ينظر: مسند أحمد 348/27، رقم: (16793)، وسنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الضحاك الترمذي (المتوفى: 279هـ) 286/3، رقم: (1756) دار الغرب الإسلامي (بيروت) 1988م، والسنن الكبرى، للنسائي 316/8، رقم: (9264).

(3) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (38/ 25)

ويراجع: كتاب العين 101/6، والمخصص 175/1، والمحكم والمحيط الأعظم 380/7، وشمس العلوم 2439/4، والنهاية في غريب الحديث والأثر 203/2، ولسان العرب 265/11، ومجمع بحار الأنوار 294/2، وتاج العروس 54/29، وتاج العروس 40/29.

(4) المغرب في ترتيب المعرب صـ: 318.

فمعنى (مُعْصِم): متمسك بالشيء وملازم له، أما تفسيره بِالْمُعَصَّبِ الْعَيْنِ فغير صحيح، بل إن المطرزى وصفه بأنه خَطَأٌ فِي خَطَأ.

قال ابن سيده: «وعَصَمْت القِرْبَة: جعلتُ لها عِصاماً، وأَعْصَمْتها: شددتها بالعِصام، وهو رِباطُها. وأَعْصَمْت الرجلَ: جعلت له شيئاً يَعْتَصِم به. وأَعْصَم الرجلُ: لم يَثْبُت على الخيل واعتَصَم بظهورها.

وأَعْصَم بصاحبه: لَزِمَه[1]».

وقال نشوان الحميرى: «وأَعْصَمَ بالشيء: إذا تمسك به ولزمه[2]».

فـ(الْمُعْصَمُ) بضم الميم: إذا تمسك بالشيء ولزمه، أما (الْمِعْصَمُ) بالكسر؛ فهى تدل فى الْأَصْلِ على «موضع السِّوار من الساعد[3]».

(1) المخصص 4/ 378.

(2) شمس العلوم 7/ 4582.

(3) المصباح المنير 2/ 414.

ض

الخـاتـمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبي الأمم، سيدنا محمد الأجل الأكرم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى اليوم الأعظم.

وبـعد،،،،

فبتوفيقٍ من الله – عز وجل – قد انتهيت من كتابة هذا البحث العلمى، وبعد هذه الرحلة القصيرة فى دراسة وتحليل ونقد الأخطاء اللغوية التى وقع فيها الرواة وغيرهم وتصويباتها، للإمام المُطَرِّزِى، وذلك من خلال كتابه: (المُغْرِب فى ترتيب المعُرِب)؛ فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، منها:

1 – كان السبب الرئيس لظهور اللحن هو اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب بعد خروجهم فى الفتح الإسلامي، ودخول أمم جديدة فى هذا الدين.

2 – تعالت الصيحات والدعوات إلى المحافظة على الفصحى، وذلك منذ أن دبَّ اللحنُ فى العربية، وكان ذلك مع بديات القرن الثالث الهجرى، ثم زادت هذه الدعوات فى العصر الحديث والمعاصر بعد أن تفشى اللحن بصورة كبيرةٍ وخطيرةٍ فى لغتنا العربية.

3 – اهتم العرب بلغتهم منذ عهد مبكر؛ فوضعوا الكتب التي تصونها من الانحراف، و كان كتاب سيبويه من أوائل الكتب التي جمعت أصول كلام العرب؛ خدمةً للقران الكريم، و تصحيحًا لما انحرف من الألسنة بعد أن اشتهرت العربية في الأصقاع البعيدة عن مواطنها.

4 – يُعَدُّ كتاب (المُغْرِب فى ترتيب المعْرِب) معجمًا لغويًّا فقهيًّا؛ فهو شرحٌ وتفسيرٌ لألفاظ الفقه الحنفى ولكثيرٍ من غريب ألفاظ اللغة وأعلام البلدان والرجال.

5 – اتبع المُطَرِّزِى فى كتابه هذا أو معجمه نظام الألفبائية؛ حيث رتبه هجائيًّا حسب أوائل الكلمات.

6 – كان المعيار الذى اعتمد عليه المُطَرِّزِى فى حكمه بالخطأ وتصويبه له على ما هو مطرد من كلام العرب وذلك أخذًا بقول أبى عمرو بن العلاء:" أعمل على الأكثر، وأسمِّى ما خالفنى لغات ".

7 – اقتصار المُطَرِّزِي في تصحيحاته وتصويباته على ما ورد في المعاجم وحدها، ومن هنا فقد خَطَّأَ كثيرًا من روايات المحدّثين الصحيحة؛ وذلك لأن المعاجم لم تذكر كل كلام العرب، ولم تذكر ما يُقاس عليه وذلك لأن القواعد المطردة المعروفة مذكورة في كتب النحو والصرف.

8 – تخطئة الصحيح تؤدي إلى تحجيم اللغة التي وسعت كتاب الله والحديث النبوي الشريف، وكلام الأدباء، وكتب المؤلفين في الآداب و العلوم و الفنون.

9 – جواز استعمال اللفظ على غير استعمال العرب ما دام جاريًا على أقيستهم من اشتقاق، وتوسيع الدلالة وغيرها. قال ابن جني: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلْوِ بنص[1]».

---

(1) الخصائص، لابن جنى - تحقيق: محمد علي النجار 1/ 189 - عالم الكتب (بيروت).

10 – اللغة العربية مرنة وتستوعب أن تنحت من أصولها اللغوية وجذورها المصطلحات والمعاني التي توافق مستحدثات المخترعات وجديد الأفكار ما دامت تلك المشتقات وهذه المنحوتات موافقة لأقيسة العربية.

ومن التوصيات: أوجه ندائى إلى منارة الدين والعلم؛ مؤسسة الأزهر الشريف، أساتذة وطلابًا إلى بذل كل الجهد والطاقة من أجل الحفاظ على لغة القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف والتراث العربى كله ضد هذه الموجات العاتية التى تحارب الفصحى بكل ما أوتيت من قوة؛ فاللغة تعنى هويتنا، ودينا وكرامتنا، وحياتنا. والأزهر عليه الدور الأكبر فى صيانة العربية ورعايتها، وكان من رجالاته من عزَّتْ به اللغة، واشتد بأسها، وشاكت شوكتها.

وبعد،،،،

فقد انتهيت من كتابة هذا الموضوع المهم الذى ينبغى أن تتوجه إليه الجهود ويحظى بالعناية والاهتمام، وهذا هو جهد المقل وبضاعته المزجاة، قصدت به وجه الإله، سائلا مولاي وخالقي أن يسدد قصدي، وأن ينفعني به ومن بعدي، والباب مفتوح والصدر مشروح، لمن أراد أن يصحح خطأً، أو يقدّم خيرًا وأفضلهم عندي من أهدى إلي عيوبى .

د/ جمعة عبد الحميد محمد ندا

ض

كشّاف الكلمات محل الدراسة

م	الكلمة	م	الكلمة
1	انْتَزَرَ	22	الطارئ
2	الْإِبْرِدَةُ	23	الظّن
3	الْإِخْصَاءُ	24	الْعَارِيَّةَ
4	أَزْحَفَ	25	الْعُتُقُ
5	اسْتَقْتَلَ	26	عُشَيَّة
6	الْإِعْسَارُ	27	حديثُ عهدٍ
7	أَفْرَخَ	28	فُضُولِيٌّ
8	أفقِيّ	29	الْقَحْمَةَ
9	أَكْتُبُوكُمْ	30	فَاقْدِرُوا
10	الْبَدْأَةُ	31	الْقَسْبُ
11	الْبَرَءَاتُ	32	كُنَاسَةَ كُوفَان
12	بَرْوَعُ	33	لَحِسَ
13	التَّرَجُّلُ	34	لَزِجَ
14	الترويةِ	35	مُوْجِرٌ
15	تَعْتَلِفُ	36	مُؤْخِرَةُ
16	تَنْصُونَ	37	مُبَرْقَعٌ
17	التَّوْأَمُ	38	مَثْنَى
18	ثَمَانِيَةَ	39	مُحْصِدٌ
19	تَفَهَّا	40	مُدِّي بِمُدِّي
20	الجَثْم	41	المُرَاحُ
21	حَدِبَ	42	المُرْتَقَى
43	الْحُدَيَّا	61	الْمَرْتَكُ
44	الْحُرَّةُ	62	غَمَمَ
45	حِرَاءٌ	63	مرفوّة
46	الْخَجَلُ	64	المُسَيَّبٌ
47	خُلْسَةَ	65	الْمَطْبَخُ
48	الحَنَقُ	66	مُعْصِمُ

49	خَلِيعُ الْعِذارِ	67	النَّبِيت
50	دُومَةَ الْجَنْدَلِ	68	نَدَرَ
51	الدِّيبَاجُ	69	نَسَبَنِي
52	الذَّبْحَةَ	70	نُفِسَتْ
53	رِبَوِّى	71	نُورَثُ
54	الرَّمَضَانُ	72	وَكَرَتْ
55	الرَّمِيَّة	73	يَبُتُّ
56	سُجِّرَتْ	74	يَتَكَفْفُونَ
57	السُّدَّةُ	75	يُسْتَبْرَأ
58	سَدَلَ	76	اليَشْبُ
59	سَفَلَ	77	يَعْنُفُ
60	صَيْمَرَةُ	78	يُمْسِكُ

كشاف المصادر و المراجع

1 – الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري – وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999 م.

2 – إتحاف الفاضل بالفعل المبنى لغير الفاعل، لمحمد علي بن محمد البكري (المتوفى: 1057هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى، 2001م.

3 – أخطاء لغوية شائعة، لخالد بن هلال العَبْرِى – مكتبة الجيل الواعد (سلطنة عمان) ط 1 : 2006 م.

4 – إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني (المتوفى: 923هـ) المطبعة الكبرى الأميرية (مصر) الطبعة: السابعة، 1323 هـ.

5 – أساس البلاغة، للزمخشرى (المتوفى: 538هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة: الأولى، 1419 هـ – 1998 م.

6 – الاستذكار، لأبى عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى، 1421هـ / 2000م.

7 – أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ) دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى: 1415هـ / 1994م.

8 – أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزين الدين أبى يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ) دار الكتاب الإسلامي.

9 – إصلاح غلط المحدثين، للخطابي (المتوفى: 388هـ) مؤسسة الرسالة– الطبعة: الثانية، 1405هـ / 1985م.

10 – الأصل، لأبى عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: 189 هـ) دار ابن حزم (بيروت) الطبعة: الأولى، 1433هـ – 2012م

11 – الأصول في النحو، لابن السراج (المتوفى: 316هـ) مؤسسة الرسالة (بيروت).

12 – الأعلام، لخير الدين الزركلي (المتوفى: 1396هـ) دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشر: 2002م.

13 – الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لمحمد بن عبد الحق اليفرني (المتوفى 625 هـ) مكتبة العبيكان – الطبعة: الأولى، 2001 م.

14 – اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبى جعفر الرعيني الأندلسي (المتوفى: 779هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري – كلية الشريعة، جامعة أم القرى (1402هـ/1982م).

15 – اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد كرنيليوس فانديك (المتوفى: 1313هـ) (ص: 321) مطبعة التأليف (الهلال)، مصر

16 – إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ 1984م .

17 – الألفاظ، لابن السكيت (المتوفى: 244هـ) (ص: 23) مكتبة لبنان ناشرون– الطبعة: الأولى: 1998م.

18 – أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي (المتوفى: 978هـ) دار الكتب العلمية الطبعة: 1424هـ / 2004م.

19 – البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ) دار الكتاب الإسلامي.

20 – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبى بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ) دار الكتب العلمية – الطبعة: الثانية، 1406هـ/1986م.

21 – البديع في علم العربية، لابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) جامعة أم القرى (مكة المكرمة) الطبعة: الأولى 1420هـ.

22 – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى (المتوفى: 911هـ) المكتبة العصرية (صيدا).

23 – تاج العروس، لمرتضى الزبيدى (المتوفى: 1205هـ) دار الهداية.

24 – تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) المطبعة الكبرى الأميرية (القاهرة) الطبعة: الأولى، 1313هـ.

25 – تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي (المتوفى: 676هـ) دار القلم (دمشق) الطبعة: الأولى، 1408 هـ.

26 – تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لأبى العلا المباركفوري (المتوفى: 1353هـ) دار الكتب العلمية (بيروت).

27 – تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لشهاب الدين أَحْمَد اللَّبْلِيُّ الفهرى (المتوفى: 691هـ) رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة)، في المحرم 1417 هـ.

28 – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبى حيان الأندلسي – دار كنوز إشبيليا – الطبعة: الأولى.

29 – تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ) مكتبة الخانجي (القاهرة) الطبعة: الأولى، 1407هـ / 1987م.

30 – تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه (المتوفى: 347هـ) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (القاهرة) 1419هـ / 1998م.

31 – تصحيفات المحدثين، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: 382هـ) المطبعة العربية الحديثة (القاهرة) الطبعة: الأولى: 1402هـ.

32 – التصويب اللغوى وأثره فى مقاومة لحن العامة د. محمد موسى جبارة – بدون طبعة.

33 – التمثيل والمحاضرة، لأبى منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ) الدار العربية للكتاب – الطبعة: الثانية 1401هـ – 1981م.

34 – تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ) وزارة الثقافة والإعلام (الجمهورية العراقية) الطبعة: الأولى، من 1979 – 2000 م.

35 – التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبى هلال العسكري (المتوفى: نحو 395هـ) دار طلاس (دمشق) الطبعة: الثانية، 1996م.

36 – تهذيب اللغة، للأزهرى (المتوفى: 370هـ) دار إحياء التراث العربي (بيروت) الطبعة: الأولى، 2001م.

37 – التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (المتوفى: 804هـ) دار النوادر (دمشق) الطبعة: الأولى 1429 هـ / 2008م

38 – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبى محمد بدر الدين المرادي المصري (المتوفى: 749هـ) دار الفكر العربي – الطبعة: الأولى، 1428هـ /2008م.

39 – جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (المتوفى: 606هـ) مكتبة الحلواني، مكتبة دار البيان 1389 هـ، 1969م.

40 – الجامع لأحكام القرآن، لشمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ) دار عالم الكتب (الرياض) 1423هـ 2003م.

41 – جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ) المكتبة العصرية (صيدا) الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414هـ – 1993م.

42 – جمهرة اللغة، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة: الأولى 1987م.

43 – الجوهرة النيرة على مختصر القدورى، لأبى بكر بن علي الزَّبِيدِيّ اليمني (المتوفى: 800هـ) المطبعة الخيرية الطبعة: الأولى، 1322هـ.

44 – حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد الخضرى – المطبعة الميمنية بمصر 1312هـ.

45 – حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات محمد بن أحمد بن علي البهوتي الْخَلْوَتي (المتوفى: 1088 هـ) دار النوادر، سوريا – الطبعة: الأولى، 1432هـ / 2011م.

46 – حاشية السندي على ابن ماجه، لنور الدين السندي (المتوفى: 1138هـ) دار الجيل (بيروت).

47 – حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي (المتوفى 1231هـ) (ص: 154) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى 1418هـ / 1997م.

48 – خزانة الأدب، للبغدادى (المتوفى: 1093هـ) دار ومكتبة الهلال (بيروت) الطبعة: الأولى، 1987م.

49 – الخصائص، لابن جنى – تحقيق: محمد علي النجار – عالم الكتب (بيروت).

50 – درر الحكام شرح غرر الأحكام محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو (المتوفى: 885هـ) دار إحياء الكتب العربية.

51 – درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري البصري (المتوفى: 516هـ) مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) الطبعة: الأولى، 1418هـ.

52 – الدر المختار وحاشية ابن عابدين، لمحمد أمين عابدين الحنفي (المتوفى: 1252هـ) دار الفكر (بيروت) الطبعة: الثانية: 1412هـ / 1992م.

53 – الديباج على مسلم، للسيوطى (المتوفى 911هـ) دار ابن عفان – الطبعة الأولى 1416 هـ 1996م.

54 – ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي الإثيوبي الوَلَّوِي – دار آل بروم للنشر والتوزيع – الطبعة: الأولى، 1420هـ – 1999م.

55 – روح المعاني، لشهاب الدين الألوسي (المتوفى: 1270هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى 1415هـ.

56 – الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري(المتوفى: 328هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى: 1412 هـ 1992.

57 – سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (المتوفى: 1182هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة: الرابعة 1379هـ/ 1960م.

58 – سر صناعة الإعراب، لابن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولي 1421هـ / 2000م.

59 – سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الضحاك الترمذي (المتوفى: 279هـ) دار الغرب الإسلامي (بيروت) 1988م.

60 – السنن الكبرى، للبيهقى (المتوفى: 458هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الطبعة: الطبعة: الأولى . 1344 هـ.

61 – سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لمحمد بن إبراهيم الحلبي القادري (المتوفى: 971هـ) عالم الكتب (بيروت) الطبعة: الأولى، 1407هـ / 1987م.

62 – سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ) مؤسسة الرسالة – الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.

63 – شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (المتوفى: 702 هـ) دار النوادر (سوريا) الطبعة: الثانية 1430هـ / 2009م.

64 – شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة: الأولى،1410هـ/1990م.

65 – شرح الزرقاني على الموطأ، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني – مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة) الطبعة: الأولى 1424هـ / 2003م.

66 – شرح السنة، للإمام البغوى (المتوفى: 516هـ) المكتب الإسلامي (دمشق) الطبعة: الثانية، 1403هـ 1983م.

67 – شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره – الطبعة: الأولى، 1433 هـ / 2012 م

68 – شرح شافية ابن الحاجب،للرضي الأستراباذي (المتوفى: 715هـ) مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة: الأولي 1425هـ – 2004م.

69 – شرح الشفا، للملا على القارى (المتوفى: 1014هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى 1421هـ.

70 – شرح مسند أبي حنيفة، للملا على القارى (المتوفى: 1014هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى، 1405 هـ / 1985 م.

71 – شرح مشكل الآثار، للطحاوي (المتوفى: 321هـ) مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، 1415هـ .

72 – شرح معاني الآثار، لأبى جعفر الطحاوي – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى، 1399هـ.

73 – شرح المفصل، لابن يعيش (المتوفى: 643هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى، 1422هـ 2001م.

74 – شعب الإيمان، لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقي– دار الكتب العلمية (بيروت)الطبعة الأولى، 1410هـ.

75 – شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، وغيره – دار الفكر المعاصر (بيروت).

76 – صحاح الجوهرى (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م.

77 – صحيح البخاري – دار طوق النجاة – الطبعة: الأولى، 1422هـ.

78 – صحيح مسلم – دار إحياء التراث العربي (بيروت).

79 – طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين النسفي (المتوفى: 537هـ) مكتبة المثنى ببغداد 1311هـ.

88 – العدد فى اللغة، لابن سيده (المتوفى: 458هـ) الطبعة: الأولى، 1413هـ 1993م.

89 – العرف الشذي لمحمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري – تحقيق: محمود أحمد شاكر – مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع – الطبعة: الأولى.

90 – عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العينى (ت: 855هـ) – دار إحياء التراث العربي بيروت .

91– العناية شرح الهداية، لأكمل الدين البابرتي (المتوفى: 786هـ) دار الفكر.

92 – عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الثانية، 1415 هـ.

93 – العين، للخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى: 170هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال.

94 – غريب الحديث لابن الجوزي (المتوفى: 597هـ) دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى: 1985.

95 – غريب الحديث لابن سلام – تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان – دار الكتاب العربي (بيروت) الطبعة الأولى، 1396.

96 – غريب الحديث، للخطابي (المتوفى: 388 هـ) دار الفكر (دمشق) 1402هـ/ 1982م.

97 – غلط الضعفاء من الفقهاء، لعبد الله بن بَرّي المقدسي المصري (المتوفى: 582هـ) عالم الكتب (بيروت) الطبعة: الأولى، 1407هـ / 1987م.

98 – الفائق في غريب الحديث و الأثر، لجار الله الزمخشري (المتوفى: 538هـ) دار المعرفة (لبنان) الطبعة: الثانية.

99 – الفتاوى الهندية، للجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي – دار الفكر – الطبعة: الثانية، 1310هـ.

100 – فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) دار المعرفة – بيروت 1379هـ.

101 – فتح القدير، للكمال ابن الهمام (المتوفى: 861هـ) دار الفكر.

102 – الفروع و تصحيح الفروع، لشمس الدين المقدسي الرامينى (المتوفى: 763هـ) مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.

103 – الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر الشافعي (المتوفى: 354هـ) دار ابن الجوزي (الرياض) الطبعة: الأولى، 1417هـ / 1997م.

104 – القاموس المحيط، للفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ) مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة: الثامنة 1426هـ / 2005 م.

105 – قل ولا تقل، د0 مصطفى جواد – دار المدى للثقافة والنشر – الطبعة: الأولى، 1988م.

106 – كتاب الأفعال، لابن القطاع – عالم الكتب (بيروت) الطبعة الأولى 1983م.

107 – الكتاب، لسيبويه (المتوفى: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي (القاهرة) الطبعة: الثالثة، 1408هـ / 1988م.

108 – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ) تحقيق: د. علي دحروج – مكتبة لبنان ناشرون (بيروت) الطبعة: الأولى 1996م.

109 – كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتى الحنبلى (المتوفى: 1051هـ) دار الكتب العلمية.

110 – كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (المتوفى: 597هـ) دار الوطن (الرياض)

111 – كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: 710هـ) دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى، 2009م.

112 – الكليات، لأبى البقاء الكفوى– مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة: الثانية.

113 – كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (المتوفى: 975هـ) مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ، 1401هـ/1981م.

114 – لسان العرب، لابن منظور (المتوفى: 711هـ) دار صادر (بيروت) الطبعة: الثالثة: 1414 هـ.

115 – اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح شمس الدين البِرْماوي العسقلاني (المتوفى: 831 هـ) دار النوادر(سوريا) الطبعة: الأولى، 1433هـ / 2012م.

116 – اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي (المتوفى: 1298هـ) المكتبة العلمية (بيروت).

117 – اللغة بين الفرد والمجتمع، ليسبرسن، ترجمة: عبد الرحمن أيوب – مكتبة الأنجلو المصرية.

118 – اللمحة في شرح الملحة،لابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

119 – المبسوط، للسرخسي (المتوفى: 483هـ) دار المعرفة (بيروت) 1414هـ – 1993م

120 – متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب، لابن المُرَحَّل (المتوفى: 699هـ) دار الذخائر للنشر والتوزيع (الرياض) الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2003م.

121 – مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لبداماد أفندي (المتوفى: 1078هـ) دار إحياء التراث العربي.

122 – مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي (المتوفى: 986هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الطبعة: الثالثة، 1387 هـ – 1967م.

123 – مجمل اللغة، لابن فارس (المتوفى: 395هـ) مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الثانية – 1406هـ 1986م.

124 – المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث المديني، لأبي موسى الأصبهاني (المتوفى: 581هـ) دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (جدة).

125 – المحكم والمحيط الأعظم، لأبى الحسن بن سيده (المتوفى: 458هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2000 م.

126 – المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: 616هـ) دار الكتب العلمية، (بيروت) الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م

127 – مختار الصحاح، لأبى بكر الرازى (ت 666هـ) المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة الخامسة: 1420هـ / 1999م.

128 – المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ) دار الكتب العلمية، 1405هـ / 1985م.

129 – المخصص، لأبى الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال دار إحياء التراث العربي (بيروت) الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

130 – مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لحسن بن عمار الشرنبلالي المصري (المتوفى: 1069هـ) المكتبة العصرية – الطبعة: الأولى، 1425هـ – 2005م.

131 – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا على القارى (المتوفى: 1014هـ) دار الفكر (بيروت) الطبعة: الأولى، 1422هـ / 2002م.

132 – المزهر في علوم اللغة، للسيوطي (المتوفى: 911هـ) (2/ 75 – دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.

133 – المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي (المتوفى سنة 749 هـ) دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (1/ 179) دار الكتب العلمية (بيروت).

134 – مسند أبي حنيفة رواية، لأبي نعيم بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) مكتبة الكوثر (الرياض) الطبعة: الأولى، 1415هـ.

135 – مسند أبي يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ) دار المأمون للتراث (دمشق) الطبعة: الأولى، 1404هـ 1984م.

136 – مسند أحمد – مؤسسة الرسالة – الطبعة: الثانية 1420هـ، 1999م.

137 – مسند السراج، لأبى العباس محمد بن مهران الخراساني النيسابوري، المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: 313هـ) إدارة العلوم الأثريةبفيصل آباد (باكستان) 1423هـ / 2002م.

138 – مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضى عياض – المكتبة العتيقة ودار التراث .

139 – مصابيح الجامع، لابن الدماميني (المتوفى: 827 هـ) دار النوادر (سوريا) الطبعة: الأولى، 1430هـ 2009م.

140 – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو 770هـ) المكتبة العلمية (بيروت).

141 – مصنف ابن أبي شيبة (المتوفى: 235هـ) مكتبة الرشد – (الرياض) الطبعة: الأولى، 1409هـ .

142 – مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي (المتوفى: 1243هـ) المكتب الإسلامي – الطبعة: الثانية، 1415هـ – 1994م.

143 – مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لأبى إسحاق ابن قرقول (المتوفى: 569هـ) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (دولة قطر) الطبعة: الأولى، 1433هـ / 2012م.

144 – المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبى الوفاء ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني (المتوفى: 1291هـ) مكتبة السنة، القاهرة.

145 – المطلع على أبوات المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي . تحقيق: محمد بشير الأدلبي . المكتب الإسلامي – بيروت: 1401 – 1981.

146 – معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (المتوفى: 311هـ) عالم الكتب (بيروت) الطبعة: الأولى 1408هـ 1988م.

147 – معاني القرآن، للنحاس (المتوفى: 338هـ) جامعة أم القرى (مكة المكرمة) الطبعة الأولى، 1409هـ.

148 – المعرب من الكلام الأعجمى، لأبى منصور الجواليقى (المتوفى 540هـ) دار القلم (دمشق) الطبعة: الأولى، 1410هـ /1990م .

149 – معجم البلدان، لابن ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) دار صادر (بيروت) الطبعة: الثانية: 1995م.

150 – معجم ديوان الأدب، لأبى إبراهيم إسحاق الفارابي، (المتوفى: 350هـ) تحقيق: د. أحمد مختار عمر مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر (القاهرة) 1424 هـ – 2003 م.

151 – معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، لأحمد مختار عمر – عالم الكتب (القاهرة) الطبعة: الأولى 1429 هـ – 2008 م.

152 – معجم قبائل العرب، لرضا كحالة – مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة: السابعة، 1414 هـ/1994م.

153 – المعجم الكبير، للطبرانى (المتوفى 360هـ) مكتبة ابن تيمية (القاهرة) الطبعة: الثانية.

154 – المعجم الكبير، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة – الطبعة: الأولى : 1981م – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.

155 – معجم اللغة العربية المعاصرة د. أحمد مختار عمر (المتوفى: 1424هـ) عالم الكتب – الطبعة: الأولى 1429 هـ – 2008 م.

156 – معجم المؤلفين، لرضا كحالة – مكتبة المثنى – بيروت.

157 – معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبى عبيد البكري (المتوفى: 487هـ) عالم الكتب (بيروت) الطبعة: الثالثة: 1403هـ.

158 – معجم المطبوعات، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: 1351هـ) مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ – 1928م

159 – المعجم الوسيط ، لمجموعة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهم: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار 1/ 527 – دار الدعوة.

160 – المغرب فى ترتيب المعرب، للمُطَّرَزِى – تحقيق: محمود فاخورى، وعبد الحميد مختار (مقدمة التحقيق) مكتبة أسامة بن زيد (سوريا).

161 – المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، د0جواد علي (المتوفى: 1408هـ) دار الساقي – الطبعة: الرابعة 1422هـ/ 2001م.

162 – مقاييس الصواب والخطأ فى اللغة من منظور لسانى، لمحمد أبو الرب صـ 126 – بحث فى المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول 2007م

163 – مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الفكر 1399هـ 1979م.

164 – المقصور والممدود، لابن ولاد التميمي المصري (المتوفى: 332هـ) مطبعة ليدن، 1900م.

165 – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووى (المتوفى: 676هـ) دار إحياء التراث العربي (بيروت) الطبعة: الثانية، 1392هـ.

166 – الميسر في شرح مصابيح السنة، لشهاب الدين التُّورِبِشْتِي (المتوفى: 661 هـ) مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الثانية، 1429هـ / 2008م.

167 – النجم الوهاج في شرح المنهاج، لمحمد بن موسى الدَّمِيري (المتوفى: 808هـ) دار المنهاج (جدة) الطبعة: الأولى، 1425هـ /2004م.

168 – النحو الوافى، لعباس حسن – دار المعارف – الطبعة: الخامسة عشرة.

169 – نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (قطر) الطبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م.

170 – النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لأبى عبد الله محمد بن بطال الركبي – المكتبة التجارية مكة المكرمة (جزء 1): 1988م، (جزء 2):1991م.

171 – النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (المتوفى: 606هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية (بيروت) 1399هـ – 1979م.

172 – هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) دار إحياء التراث العربي (بيروت).

173 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطى (المتوفى 911هـ) المكتبة التوفيقية (مصر).

174 – وفيات الأعيان، لابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس – دار صادر (بيروت) الطبعة: الأولى، 1994م.

كشاف الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	1559

وأما التمهيد فيشتمل على ثلاثة مطالب:	1565
المطلب الأول: التعريف بالتصويب اللغوى، وبيان أهميته، ومعاييره، وصور الخطأ فى اللغة.	1565
المطلب الثانى: المُطَرِّزِى: حياته وآثاره.	1571
المطلب الثالث: التعريف بكتاب (المُغْرِب فى ترتيب المُعْرِب).	1573
الفصل الأول: الأخطاء والتصويبات الصوتية. وتشتمل على مبحثين:	1577
المبحث الأول: الإبدال، وفيه خمس مسائل:	1577
المسألة الأولى: الإبدال بين الحروف.	1577
المسألة الثانية: الإبدال بين الحركات.	1586
المسألة الثالثة: المعاقبة.	1595
المبحث الثانى، الهمز والتسهيل.	1596
الفصل الثانى: الأخطاء والتصويبات الصرفية. وتشتمل على خمسة عشر مبحثًا:	1603
المبحث الأول: المصادر.	1603
المبحث الثانى: صيغ الأسماء والأفعال.	1606
المبحث الثالث: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ.	1618
المبحث الرابع: فعل وأفعل.	1620
المبحث الخامس: فعل وأفعل وفَعَّلَ.	1625
المبحث السادس: التشديد والتخفيف.	1626
المبحث السابع: اسم المكان.	1635
المبحث الثامن: بين المصدر واسم المكان.	1638
المبحث التاسع: بين اسم الفاعل واسم المفعول.	1715
المبحث العاشر: القصر والمد.	1642
المبحث الحادى عشر: التصغير.	1644
المبحث الثانى عشر: النسب.	1647
المبحث الثالث عشر: اسم الهيئة.	1650

المبحث الرابع عشر: القلب المكانى.	1652
المبحث الخامس عشر: التذكير والتأنيث.	1654
الفصل الثالث: الأخطاء والتصويبات النحوية، وتشتمل على سبعة مباحث:	1655
المبحث الأول: العدد.	1655
المبحث الثانى:: ما لا ينصرف.	1657
المبحث الثالث: تعريف المعرف.	1659
المبحث الرابع: بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول.	1661
المبحث الخامس: المتعدى واللازم.	1664
المبحث السادس: تقديم خبر كان على اسمها وتأخيره.	1666
المبحث السابع: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَة.	1667
الفصل الرابع: الأخطاء والتصويبات الدلالية، وتشتمل على ثلاثة مباحث:	1669
المبحث الأول: الاشتقاق.	1669
المبحث الثانى: الفروق اللغوية.	1681
المبحث الثالث: الخطأ فى بيان معنى اللفظ.	1685
الخاتمة: وفيها ذكرت مجموعة من النتائج والتوصيات.	1691
كشّاف للكلمات محل الدراسة.	1695
كشاف لمصادر البحث ومراجعه.	1697
كشاف عام للموضوعات التى وردت فى البحث.	1715